

(١)

اتفاق جنائي — المواد ٤٧ مكررة و ٨٣ و ٨٤ ع = ٤٨ و ٩٦ و ٩٧
(ر . أيضاً : حكم « بيان الواقعة ») :

الاتفاق على ارتكاب جناية أو جنحة معينة . لا يجوز في هذه الحالة توقيع
عقوبة أشد مما نص عليه القانون لتلك الجناية أو الجنحة . اتفاق الغرض منه
ارتكاب عدة جنایات أو عدة جنح . يجوز توقيع العقوبات المنصوص عليها
في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٤٨ ولو كانت أشد من المنصوص عليه لأية
جريمة من الجرائم المقصودة من الاتفاق .

التحريض على اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جنح سرقات ، وإدارة
حركته . العقاب على ذلك بالسجن في محله .

اتفاق الغرض منه ارتكاب جناية أو جنایات أو جنحة أو جنح ، معينة
أو غير معينة . العقاب عليه . اتفاق المتهم مع أي واحد ممن حصل الاتفاق
معه . يكفي لتطبيق المادة ٤٨ . لا يشترط وقوع الجناية أو الجنحة المتفق
عليها . العبرة بثبوت واقعة الاتفاق ذاتها بغض النظر عما يتلو ذلك من الوقائع .
إثبات حصول الاتفاق . جائز بكل الطرق المؤدية إلى ذلك .

الاتفاق على أية جناية أو جنحة مهما كان نوعها أو الغرض منها . يدخل
في متناول الفقرة الأولى من المادة ٤٨ . عدم ارتكاب الجريمة المتفق عليها .
العقاب يكون على الاتفاق ذاته . ارتكاب الجريمة أو الشروع في ارتكابها
شروعاً معاقباً عليه . توقيع عقوبة الاتفاق أو عقوبة الجريمة الأخرى أتيهما
أشد عملاً بالمادة ٣٢ ع . الاتفاق على جريمة واحدة معينة . العقاب يكون
على الجريمة التي وقعت تنفيذاً له ولو كانت أقل من عقوبة الاتفاق . إدانة
المتهم في جريمة الاتفاق الجنائي على التزوير وفي جريمة التزوير . معاقبته طبقاً
للمادة ٣٢ بعقوبة التزوير . لا خطأ .

الإخبار المعفي من العقاب على هذه الجريمة . شرطه أن يحصل من المتهم
قبل بحث الحكومة وتفتيشها عن الجناة . الاعتراف بعد ضبط الجناة لا يعفي .

رقم القاعدة الصفحة

اتفاق جنائي (تابع) :

مبادرة أحد المتفقين إلى الإخبار بوجود اتفاق جنائي وبمن اشتركوا ٢٣٣ (٣١٢) ج ٦
فيه . لا يترتب عليه إلا إعفاؤه من العقاب وليس من شأنه أن يؤثر في قيام
الجريمة ذاتها ولو كان الاتفاق على ارتكابها بين المبلغ والمبلغ ضده فقط .

الاشتراك في الاتفاق . التحريض عليه أو التدخل في إدارة حركته . ١٧٢ (٢٤١) ج ٦
لكل من الفعلين عقوبة مقرر . توقيع عقوبة الأشغال الشاقة على المحرضين
وعلى المشتركين . خطأ . الاشتراك عقوبته المسجن .

المادة ٤٧ مكررة . معناها ومدى انطباقها . انطباقها على الاتفاق على ٧٨ (١١٣) ج ٣
ارتكاب جريمة واحدة بعينها أو جنحة واحدة بعينها . عدم تنفيذ الاتفاق .
العقاب يكون بحسب المادة ٤٧ مكررة . تنفيذ الاتفاق بارتكاب الجريمة أو
الجنحة — هناك جريمتان ناشئتان من فعل واحد : جريمة الاتفاق الجنائي
استقلالاً ، وجريمة الاشتراك بالاتفاق . تطبيق المادة ٣٢ ع (١) .

مجرد الاتفاق الجدي على ارتكاب الجريمة أو الجنحة ، ولو واحدة بعينها ،
كاف لتكوين جريمة الاتفاق بلا حاجة إلى تنظيم ولا إلى استمرار (٢) .

(١) قالت محكمة القضاة في حكمها إن القول بهذا قد يكون ظاهراً جداً في كثير من الصور إذ عقوبة الاتفاق
الجنائي عن الجريمة تبلغ خمس عشرة سنة سجناً وعن الجنحة تبلغ لغاية ثلاث سنين حبساً (وذلك حتى ينقض النظر
عن عقوبة المحرض والتدخل في إدارة حركة الاتفاق) ، وقد تكون عقوبة الجريمة أو الجنحة إذا نفذت فعلاً
أقل من ذلك بكثير . لكن سبب إمكان وقوع هذا الظلم راجع إلى اضطراب التمييز نفسه وعدم
التدقيق فيه .

(٢) قالت المحكمة أيضاً : إنه يتعذر عليها في صورة الاتفاق على ارتكاب جريمة بعينها أو جنحة بعينها
أن تفسر هذه المادة بغير ما تقدم ، وهو تفسير لا يوصل إلى غرض ثابت يمكن الاستمرار عنده ، ولكن
الذنب في ذلك ليس على المحكمة ، بل هو على النص نفسه ... إلى أن قالت : إنه مهما يكن مثل هذا النص
ضرورياً لإعانة الحكومة على النظام والأمن العام فإن الأجدر بها أن تعاود النظر فيه بما يضمن غرضها من
جهة وبزيل التيسر والمخاط في المبادئ من جهة أخرى .

وقد عدلت هذه المادة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٨٤ الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٣ .

وهذه المادة في القانون القائم هي المادة ٤٨ ونصها فيه مطابق للنص المعدل بالمرسوم بقانون سابق الذكر
محدوفاً منه الفقرة الأخيرة التي كان قد أضافها ونصها : « وفي حالة ارتكاب جريمة أو عدة جنایات نتيجة —

رغم القاعدة انصفحة

اتفاق جنائي (تابع) :

مناط توفر الاتفاق الجنائي . تقابل إرادة كل من المشتركين فيه . ٣٣١ (٤٢٢) ج ٣
لا يشترط لتوفره مضي وقت معين . وقوع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة
توفر الاتفاق .

ما دامت الوقائع التي أثبتتها الحكم والمؤدية إلى وجود الاتفاق كانت ١٩٥ (٢٠١) ج ٤
معروضة فعلا على المحكمة وتولى الدفاع مناقشتها فلا يجوز التهمين فيما بعد أن
يطعنوا على الحكم بأن واقعة الاتفاق لم توجه إليهم ولم يدفعوها عن أنفسهم .

نص المادة ٤٧ عام . ليس مقصوراً على الاتفاقات المتصلة بالأغراض ١٤٢ (١٣٨) ج ٤
السياسية والاجتماعية . الاتفاق على ارتكاب جريمة تقليد أوراق مائية . يدخل و ٢٤٤ (٤٤٤) ج ٥
في متناولها .

هذه الجريمة مستمرة . سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بها ٢٤٣ (٤٤٤) ج ٥
لا يبتدىء إلا من وقت انتهاء الاتفاق سواء باقتراف الجريمة أو الجرائم المتفق
على ارتكابها أو بعدول المتفقين عما اتفقوا عليه .

الاتفاق على ارتكاب جريمة ما هو من الأمور التي قد تبقى سرية بين ٩٢ (٨٥) ج ٢
المتفقين ولا يقوم عليها دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود ، ولكن
عدم قيام هذا الدليل المباشر لا يمنع من الاستدلال عليها بطريق الاستنتاج
ونقراين .

إتلاف وتخريب وتعميب (ر . أيضاً : حكم « بيان الواقعة » . حيوان) .

إتلاف أموال ثابتة أو منقولة (المواد ٣٤٢ و ٣٠٩ و ٣١٤

و ٣١٦ ع = ٣٨٩ و ٣٥٤ و ٣٥٩ و ٣٦١) :

الفرق بين المادتين ٣٤٢ و ٣١٦ ع : المادة ٣١٦ المعدلة بالقانون ٣٧١ (٤١٨) ج ١
رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ تشترط النعمد في الإتلاف مع قصد الإضرار بالغير و ١٠٧ (١١٩) ج ٣

= لاتفاق جنائي تم بين أكثر من شخصين يعني من العنوبة القررة للاتفاق الجنائي ومن العنوبة للقررة لجنتابة
أو الجنابات التي وقعت من بادر — من عدا المحرضين من الجناة — بإخبار الحكومة ودفعها على الوسائل التي توصل
فعلاً إلى ضبط الجناة الآخرين .

رقم القاعدة الصفحة

إتلاف وتخریب وتعییب (تابع) :

إتلاف أموال ثابتة أو منقولة (تابع) :

وتتطبق متى كان عدد الأشياء المعطلة أو المتلفة كبيراً . المادة ٣٤٢ تكتفى و ٣٧٣ (٥١٣) ج ٦
بوقوع الإتلاف عمداً وبأن يكون الإتلاف حادثاً فردياً بسيطاً .

مستقى . عقاب المتهم بمقتضى المادة ٣١٦ ع على أنه هدم مستقى مملوكة ١٥٩ (١٦٥) ج ١
للحكومة إضراراً بشخص له حق ارتفاق عليها . قيام نزاع حول ملكية
الحكومة لها ومتلازم هذا الشخص حق الارتفاق . يجب أن يثبت الحكم
قيام هذين الحقيقتين .

مستقى . الفرق المقصود في المادة ٣١٤ ع . الإغراق الشامل . قطع حافة ٤١٣ (٥٢١) ج ٣
مستقى ضئيلة المياه . المادة المنطبقة على هذه الفعلة هي المادة ٣١٦ لا المادة ٣١٤ .

منزل . هدمه . انطباق المادة ٣١٦ ع . الدفع بأن المنزل مقام على أرض ٢٢٢ (٢٧٦) ج ٢
مملوكة للمنافع العامة . لا يحدى . هدم البناء لا يجوز إلا بالاتفاق مع ذي
الشأن أو بناءً على حكم قضائي عند التنازع .

منزل . هدم سوره . قصد الإساءة من العناصر القانونية الواجب النص ٢٥٢ (٢٣٠) ج ٦
صراحة على توافرها في هذه الجريمة .

إتلاف أوراق (ر . أيضاً إثبات (المادة ٣١٩ ع = ٣٦٥) :

سند مخالصة بمبلغ محرر على هامش الحكم الصادر بهذا المبلغ . إتلافه ٣٠ (٢٦) ج ٣
وتقديم الحكم للتنفيذ . عقاب الفاعل بمقتضى المادة ٣١٩ ولو كان بيد
صاحب السلطة في السند مخالصة أخرى بهذا المبلغ . تحقق ركن الضرر .
يكفي فيه مجرد تنفيذ الحكم . كون المخالصة تحول دون حصول ضرر نهائي .
لا يمنع . هذه المادة لا تتطلب وقوع الضرر فعلاً ونهائياً بل يكفي بموجبها
حصول ضرر ما .

رقم القاعدة الصفحة

إتلاف وتخریب وتعيب (تابع) :

إتلاف حدود (المادتان ٣١٣ و ٣١٧ ع = ٣٥٨ و ٣٦٢) :

لا جريمة إذا أزيل جزء من حد وكان الباقي منه قدرأ صالحاً لتحديد
الأملاك التي وضع من أجلها . عدم صلاحية الجزء الباقي لأن يكون حداً .
قيام الجريمة . القصد الجنائي في هذه الجريمة . يتحقق بثبوت أن الجاني كان
يعلم أنه بفعله قد أزال حداً متعارفاً من قديم الزمان على أنه هو الفاصل بين
الملكين . لا عبرة بالبواعث .

وضع أوتاد باتفاق جارين بين ملكيهما لتكون علامات للحد بينهما . ١٨٣ (٢٣٩) ج ٢
إزالتها . معاقب عليها بمقتضى المادة ٣١٣ . متى يتحقق سوء النية في هذه
الجريمة ؟ بتعمد ارتكاب الفعل مع تحريره قانوناً . دفع المتهم بعدم علمه بهذا
التحريم . لا يقبل . هذا العلم حاصل بقوة القانون الذي لا يقبل من أحد
دعوى الجهل به .

إتلاف زرع - اللادتان ٣٢١ و ٣٢٢ ع = ٣٦٧ و ٣٦٨ (ر . أيضاً :

حكم « بيان الواقعة ») :

أرض بها جذور برسيم . حرثها اعتداءً . توافر الركن المادي ٥١١ (٦٥٢) ج ٦
في هذه الجريمة .

أرض مؤجرة . انتهاء مدة الاجارة . استمرار المستأجر في وضع يده ٢٤ (٢٩) ج ٦
وزرعه الأرض . سكوت مالك الأرض على ذلك . إتلافه الزرع . جريمة .
الزرع ملك لزارعه حتى يقضى بعدم أحقيته في وضع يده على الأرض .
لا يشترط توافر قصد جنائي خاص في هذه الجريمة . ماذا كان يجب على
المالك عمله ؟

أشجار . قطع شجرة واختلاسها . واقعة توافر فيها عناصر جريمة ١٣٠ (١٩١) ج ٦
الإتلاف وجريمة السرقة . معاقبة المتهم باعتبارها سرقة . لا غبار على المحكمة
في ذلك .

طريقة الإتلاف . بيانها أو بيان كيفية حصول الإتلاف بالحكم . لا يلزم . ٢١٨ (٢٧٤) ج ٢

رقم القاعدة الصفحة

إتلاف وتخريب وتعييب (تابع) :

إتلاف زرع (تابع) :

القانون لم يتطلب طريقة معينة لوقوع الإتلاف . يكفي لصحة انطباق المادة ٣٢١ حصول الإتلاف .

غيط . المادة ٣٢١ ع . تشير إلى جريمتين مختلفتين : إتلاف غيط مبذور ، ٩١ (٨٢) ج ٣ وبث حشيش أو نبات ضار في غيط ، مبذوراً كان من قبل أو غير مبذور . النص الخاص بالجريمة الثانية نص صريح مطلق لا مبالغ معه نلاجتهاد أو التقيد بأى قيد كاشتراط أن يكون الغيط مبذوراً من قبل . بذر لما يخرج . إتلافه بأية كيفية . أرض غير مبذورة ، بث حشيش أو نبات مضر فيها . كلاهما أمر إجرامى مستوجب للعقاب .

انقص الجنائى فى هذه الجريمة . يتحقق بمجرد تعمد الإتلاف . ليس لها ٩٤ (١٤٠)

قصد جنائى خاص . ١٣٠ و (١٨٦) ج ٣

٢٠ و (٢٨)

٤٢١ و (٦٧٥) ج ٥

١٣٠ و (١٩١) ج ٦

تعمد الإتلاف . ركن أساسى فى هذه الجريمة . نص المادة لم يرد فيه ذكر للفظ العمد . التعمد متروك لما يفهم من مجرد سياق عبارات الحكم ففى أفاده السياق كفى . ١٣٠ (١٨٦) ج ٢

كون الزرع الذى صار إتلافه محصوداً أو غير محصود . ركن من أركان ٤٤ (٦٧) ج ١ هذه الجريمة . وجوب بيانه عند العقاب عليها يقتضى الفقرة الأولى من المادة ٣٢١ والمادة ٣٢٢ .

المادة ٣٢١ ع . الفرق بين الفقرتين الأولى والثالثة منها . الفقرة الأولى ٣٧٦ (٤٢٥) ج ١

تنطبق على الإتلاف الواقع بمجموعة من النبات سواء أكانت تلك المجموعة و ١١٥ (١٣٣) ج ٢ شجيرات صغيرة من أى نوع أم كانت زروعا من ذوات المحاصيل ، أو هى نفسها محاصيل كالغلال والبرسيم والخضر ، أو ثماراً على أشجارها ، أو مما مائل ذلك من أنواع النبات بقطع النظر عن طريقة الإتلاف وعمّا إذا كان الإتلاف

رقم القاعدة الصفحة

إتلاف وتخريب وتعييب (تابع) :

إتلاف زرع (تابع) :

أماها فعلاً أو لم يتمها . الفقرة الثالثة تطبق على الإتلاف المعبت الواقع بصنف من الأشجار وبطعوم الأشجار وبالنباتات التي هي من قبيل الأشجار وللواحدة منها قيمة تذكر ، ولا يلزم فيه أن يكون واقعاً على مجموعة بل يكفي أن يقع ولو على فرد واحد . طريقة الإتلاف ليست هي الفارق بين الفقرتين المذكورتين .

٣> متى تعتبر هذه الجريمة جنائية ؟ وقوعها من شخص وهو يحمل سلاحا . ١٣١ (١٨٦) ٣> ثبوت أن السلاح لم يكن مع الفاعل الأصلي بل كان مع شريكه المرافق له وقت ارتكاب الجريمة . جنائية (١) .

٢> حصول الإتلاف ليلاً من أكثر من ثلاثة أشخاص . اعتبار الواقعة جنائية . ١١٥ (١٣٣) ٢> صحيح . عدم ذكر مقدار ما أتلّف في الحكم . لا يقدح في صحته .

٤> مقدار الزرع الواقع عليه الإتلاف . لا يشترط أن يكون وافرأ . وقوع ٤١٩ (٥٨٨) ٤> الإتلاف على قيراطين من فدان . كاف لتحقيق الجريمة . بلوغ الكمية المتلفة حد الوفرة متروك لتقدير قاضي الدعوى .

آثار :

٢> رخصة الاتجار بالآثار غير مقيدة بقيد زمني . منح شخص رخصة للاتجار ٣٥٣ (٥٦٤) ٢> موقوفة بزمن على خلاف مقتضى القانون . تقديمه للمحاكمة على زعم أنه اتجر بغير رخصة بعد انتهاء الأجل المحدد له . يجب الحكم ببراءته . سحب الرخصة لا يمكن أن يقع إلا على الوجه المرسوم بالقرار الوزاري الصادر بتنفيذاً لقانون الآثار . لاحق لأية سلطة في سحبها ما لم يثبت على المتهم ارتكاب مخالفة موجبة

(١) واقعة الدعوى أن أحد الطاعنين كان يقطع الزراعة بنفسه بينما كان زميله الطاعن الثاني واقعاً على الحد (حد النيط) يحرسه ويشجعه على تنعيم جريعتيه ويراقب الطريق . وقد اعتبرت محكمة الموضوع هذا الزميل الحارس المراقب المشجع فاعلاً أصلياً أيضاً . ولكن محكمة النقض رأته وإن لم يكن فاعلاً أصلياً إلا أن حمله السلاح للمراقبة وحراسة الفاعل الأصلي وتشجيعه على تنعيم الجريمة يسارى كون الفاعل الأصلي هو الحامل للسلاح بل يزيد على هذا المعنى في تحقيق غرض الشارع من تشديد العقاب .

رقم القاعدة الصفحة

آثار (تابع) :

لذلك . الحكم بتبرئته لا يدخل في نطاق ما نهت عنه المادة (١٥) من لأئحة ترتيب المحاكم . عمل المحكمة في هذا الشأن ليس فيه تأويل لمعنى أمر إدارى أو إيقاف لتنفيذه . هو مقصور على تفهم القانون المطلوب منها تطبيقه .

إثبات :

الاثبات بوجه عام (ر . أيضاً : تحقيق « تلبس ») .

استقاء الأدلة وتقديرها :

استناد المحكمة إلى دليل ينقضه الثابت بالأوراق . مبطل للحكم . ١٣٢ (١٨٧) ج ٣

استنتاج الواقعة المعاقب عليها من الأدلة المقدمة . أمر موضوعى . مثال . ١٥٥ (٢٠٦) ج ٣

٨٩ (١١) ج ٥

الاستناد إلى ما لحق الحادثة من وقائع . جائز . بلاغ كاذب . اعتماد ٢٣٧ (٢٦٣) ج ٤
القاضى فى حكمه على واقعة معينة أوردها حكم مدنى صدر بعد تقديم البلاغ .
جائز . القانون لم يرسم فى المواد الجنائية طريقاً خاصاً للقاضى يسلكه فى
تحرى أدلة الدعوى .

استناد المحكمة فى التدليل على قصد التزوير إلى أمر لاحق لوقوع واقعة ٣٢٨ (٤٢٤) ج ٤
التزوير كقول قالة المتهم فى التحقيق . لا تثريب عليها فى ذلك .

استخلاص ثبوت التهمة على المتهم من وقائع الدعوى وظروفها . عدم ٢٤٣ (٢٧٣) ج ٤
وجود دليل مباشر على وقوع الفعل المكون للتهمة من المتهم . مدار ١٠٢ (١٧٩)
الإثبات فى المواد الجنائية . ٢٨٩ (٥٦٣) ج ٥

الاعتراف العتير فى المواد الجنائية . هو الذى يكون نصاً فى اقرار الجريمة ١٤٩ (١٨٦) ج ٣
صريحاً واضحاً . سوق الأدلة على تنف متفرقة من أقوال للمتهم قيلت فى
مناسبات ولعلل مختلفة وجمعها على أنها اعتراف بالتهمة . لا يعد اعترافاً ما دام
فى ذلك تحميل لألفاظ المتهم ما لم يقصده .

اعتراف المتهم . بحث كيفية صدوره . بحث البواعث عليه وتقدير وقائعه . ٦٢ (٨٥) ج ١
موضوعى . ١٩٧ (٢٦٥) ج ٣

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الإثبات بوجه عام (تابع) :

استقاء الأدلة وتقديرها (تابع) :

اعتراف المتهم . تقدير قيمته أو الرجوع عنه . موضوعي . جملة اعترافات ٦٩ (٥٨) ج ٢
منسوبة إلى المتهم . ترجيح أحدها والأخذ به . موضوعي .

اعتراف المتهم في غير مجلس القضاء . سلطة المحكمة في تقديره دون تقييد ١١٥ (١٣٣) ج ٢
في هذا بالقواعد المدنية الخاصة بالإثبات . ٢٦٣ و (٣٤٩) ج ٣

اعتراف المتهم في التحقيقات . أخذ المحكمة به مع إنكاره لديها . من ٦٨ (٨٨) ج ١
سلطتها . ١٢٨ و (١١٩) ج ٤

اعتراف المتهم في التحقيقات . إنكاره لدى المحكمة . إداتته بناءً على ذلك ٣٢٦ (٦٠٠)
الاعتراف دون تنفيذ إنكاره . قصور . ٣٣٩ و (٦٠٦) ج ٥
٦٩ و (٩٤) ج ٦

اعتراف المتهم في التحقيق . حرية المحكمة في الأخذ به . إنكار المتهم ٣٩٦ (٦٥٦) ج ٥
صدور الاعتراف المعزى إليه . أخذه به . يجب عليها أن تضمن حكمها
الرد على إنكاره .

اعتراف المتهم في تحقيق البوليس . الأخذ به رغم عدوله عنه أمام النيابة ٣٤٠ (٤٦٤) ج ٦
والمحكمة . جائز .

اعتراف المتهم في تحقيق البوليس . الأخذ به . جوازه . ١١٥ (١٣٣) ج ٢
٨٣ و (٧٢) ج ٤

اعتراف المتهم . للقاضي الأخذ به متى تحقق من سلامته سواء أكان قد
صدر لديه لأول مرة أم كان قد صدر أثناء التحقيق مع المتهم . له أن يأخذ
باعتراف منسوب إلى متهم ولا يعول على اعتراف آخر منسوب إلى متهم آخر
تبعاً لما يتحراه هو من ظروف الواقعة وقرائن الأحوال .

الاعتراف أو الاقرار في المسائل الجنائية تماماً كان أو جزئياً . غير خاضع ١٩٧ (٢٤٠) ج ١
للشروط التي ينص عليها القانون المدني . تجزئته جائزة . صدوره أمام البوليس ٢ و (١)

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الإثبات بوجه عام (تابع) :

استقاء الأدلة وتقديرها (تابع) :

أو في أى وقت آخر . لا يخرج عن كونه من العناصر التى تملك المحكمة كل ١١٥ (١٣٣) ج ٢
الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها التدليلية .

اعتراف المتهم . عدم تجزئته . لا محل للقول بذلك فى المواد الجنائية . عدم ١٧٣ (٢٤١)

الأخذ بالدلول الظاهر لأقوال المتهم . لا تريب على المحكمة فيه . ٢٣٨ (٣١٦) ج ٦

اعتراف المتهم . تجزئته . أخذ المتهم باعترافه عن سبق الأصرار وعدم ٤٧٩ (٦٠٧) ج ٣
الأخذ بما قرره عن اشتراك غيره معه فى القتل . جائز .

اعتراف المتهم . كون مذلوله لا يتعدى الاعتراف . لا يمنع المحكمة من أن ٢٣٣ (٣١٢) ج ٦
تستخلص من ظروف الدعوى أن غيره ضالع معه .

اعتراف متهم على غيره . الأخذ به فى حق متهم وعدم الأخذ به فى حق ١١٩ (١٧٨) ج ٣
منهم آخر . موضوعى .

اعتراف المتهم . مدى سلطة القاضى فى تقدير قوته فى الإثبات . له دون ٢٨٠ (٣٦١) ج ٦
غيره البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه
بطريق الخيلة أو الإكراه .

٩٧ (١١٨)

اعتراف متهم على آخر . تقديره موضوعى .

١٥٨ (١٦٤)

١٦٣ (١٦٦) ج ١

١٥٦ (٢١٦)

٢٤٥ (٢٩٩)

٢٩٥ (٣٦٢) ج ٢

٤٢ (٤٣) ج ٣

اعتراف متهم على متهم فى التحقيقات الأولية . الأخذ به مع عدوله عنه ٢٦٩ (٣٣٢) ج ٢
فى الجلسة . جوازه .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الإثبات بوجه عام (تابع) :

استقاء الأدلة وتقديرها (تابع) :

إقرار . عدم قابليته للتجزئة في المواد المدنية . متى يصح القول بذلك ؟ ٢٢٣ (٢٩٥)
إذا كان هو الدليل الوحيد في الدعوى . ٢٣٠ و (٣٠٣) ج ٦

إقرار سبق الطعن فيه بالتزوير ولا تزال دعواه معلقة أمام المحكمة ٣٤٨ (٥٣١) ج ٢
المدنية . اعتماد المحكمة عليه في حكمها . لا مانع . ليس في القانون ما يمنع
المحكمة من النظر في الأدلة التي تقدم لها وأن تقضى بصحتها أو بطلانها ،
وهي ليست محجرة على إيقاف الفصل في الدعوى حتى يقضى في قيمة ذلك
الدليل من جهة أخرى .

أقوال متهم أمام المحكمة . اتهامه بخلف التين المتعمة التي وجهت إليه ٣٧٦ (٥٢٦) ج ٤
كذباً في واقعة تزيد قيمتها على عشره جنيات . تمسكه أثناء المحاكمة بعدم
جواز إثبات كذب التين بالينة . رفض هذا الدفع بناءً على ما استخلصته
المحكمة من أقواله مجزأة مع أنها على الصورة التي ذكرها الحكم متناسكة
مرتبطة بعضها ببعض وغير قابلة للتجزئة . لا يصح . مثال .

الأخذ بأقوال المتهم بالجلسة بالرغم من مخالفتها لأقواله في التحقيق ٣٣٣ (٤٥٥) ج ٦
الابتدائي . لا حرج على المحكمة في ذلك .

أقوال المتهم بمحضر البوليس . الاعتماد عليها وحدها . جوازه . ٢٠٨ (٣٩٧) ج ٥

أقوال متهم ضد آخر . جواز الأخذ بها ولو لم تعزز بدليل آخر . ٢٨٥ (٣٧٥)

٤٥٥ و (٥٩٣) ج ٦

أقوال أبداها المتهم أمام المحكمة . عدول المتهم عنها . اعتماد المحكمة ٤٥٥ (٥٩٣) ج ٦
على أقواله الأولى على أساس أنها صحيحة صادقة بالنسبة إلى واقعة معينة أو متهم
معين وغير صحيحة بالنسبة إلى واقعة أخرى أو متهم آخر . جائز .

الاعتماد على دليل بالنسبة إلى متهم وعدم الاعتماد عليه بالنسبة إلى متهم ٣٩٧ (٥٢٣)

آخر . جوازه . ٤٥٥ و (٥٩٣) ج ٦

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الإثبات بوجه عام (تابع) :

استقاء الأدلة وتقديرها (تابع) :

جثة القتيل . ثبوت واقعة القتل من الأدلة التي أوردتها المحكمة . عدم ١٥٤ (١٤٥) ج ٤
العشور على جثة القتيل . لا يطعن في هذا الثبوت .

الجرائم على اختلاف أنواعها . جواز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها ٤٥٠ (٥٨٣) ج ٣
البينة وقرائن الأحوال إلا ما استثنى بنص خاص بجريمة الزنا .

جريمة قتل عمد . ثبوتها والحكم على مرتكبها بالإعدام . لا يشترط له ٢٢١ (٢٢٩) ج ٤
شهود رؤية أو قيام أدلة معينة . يكفي فيه أن تكون المحكمة عقيدتها من
ظروف الدعوى وقرائنها .

جسم الجريمة . وجوده ليس شرطاً أساسياً لإدانة المتهم . إدانة المتهم ١٨٦ (٢٥٦) ج ٣
في الاتجار بالمواد المخدرة لثبوت ذلك من رسائل أرسلت منه وإليه . هذا كاف .

حرية القاضي في تكوين اعتقاده من أى عنصر من عناصر الدعوى ٢٠٤ (٢٦٩)
إلا إذا كان مستمداً من إجراء باطل قانوناً . و ٢٤٩ (٣٢٨) ج ٣

حرية القاضي في تكوين اعتقاده من أى مصدر شاء فيما عدا الأحوال ٣٥٤ (٤٥٦) ج ٣
الاستثنائية التي قيده القانون فيها بنوع معين من الدليل . له أن يستنتج وقوع
التحريض حتى من مجرد الشبهات التي تقوم لديه .

حرية القاضي في تكوين عقيدته . رجوعه في تكوين معتقده إلى التحقيقات ٣٦٨ (٤٧١) ج ٣
الابتدائية وما في الدعوى من عناصر . جائز عند الاقتضاء .

حرية القاضي في تكوين عقيدته . حدها . محاسبته عن السند الذي اعتمد ٤١٩ (٦٧٣) ج ٥
عليه من حيث مبلغ قوته في الإثبات . متى يكون لها محل ؟ أخذ المحكمة بالأبحاث
والتحريات التي قام بها رجال البوليس وأعوانهم بناءً على ما شهدوا به لديها .
لا تثريب عليها فيه . مثال في واقعة إحراز مخدر .

حرية القاضي في تكوين عقيدته . مضاهاة . صور شمسية لمستندات ٣٤٢ (٤٤١) ج ٣
مفقودة . اتخاذها أساساً للمضاهاة . الاعتماد على ذلك في تأييد النتيجة التي

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الإثبات بوجه عام (تابع) :

استقاء الأدلة وتقديرها (تابع) :

انتهى إليها الخير . لا تثريب فيه . العبرة في المسائل الجنائية باقتناع القاضى .

٣٥٠ (٥٤٠) ج ٢ حرية القاضى في تكوين اعتقاده . تزوير . القانون لم يحدد للقاضى المدنى ولا للقاضى الجنائى طرق استدلال خاصة لذلك . كل الأدلة القانونية من كتابات وشهود وقرائن يجوز له الاعتماد عليها في ذلك . المضاهاة ليست شرطاً ضرورياً يجب توافر حصوله للقول بوجود التزوير أو عدم وجوده . غير محظور على القاضى الجنائى أن يعتمد عند الضرورة على مضاهاة يكون أجزاها غيره مادام هذا الغير شهد بها أمامه أو كانت تتضمنها ورقة رسمية لا شك في صحة صدورها . طلب المتهم من القاضى التحقيق بالمضاهاة أمامه . إهمال القاضى الفصل في طلبه بالاجابة أو بالرفض . إخلال بحق الدفاع .

٤٣١ (٥٤٢) ج ٣ حرية القاضى الجنائى في تكوين معتقده . تزوير . عدم تقيده في إثباته بدليل معين . لا يجدى في هذا الصدد التحدى بقضاء النقض المدنى .

٣٤٨ (٥٣١) ج ٢ حرية المحاكم الجنائية في اتهاج السبيل الموصل لاقتناعها . الطريق الرسوم في قانون المرافعات للطعن بالتزوير . خاص بالمحاكم المدنية . المحاكم الجنائية غير مجبرة على ترسيمه .

٢٥١ (٣٠٢) ج ٢ حرية القاضى في الاعتماد على أية عبارة لشاهد أو لمتهم مهما ضلّت وتأويلها التأويل الذى تراه مما تحتمله واستنتاج حقيقة الواقعة من ذلك .

١٦٠ (١٦٥) ج ١ حرية المحكمة الاستئنافية في تكوين اعتقادها من أى مصدر من المصادر الموجودة بأوراق القضية سواء في ذلك تحقيقات البوليس أو النيابة أو تحقيقات محكمة أول درجة وسلطانها في المفاضلة بين شتى المصادر واعتمادها ما يؤدى اجتهادها إلى اعتقاده .

٣٣١ (٣٧٩) ج ١ حرية محكمة الموضوع في استقاء الأدلة وفي تقديرها . ورقة قدمها المتهم للمضاهاة وتقرير خير قال بتزويرها . القول بأن المحكمة نيس لها أن تستفيد

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الإثبات بوجه عام (تابع) :

استقاء الأدلة وتقديرها (تابع) :

منهما بل كل ماها هو أن نستبعدهما عملاً بقانون المرافعات . افنيات ظاهر
على سلطة القاضي الجنائي الذي له الحق في الاستفادة من جميع ما يعرض عليه
من القرائن والأدلة أيأ كان مصدرها .

حرية محكمة الموضوع في الاعتماد على أى دليل تستخلصه من ظروف ٣٤٧ (٣٩٢) ج ١
القضية ومن أى تحقيق فيها ، لا فرق بين ما تباشره هى بنفسها وبين ما يباشره
رجال الضبطية القضائية .

حرية المحكمة في تكوين اعتقادها . تفتيش صحيح . اعتماد المحكمة ٣٥٥ (٦١٧) ج ٥
على أقوال من باشره . لا شائبة فيه .

حرية محكمة الموضوع في تكوين اعتقادها . إصابة . استخلاص كيفية ١٣٧ (١٣٢) ج ٤
حصولها من تقرير الطبيب الشرعى استخلاصاً سائغاً . لا شأن لمحكمة
النقض في ذلك ولو كان ما استخلصته مخالفاً لما قرره المجنى عليه .

حرية المحكمة في تكوين اعتقادها . استنادها في الحكم إلى أى عنصر ٢٦٨ (٣٢٤) ج ٤
من عناصر الدعوى معروض على بساط البحث أمامها وفي استطاعة الدفاع
مناقشته وتفنيدته بما يشاء . من حقها . قضية مدنية مضمومة إلى الدعوى
الجنائية لا علاقة للتمهم بها . استناد المحكمة في إدانة المتهم إلى أقوال الشهود
فيها . جوازه .

حرية المحكمة في تكوين اعتقادها وسلطانها في تقدير الأدلة وسلوك طرق ٤٠٦ (٥٧٥) ج ٤
الإثبات التي تراها . حدها .

حرية المحكمة في تكوين اعتقادها وسلطانها في تقدير الأدلة . دليل ٢٨٩ (٥٦٣) ج ٥
مباشر أو غير مباشر . لا يهم .

حرية المحكمة في تكوين اعتقادها . سلطانها في استبعاد أية ورقة ٢٣١ (٤٢٥) ج ٥
اقتنعت بترويرها .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع):

الإثبات بوجه عام (تابع):

استقاء الأدلة وتقديرها (تابع):

- حرية المحكمة في تكوين اعتقادها . ورقة مقدمة في الدعوى دليلاً ضد ٦٥ (٩٠)
- المتهم . ادعاء تزويرها . مطالبته بالطعن فيها بالتزوير . لا يصح ولو كانت من ٧٠ و (٩٥)
- الأوراق الرسمية . القاضى في المواد الجنائية لا يتقيد بالقيود الخاصة بالأدلة ١٧١ و (٢٤٠)
- القانونية في المواد المدنية . مثال . ١٧٣ و (٢٤١)
- ٢١٣ و (٢٨٣) ج ٦
- محرر مزور . عدم وجوده . إثبات تزويره بشهادة الشهود . جوازها . ٢٨٠ (٣٦٨) ج ٦
- حرية المحكمة في تكوين اعتقادها . تزوير . الحكم بتزوير ورقة اعتقاداً ٢٤٧ (٣٢٦) ج ٦
- على تقرير مصلحة الطب الشرعى وعلى المضاهاة التى أجرتها المحكمة . لا تثريب على المحكمة فى ذلك .
- حرية المحكمة فى تكوين اعتقادها . اعتراف الخصم بتزوير ورقة . الحكم ٥٦٠ (٧٠٣) ج ٦
- باعتبارها مزورة . واجب على القاضى المدنى وغير واجب على القاضى الجنائى . القاضى الجنائى لا يقضى إلا بناءً على اقتناعه .
- الحكم بالإدانة . تشكك المحكمة فى ثبوت التهمة . وجوب التبرئة . مناقشة ٣١٣ (٣٥٩) ج ١
- أدلة التزوير مناقشة تفيد أنها ليست قاطعة فى ثبوت التزوير والتصریح بأنه يوجد شك كبير فى أن الورقة مزورة . وجوب تبرئة المتهم .
- حكم من المحكمة المختلطة . اتخاذ عنصرًا من العناصر المهمة القاطعة فى ٤٣ (٣٧) ج ٢
- إقامة الدليل على صحة واقعة من الوقائع المدعى بها أمام المحكمة . لا مانع .
- حكم بالإدانة . افتراضه حصول الواقعة على صورها المحتملة . لا يطعن فى ٢٠٤ (٢١٥) ج ٤
- سلامته . الافتراض منصب على الظروف التى وقعت فيها الحادثة لا على أدلة الإدانة . مثال فى تهمة تزوير .
- خيانة الأمانة . العقود المذكورة فى المادة ٣٤١ ع . إثباتها . المحكمة ٥٩٠ (٧٢٦) ج ٦
- الجناية مقيدة فى ذلك بأحكام القانون المدنى .

إثبات (تابع) :

الإثبات بوجه عام (تابع) :

استقاء الأدلة وتقديرها (تابع) :

٦٠ خيانة الأمانة . اختلاس أشياء محجوزة . استناد المحكمة في إثبات علم المتهم ١١٥ (١٦٦) ج ٦
أن الأشياء المختلسة محجوزة إلى أقوال الحارس . جوازه . القول بأن هذا
الإثبات لا يكون إلا بالكتابة . لا يصح .

٣٠ خيانة الأمانة . جواز إثباتها بجميع الطرق القانونية . للمحكمة أن تستند ٣٥٥ (٤٥٧) ج ٣
في إثباتها إلى ما ظهر من التحقيق ومن مناقشة المتهمين بالجلسة ومن ظروف
الدعوى ووقائعها (١) .

٣٠ خيانة الأمانة . واقعة الاختلاس أو التبيد التي تتكون منها الجريمة المعاقب ٤٥٠ (٥٨٣) ج ٣
عليها بالمادة ٣٩٦ ع . جواز إثباتها بكافة الطرق القانونية . كون عقد الائتمان
الذي تفرعت عنه واقعة الاختلاس أو التبيد غير ثابت مبدئياً . لا يجوز
إثباته أمام المحكمة الجنائية إلا بنفس الطريقة التي يجوز إثباته بها أمام المحكمة
المدنية . واقعة الائتمان هي في ذاتها واقعة مدنية صرف فضلاً عن أنها واقعة
قائمة بذاتها ومستقلة عن واقعة الاختلاس أو التبيد بل وسابقة عليها في
الترتيب الزمني .

٦٠ خيانة الأمانة . فعل الاختلاس . ثبوته من أى دليل أو قرينة . جائز . ١٨ (٢٠) ج ٦
لا يشترط وجود محضر تبديد .

٥٠ خيانة الأمانة . إدانة المتهم استناداً إلى أقوال الصراف بأنه عاين المحصول ٣٢٦ (٦٠٠) ج ٥
فلم يجده مع عدم وجود محضر من الصراف بهذه المعاينة . لا يمنع .

(١) كان المنسوب إلى المتهم أنه تسلم من المدعى بالحق المدني شيكاً بمبلغ مائة جنيه لصرف قيمته وإيداعها
لحساب المدعى بالحق المدني « في حساب الغلال » ولكنه لم يفعل ذلك واختلس قيمة الشيك لنفسه بعد أن
صرفها . وكان وجه الطعن أن المحكمة خالفت القانون حيث قضت بالقرائن والبيئة في تهمة اختلاس قيمتها
أكثر من عشرة جنيهات ، خلافاً لقواعد الإثبات في القانون المدني . ومحكمة النقض قالت إن محكمة الموضوع
لم تخالف القانون إذ هي عولت في ثبوت تسلم الطاعن للشيك ، لا على شهادة الشهود والقرائن بل على نفس
اعتراف الطاعن ، والاعتراف سيد جميع الأدلة . أما ما استندت فيه إلى البيئة والقرائن فهو الاستيلاء على قيمة
الشيك بعد صرفها وتبديدها ، وواقعة الاختلاس هذه يجوز إثباتها بجميع الطرق القانونية .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الإثبات بوجه عام (تابع) :

استقاء الأدلة وتقديرها (تابع) :

دليل . تجزئته . صراحته في الإدانة . لا يشترط . عدم الأخذ بأقوال المجنى عليه وأبيه في التحقيق وبالجلسة . الأخذ بقولهما على ما رواه شاهد عنهما . جوازه .

دليل . سلطة محكمة الموضوع في الترجيح بين أدلة الثبوت والنفي وفي رفض أي طلب من طلبات التحقيق ما دام رفضه يكون معللا بعللة مقبولة .

دليل . تقديره موضوعي . ٥٥ (٧١) ج ١

١٩١ (١٧)

١٥٥١ (٢٠٦)

١٦٣١ (٢١٤) ج ٣

دليل . أقوال التهمين أو المجنى عليهم أو الشهود . سلطة المحكمة في ٢٧٥ (٣٢٢) ج ١
تقديرها . لها أن تتخير من قول كل مسؤول ما تعتقد أنه الحق وتطرح ١٥٦ (٢١٦) ج ٢
ما لا تعتقده كذلك . ١٧٠١ (١٥٥) ج ٤

دليل . سلطة المحكمة في تقدير الأدلة والوقائع . أقوال للمجنى عليه . ١٢٧ (٢٤٥) ج ٥
بالجلسة ، بالتحقيق ، إقرار في ورقة منفصلة . الأخذ منها بقول دون قول .
ذكر علة لذلك . لا إلزام .

دليل . خصم . أقواله التي قررها في محضر البوليس . فهمها على غير ١٣٢ (١٨٧) ج ٣
حقيقتها والقول بوجود تناقض بينها وبين عبارة قررها أمام النيابة وقضاؤها
بناءً على ذلك برفض دعواه في حين أنه لا تناقض في الواقع بين أقواله .
خطأ يفسد الحكم .

دليل . بلاغ الواقعة . شهادة الشهود في محضر البوليس . مغايرتهما لما ٢١٣ (٢٢٥) ج ٤
استند إليه الحكم في الإدانة . لا عبرة بذلك . العبرة بما اطأنت إليه المحكمة
مما استخلصته من التحقيقات ومن شهادة الشهود أينما كانت .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الإثبات بوجه عام (تابع) :

استقاء الأدلة وتقديرها (تابع) :

- دليل . سلطة المحكمة الجنائية في تقديره . محاضر الاستدلالات التي ٢٥ (٣٢) ج٦
محورها رجال البوليس من غير تحليف الشهود الميمين . الاعتماد عليها . جوازه .
- دليل . بيان الوقائع والأدلة التي استخلصت منها المحكمة رضاء المتهم ١٠٣ (١٤٨) ج٦
بالتفتيش . لا تقبل المناقشة في ذلك . ورقة مضبوطة مع المتهم بها رائحة
الأفيون . استخلاص المحكمة من ذلك إدانة المتهم في إحراز الأفيون .
لا مانع .
- دليل . تقرير محرر بالإنجليزية ضمن أوراق الدعوى المعروضة على ٥٦ (٧٧) ج٦
المحكمة . الاستناد إليه في إدانة المتهم . جائز . كان على المتهم إذا رأى أنه في
حاجة إلى الإلزام بما فيه أن يطلب إلى المحكمة ترجمته .
- دليل . تقرير طبيب يتضمن أن المجنى عليه أصيب يوم الحادثة بضرب ٢٠٤ (٢٧٦) ج٦
نشأت منه عاهة . ظاهر التقرير أن هذا القول هو على سبيل الترجيح .
أخذ المحكمة به . لا تثريب عليها فيه .
- دليل . لا يشترط أن يكون الدليل سابقاً للحدث أو معاصراً له . ٥٤٠ (٦٨٠) ج٦
استخلاص المحكمة من ظروف الدعوى اشتراك المتهم في الخطف ومساهمته
في رد الطفل بعد استيلائه على المبلغ من أجل ذلك . لا يقدر في حكمها أن
واقعة الرد لاحقة للحدث الخطف .
- دليل . دليل غير مباشر . استخلاص الحقائق القانونية منه . جوازه . ١٠٢ (١٧٩) ج٥
الأخذ بالأدلة غير المباشرة غير محظور .
١١٤٥ (١٦٥)
٤٠٦٥ (٥٤٠)
٥٢٧٥ (٦٦٥)
٥٨٢٥ (٧١٨)
٦٠٥٥ (٧٢٧) ج٦

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الإثبات بوجه عام (تابع) :

استقاء الأدلة وتقديرها (تابع) :

دين . فوائده . عدم دفع ضريبة عنها . قبض الفوائد . واقعة مادية ٢٦٢ (٣٣٧) ج ٦
جأز إثباتها بجميع الطرق . سند الدين . لا تطالب النيابة به .

سرقة . بيع شيء مسروق وشراؤه . تعرض الحكم لهذه الواقعة ٦٠٠ (٧٣٤) ج ٦
باعتبارها عنصراً من عناصر الأدلة في جريمة السرقة وعدم تجاوزه فيما قاله
عنها مقتضيات الدعوى . لا يصح القول بأنه كان على المحكمة أن تتبع طرق
الإثبات المقررة في القانون المدنى لإثبات العقود .

شركة تجارية فعلية . إثبات وجودها في الماضي جأز بجميع طرق الإثبات . ٤٦٨ (٦٠٠) ج ٣
شركة المحاصة . يثبت قيامها بتقديم الدفاتر والخطابات .

صور فوتوغرافية للأوراق . جواز الاستشهاد بها . ٢٥٩ (٤٧١) ج ٥

سورية . بيع . استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى أنه صوري ومن
طريق التدليس . إذنها للمجنى عليه في إثبات الغش والصورية عن طريق
الدهود والقرائن . جوازه . الصورية التدليسية . لا يقتضى إثباتها وجود
كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة . يجوز إثباتها بالقرائن لكل من مسه
التدليس ولو كان طرفاً في العقد .

العبرة عند المحاكمة بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها . لا يرجع إلى ٨٤ (١٥١) ج ٥
التحقيقات الابتدائية إلا إذا تعذر على المحكمة تحقيق الدليل بنفسها بشرط
ألا يكون الدليل مخالفاً للقانون . هذه الصورة هي التي يصح فيها التمسك
ببطلان الدليل المستمد من التحقيقات الأولية .

عقد مدنى . الإخلال بتنفيذه غير معاقب عليه جنائياً . الاتفاق على جعل ٣٢٥ (٤٢٢) ج ٤
هذا الإخلال في متناول قانون العقوبات . غير جأز . إثبات حقيقة الأمر فيه
والكشف عما يستره . جوازه بكل الطرق .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الإثبات بوجه عام (تابع) :

استقاء الأدلة وتقديرها (تابع) :

عناد الإثبات في القضايا الجنائية . شهادة الشهود بالجلسة والتحقيقات التي ١٣ (١٥)
تحصل أمام المحكمة . ذلك لا يمنع من الرجوع إلى التحقيقات الابتدائية و٣٧٣ (٥١٤) ج ٤
والأخذ بما جاء بها . ٤١٥ (٦١)

٥٣٥ (٧٥)

٢٣٨٥ (٣١٦)

٢٤٠٥ (٣١٧) ج ٦

قرائن . القرائن من طرق الإثبات الأصلية في المواد الجنائية . اعتماد ٧٨ (٧٠) ج ٤
القاضي عليها دون غيرها . جائز .

القرائن من طرق الاستدلال . ٤١ (٦٦) ج ١

القرائن . سوابق التهم . أخذ قرينة تكميلية منها في إثبات التهمة عليه . ٣٧ (٦٤) ج ١
لا مانع .

القرائن . الاتفاق على ارتكاب جريمة . من الأمور التي قد تبقى سرية ٩٢ (٨٥) ج ٢
بين المتفقين ولا يقوم عليها دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود . عدم قيام
هذا الدليل المباشر . لا يمنع من الاستدلال عليها بطريق الاستنتاج والقرائن .

قرائن . وجه دفاع . اقتناع المحكمة من طريق القرائن بفساده . لا تلزم ٢٩٦ (٣٩٣) ج ٦
المحكمة بتحقيقه . القرائن من طرق الإثبات القانونية .

قضاء القاضي بعلمه . متى يمكن القول به ؟ إذا كان علمه منصباً على واقعة ٣٣٤ (٤٥٨)
معينة لا على دليل راجع إلى رأى يقول به العلم أو يجري به العرف . ٤٢٢٥ (٥٦١) ج ٦

قضاء القاضي بعلمه . استخلاص الحقيقة التي قال بها من أدلة معروضة ٥٨٨ (٧٢٥) ج ٦
عليه . لا يصح أن يقال إنه قضى بعلمه .

معلومات حصلها القاضي وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى لا تعتبر ٤١ (٦٥) ج ٥
من المعلومات الشخصية التي لا يجوز له أن يستند إليها في قضائه .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الإثبات بوجه عام (تابع) :

استقاء الأدلة وتقديرها (تابع) :

- ٦ ج ٤٢٢ (٥٦١) قول المحكمة في حكمها بإدانة متهم في غش مسلى بزيت إن ثمن الزيت الذى أضيف إلى المسلى أقل من المسلى . لا يعتبر من قبيل قضاء القاضى بعلمه . كان يكون للمتهم وجه في هذا لو أنه قدم دليلاً لا يحمل الشك على أن المحكمة أخطأت فيما قالت به .
- ٤ ج ٤١٥ (٥٨٣) كلاب بوليسية . الاستعانة بها في التحقيق . اعتماد القاضى عليها لتعزيز ما لديه من الأدلة . لا مانع .
- ٥ ج ٣٣٩ (٦٠٦) محاضر التحقيقات الابتدائية . المحاكم غير مقيدة بما جاء فيها . للمحكمة ألا تعتد باعتراف منسوب إلى المتهم فيها بلا حاجة إلى الطعن بالتزوير .
- ٦ ج ٢٧٨ (٣٦٦) المحاضر التي يحررها رجال الضبطية القضائية . عنصر من عناصر الإثبات . سلطة المحكمة في تقدير قوتها من حيث الإثبات .
- ٦ ج ٧٠ (٩٥) محاضر تحقيق البوليس أو النيابة . خضوعها لتقدير القاضى . إنكار التهم صدور الاعتراف المنسوب إليه في هذه المحاضر . مطالبته بالطعن في هذا المحضر بالتزوير . لا تصح . سلطة محكمة الموضوع في اطراح هذا الاعتراف . محاضر المخالفات . حجيتها بما هو وارد فيها .
- ٦ ج ٣٥١ (٤٨٥) محضر انتقال أجرته المحكمة التي نقض حكمها . اعتماد المحكمة التي نظرت الدعوى من جديد عليه . جوازه .
- ٥ ج ٣٢٣ (٥٩٨) محضر بوليس . أخذ القاضى بما هو مدون فيه . جوازه بغض النظر عما إذا كان الذى حرره من مأمورى الضبطية القضائية أم لا . اكتفاء الدفاع بالطعن عليه من جهة الشكل فقط وعدم تناوله ما دون فيه . يصح اعتباره تسليماً منه بصحة ما ورد فيه .
- ٦ ج ٢١٣ (٢٨٣) محضر كسر ختم المتوفى . عدم أخذ المحكمة بما ورد فيه . لا تثريب عليها في ذلك . الأوراق الرسمية . حجيتها . الأحكام المقررة للطعن فيها . محل اتباعها

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الإثبات بوجه عام (تابع) :

استقاء الأدلة وتقديرها (تابع) :

والأخذ بها وجوباً . الإجراءات المدنية والتجارية . مطالبة القاضى الجنائى
بالأخذ بدليل دون دليل . لا تصح .

محام . أقواله بصفته محامياً لا بصفته شاهداً . الاعتماد عليها فى إدانة متهم ٤١٠ (٥١٣) ج ٣
آخر . لا يجوز .

محام . إقرار من محامى المتهم . لا يصح أخذ المتهم به . ٤٤٣ (٥٧٨) ج ٦

معاينة . تقدير المحكمة لدلولها . موضوعى . ٩ (٩) ج ٤

ورقة مدعى تزويرها . إتلافها أو انعدامها . طلب تحقيق التزوير المدعى ٢٥٢ (٤٥٨) ج ٥
به . رفضه لمجرد عدم وجودها . لا يجوز . يجب التعرض لأدلة التزوير ويحتملها .

اعتقاد الزوج بوجود رسائل غرام من عشيق زوجته فى حقيبة يدها ٢٥٩ (٤٧١) ج ٥
الموجودة فى بيته . حقه فى الاستيلاء عليها ولو خلسة . يجوز له الاستشهاد بها
على زوجته .

ورقة خصوصية للمتهم . الحصول عليها بطريقة غير مشروعة . الاستشهاد ٨٠ (١٤٢) ج ٥
بها ضده . عدم اعتراضه على ذلك حتى صدر الحكم الابتدائى بمعاقبته . ذلك
منه تنازل ضمنى عن الطعن فى الورقة بعدم حجيتها .

عين التخالص المنصوص عليها فى المادة ١٩٤ تجارى . لماذا شرعت ؟ ٣٠٧ (٥٨٢) ج ٥
نكول المدين عن الحلف . سقوط القرينة القانونية على حصول الوفاء .
توجيهها أو عدم توجيهها من شأن الدائن . توجيهها من المحكمة من تلقاء
نفسها . لا يجوز . توجيهها من الدائن . حلف المدين . وجوب الفصل
فى الدعوى على مقتضى الحلف . رفض الدعوى . لا يجوز للدائن أن يحدد
التزاع بعد ذلك بناءً على أدلة أخرى . رفع الدائن الدعوى لإثبات كذب اليمين
أو للمطالبة بتعويض عن الحث فيها . لا يجوز .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو اليمين (ر . أيضاً : حكم « يان الواقعة . أدلة الثبوت » .
خيانة الأمانة) .

استدعاء الشهود :

الإجراءات الواجب اتباعها لاستحضار شهود النفي والمواعيد التي يجب فيها ١٠٩ (١٢٥)
على المتهم إعلان المدعى بالحقوق المدنية والنيابة بأسماء شهوده والمواعيد التي يجب ٣٤٠ و (٤٩٠) ج ٢
فيها إعلان هؤلاء الشهود بالحضور أمام المحكمة . كلها يجب حصولها قبل ٣٨٨ (٤٩١) ج ٣
انعقاد الجلسة أما بعدها فليس للمتهم ولا لغيره حق التمسك بإعلان شهود نفي و (٢)
جدد وإنما للمحكمة وحدها أن تستدعي من تشاء لسماع أقواله إذا رأت لزوماً و (٩)
لذلك . طلب المتهم إعلان شهود لم يكن سبق له إعلانهم بالطرق القانونية . و ٣١٠ و (٤٠٢)
رفض المحكمة هذا الطلب . ليس إخلالاً بحقوق الدفاع . ٣١٥ و (٤١١) ج ٤
١٣٦ و (٢٦٢) ج ٥

الإجراءات والمواعيد الواجبة مراعاتها لإعلان شهود النفي . إعلان المتهم ٣٧٨ (٥١٨) ج ٦
إعلاناً قانونياً للجلسة . طلبه التأجيل لإعلان شهود النفي . رفضه بحجة أن
الغرض منه عرقلة سير الدعوى . لا تثريب على المحكمة فيه . تعامله لعدم الإعلان
بأنه كان مجبوراً . لا يجدي .

إعلان الشاهد . شهود النفي . متى تكون النيابة مكلفة بإعلانهم ؟ عدم ٢٣٤ (٣١١) ج ٣
عرض المتهم أسماء شهوده على قاضي الإحالة وقيامه بنفسه بإعلانهم . تأجيل
القضية في الجلسة التي أعلن الشهود لها لدور مقبل . إغفال المتهم إعادة إعلانهم
إلى جلسات ذلك الدور . طلب الدفاع التأجيل للإعلان وعدم إبدائه عذراً
مقبولاً . رفض التأجيل . لا تثريب على المحكمة فيه .

إعلان الشاهد . شاهد لم يعلن بالحضور وفقاً للقانون أو لم يخطر الخصوم ٦١ (٨٤) ج ٦
باسمه مقدماً . جواز سماعه . استدعاء الشهود لسماع أقوالهم مرة ثانية استجلاءً
للحقيقة . جوازه .

إعلان المتهم بأسماء الشهود قبل الجلسة . النيابة ليست مجبرة على ذلك في ٣٦٤ (٥٩٨) ج ٢
مواد الجنح . ذلك واجب عليها في مواد الجنايات فقط .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو البينة (تابع) :

استدعاء الشهود (تابع) :

إعلان المتهم بأسماء الشهود . طلب المتهم عدم سماع شهود المدعى المدنى ٢٢٨ (٢٨٢) ج ٢
لأنه لم يعلن بهم . ذلك من حقه طبقاً للمادة ١٩ تشكيل .

إعلان المتهم بأسماء الشهود . القانون لم يجعل لأى خصم فى الدعوى سوى ٣٤٢ (٤٩٢) ج ٢
حق الاعتراض على سماع شهادة الشاهد الذى لم يكلف بالحضور بناءً على طلبه
أو لم يعلن له اسمه ، ولم يرتب أى بطلان على سماع هذا الشاهد لو تخطت المحكمة
الاعتراض وسمعتة . وهو لم يحرم سماع شهادة الشهود الذين ترى المحكمة
سماعهم . لا وجه إذن للبحث فى طريقة استدعاء هؤلاء الشهود ولا فى البواعث
التي أدت بالمحكمة إلى هذا الاستدعاء . لا محل لتحريم سماع شهادة من يتقدم
من تلقاء نفسه للشهادة . كل ما فى الأمر أن على المحكمة أن تلاحظ هذا
النظرى وأن تمكن من يعارض فى سماعه من أن يقدم لها ما ينقض شهادته .

شاهد . إثبات الدفاع أنه يهرب ليتخلص من أداء الشهادة . على المحكمة ١٨٦ (١٧٦) ج ٤
أن تأمر بالبحث عنه وتستحضره ولو بالقوة ما دامت تبين أن الدفاع لم يكن
مراوغة فى ذلك أو قاصداً تعطيل الدعوى .

طبيب شرعى . استدعاؤه بطريقة إعلانه ليس بواجب قانوناً . ٥٧ (٧٢) ج ١
محكمة استئنافية . لها السلطة المطلقة فى الأمر باستدعاء من ترى سماعه ٤٧ (٥٥) ج ٣
من الشهود للاثبات أو للنفي . لا حاجة بها إلى إصدار حكم بالإحالة على
التحقيق لسماع شهود الاثبات والنفي معاً ، كما هو الشأن فى دعاوى المدنية .

محكمة الجنايات . استدعاء الشهود أمامها . له نظام مقرر . ليس عليها أن ٥٤ (٦٠) ج ٣
تستدعى أثناء نظر الدعوى شهوداً آخرين إلا من ترى هى ضرورة لسماع و ٣١٠ (٤٠٢)

أقوالهم . إعراضها عن سماع شهود آخرين . ليس إخلالاً بحق الدفاع . ٣١٥ (٤١١) ج ٤

محكمة الجنايات . حقها فى استدعاء وسماع أى شخص فى أثناء نظر الدعوى ١٢٢ (١٧٦) ج ٦
ولو لم يسبق إعلانه قبل الجلسة بالحضور أمامها . الواجب على المحكمة فى
هذه الحالة .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو البينة (تابع) :

أهلية الشهادة :

أصم أبكم . جواز شهادته ولو عجزت المحكمة عن استخلافه وعجز هو ٢٠ (٤٢) ج ١
عن الحلف واكتفت المحكمة بما استخلصته منه بطريق الإشارة . ١٦٩ (١٥) ج ٣

أقرباء المجنى عليه . سلطة المحكمة في الأخذ بشهادتهم . ٦٨ (٩٤) ج ٦

أقرباء المدعى بالحق المدني . سماعهم كشهود . لا مانع . ٣٠ (٢٥) ج ٢

أقوال متهم على آخر . لا تعتبر شهادة بالمعنى القانوني فما يجرى على الشهادة ١٦٣ (٢٩٧) ج ٥
لا يجرى عليها . اعتراف المتهم بأن أقواله التي أخذت بها المحكمة في إدانة متهم
آخر لم تكن صحيحة . طلب إلغاء حكم الإدانة بناءً على ذلك بطريق التماس .
لا يقبل .

دعوى مشتملة على جناية وجنحة . فصل محكمة الجنايات الجنحة عن ٨٨ (١٠٦) ج ١
الجناية . سماع بعض المتهمين في الجنحة شهوداً في الجناية . جائز . ٢٤١ (٢٦٧) ج ٤

رد الشاهد وتجريحه . المادة ١٩٨ من قانون المرافعات لا تعتبر الخصومة ٣٢٨ (٣٧٨) ج ١
سبباً من أسباب رد الشاهد وتجريحه . ٥٥ (٥٣) ج ٥

سن الشاهد . العبرة فيها بالسن وقت أداء الشهادة . ١٧٧ (٢٤٤) ج ٦

شاهد على متهم في جناية . هذا الشاهد متهم في الوقت عينه بضرب المتهم ٥٥ (٥٣) ج ٤
في الجناية . جواز سماعه . القانون لم يقيد القاضي بنوع معين من الشهود ولم
يحجز رد الشاهد .

شاهد . فقدانه الإدراك وقت أداء الشهادة . تقدير ذلك . موضوعي . ٣٣٣ (٤٥٥) ج ٦

شخص له سوابق في الكذب والتلفيق . يجوز قبول شهادته والاعتماد ٢٨٣ (٣٥١) ج ٢
عليها . طلب الدفاع ضم قضية لبيان الحالة الأدبية لأحد شهود الإثبات للطعن
فيه وتجريحه . رفضه دون بيان أسباب . لا يعيب الحكم .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو البينة (تابع) :

أهلية الشهادة (تابع) :

ضابط المباحث . شهادته لدى المحكمة على عمل قام به وقدم عنه تقريراً ١٠ (١٨) ج ١
لسلطة التحقيق . لا مانع . لا يسقط عدالة الشاهد القادر على التمييز ويجعل
أقواله تؤخذ في مجلس القضاء إلا على سبيل الاستدلال شأن المميز الذي لم يبلغ
الرابعة عشرة إلا ما ورد بالمادة ٢٥ ع . حكم المادة ٢٠٤ مرافعات . استدعاء
الضباط القضائيين بل وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة المحققين شهوداً في القضايا
التي لهم فيها عمل . جوازه . المادة ٤٦ تشكيل . حكمها .

القول بأن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه . لا يكون ٢٧٣ (٥٣٦) ج ٥
إلا عند قيام البطلان .

مخبر . سماع شهادته بعد تحليفه اليمين . جوازه . ٢٠٨ (٢٥٣) ج ١
مدع بالحقوق المدنية . سماع شهادته في الدعوى العمومية مع تحليفه ٧٤ (٩١)
اليمين . لا مانع . ١٨١٥ (٢٢٠)

٢١٤٥ (٢٥٦) ج ١

٢٠٣ (٣٧١) ج ٢

٢٤٥ (٢٤) ج ٤

١٧٧٥ (٢٤٤) ج ٦

مدع بالحقوق المدنية . ادعاؤه بشخصه أو بواسطة نائب عنه . تصح شهادته ٣٠٣ (٣٧١) ج ٢
بعد حلفه اليمين . حيازته للأهلية القانونية للشهادة متى كانت سنة أزيد
من أربع عشرة سنة .

مدع بالحقوق المدنية . الأخذ بأقواله مؤيدة بدلائل أخرى . لا مانع ٧٤ (٩١) ج ١
من ذلك .

تحليف الشهود :

استحلاف الشاهد في الحالة التي يوجب فيها القانون الحلف . من الضمانات ٢٠ (٤٢) ج ١
التي شرعت لمصلحة المتهم . هذه الضمانة لا تطلب إلا حيث يمكن تحقيقها .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو اليمين (تابع) :

تحليف الشهود (تابع) :

إجمال الجزء الثانى من عبارة الصيغة الواردة بالمادة ١٤٥ تحقيق . لا يبطل ٦٥ (٨٦) ١ ج
الحلف ولا يفسد الشهادة .

تحليف الشاهد بغير اليمين القانونية . له أن يمتنع . هذا لا يمنع المحكمة ٩٦ (١٧٢) ٥ ج
من أن تعد امتناعه قرينة على عدم صدقه .

تحليف الشاهد اليمين بعد إدلائه بالشهادة على أنه إنما شهد بالحق . ١٦ (١٥) ٣ ج
التعويل على شهادته . لا عيب فيه .

شاهد لم يحلف اليمين القانونية . لا بطلان في الإجراءات إذا كان قد سبق ٨٤ (٩٥) ١ ج
أن حلفها^(١) .

شاهد سمعته المحكمة بعد تحليفه اليمين . إعادة سؤاله بعد سماع شهود ١١٣ (١٧٥) ٣ ج
آخرين أو أثناء سماع المرافعة . إعادة تحليفه . لا لزوم . ٨٠ و (٧١) ٤ ج

٦٧ و (١١٥) ٥ ج

طبيب شرعى . عدم تحليفه اليمين عند تأديته شهادته . لا يعيب ٢٨٨ (٣٤٧) ١ ج
الإجراءات . هو محلف تحليفاً يعنى بمقتضى القانون عن تحليفه في كل قضية
محضر فيها أمام المحاكم .

سماع الشهود :

الإجراء الذى نصت عليه المادة ١٦٦ تحقيق خاصاً بوجوب الاحتياط لمنع ١٠٧ (١١٩) ٢ ج
بعض الشهود من سماع الشهود الآخرين ومنع اختلاط من شهد منهم بمن
لم يشهد . مقصور على الشهود الذين حضروا إلى المحكمة لأداء الشهادة .
ليس الغرض منه منع سماع شهود آخرين مما فيه معنى التجزئة المنافية لذلك
الاحتياط .

(١) الشاهد المعنى هنا طبيب بالمستشفى الأميرى لم تحلفه المحكمة لأنه سبق أن حلف اليمين عند تعيينه عملاً
بالقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو البيئة (تابع) :

سماع الشهود (تابع) :

إبعاد الشهود عن قاعة الجلسة ثم استدعاؤهم إليها واحداً بعد الآخر . ٢٠٨ (٢٥٣) ج ١
مخالفة هذا الإجراء لا تستوجب البطلان . سماع الشاهد بعد تحليفه بحضور ٢١٥ و (٢٢٦) ج ٤
المتهم وعدم اعتراضه . سقوط حق المتهم في الاعتراض .

إبعاد شهود الإثبات عن قاعة الجلسة ريثما يتم سماع شهود النفي . من ٢ (٢) ج ٤
إجراءات التحقيق بالجلسة . رفض هذا الطلب . عدم الإشارة إليه في
الحكم . لا يعيبه .

سماع الشاهد في غيبة المتهم . جوازه . للمتهم أن يطلب إعادة سماعه أو ١٢٠ و (٢٢٦) ج ٥
تلاوة أقواله عند نظر المعارضة المرفوعة منه . عدم طلبه ذلك ومرافقته على
أساس تلك الأقوال . ليس له أن يتظلم من ذلك فيما بعد .

إخطار المحامي الأصيل عن المتهم ليحضر مناقشة الشاهد المستدعى . ٥٧ و (٧٢) ج ١
محتوم . إنابة محام عن المحامي الأصيل وحضوره الجلسة . يكفي سواء حصل
إخطار للأصيل أم لم يحصل .

سماع الشاهد في مواجهة المتهم بالجلسة . محله . أن يكون الشاهد قد حضر ٢٤٨ و (٤٤٩) ج ٥
الجلسة أو أن يكون تخلفه فيه مظنة الفرار من تحمل الشهادة ومناقشتها ٣٣١ و (٤٥٤) ج ٦
بحضور المتهم أو أن تكون أقواله هي الدليل الوحيد ومن الممكن انتظاره
لسماعه في جلسة أخرى . اعتماد المحكمة على أقوال الشهود في التحقيقات
الأولية بعد تلاوتها بالجلسة . لا تثريب عليها فيه .

سماع الشهود . القانون لم يرسم للمحكمة طريقة معينة للسير عليها في سماع ٤٢٣ و (٥٦٢) ج ٦
الشهود . كون المحكمة قد فاتها سؤال مما يقتضيه فن التحقيق . لا يظعن
في حكمها .

سماع الشهود . طبيب شرعى . طبيب كشاف . الجمع بينهما في الجلسة ٤٨ و (٥٦) ج ٣
لتسمع أقوال أولهما في مواجهة ثانيهما عن بعض نقط . لا غضاظة فيه .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو البيئة (تابع) :

سماع الشهود (تابع) :

سماع المحكمة الجزئية شهادة الشهود مجتمعين غير مفرق بينهم . يكفي أن ٣٠٦ (٣٧٦) ج ٢
يعرض أمره على المحكمة الاستئنافية . ولها السلطة المطلقة في تقدير قيمة
الدليل المستفاد من شهاداتهم . لا تستطيع هذه المحكمة أن تعيد القضية إلى
محكمة الدرجة الأولى بل لها عند قيام الضرورة أن تعيد سماع الشهود أمامها .
دفع التهم أمام المحكمة الاستئنافية بذلك الحلل . المحكمة الاستئنافية لم تعبأ
بهذا الدفع . معناه أنها قدرت الدليل المستفاد من تلك الإجراءات مع
ما اعتورها من الحلل ورأت أنه على كل حال موصل لاقتناعها برأيها .

سماع الشهود . شاهد موجود بالجلسة . سماعه بعد تخليفه انمين . ٢٠٨ (٢٥٣) ج ١
لا يبطل الحكم .

شاهد . سماعه مع اعتراف المتهم . جائز . ٤٢ (٦٦) ج ٥

شاهد . إدلاؤه بسر خاص به . تعويل المحكمة على شهادته بذلك . لا مانع . ٣٤٤ (٦٠٩) ج ٥
مريض . ذكره نوع مرضه الذي كان يعالجه بتعاطي المخدر . الاعتماد على ذلك
في إدانة المتهم (صيدلى أو طبيب) . لا مانع . حكمه ليس حكم الطبيب بالنسبة
إلى أمراض الغير .

شاهد سبق سماعه في جلسة سابقة . لا شيء يمنع المحكمة من إعادة سماعه . ٦٠ (٥٣) ج ٢
عدم إمكان تلافي اتصاله بباقي الشهود . لا يوجب بطلان الشهادة في ذاتها . ٦١٥ (٨٤) ج ٦
ذلك يكون من العوامل التي تلاحظ في تقدير قيمتها .

شاهد تخلف عن الحضور . اكتفاء المحكمة — بناءً على طلب النيابة ٢٩٣ (٣٤٩) ج ١
والدفاع — بتلاوة أقواله . جائز . ٢٩٧ (٣٩٣) ج ٦

شاهد تعذر سماعه أمام المحكمة . وجوب تلاوة أقواله التي أبدأها في التحقيق ١٨٧ (٣٥٣) ج ٥
بالجلسة . الاعتماد عليها دون تلاوتها . اعتماد على دليل لم يعرض بالجلسة .
إخلال بحق الدفاع .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو البيئة (تابع) :

سماع الشهود (تابع) :

شاهد لم تسمعه محكمة الدرجة الأولى اكتفاءً بتلاوة أقواله من محضر ٣٠ (٤٧) ج ٥ التحقيق . هذا يعد بمثابة سماعه . عدم اعتراض التهم . عدم سماع الشاهد أمام محكمة الدرجة الثانية اكتفاءً بالرجوع إلى أوراق الدعوى . لا تثير على المحكمة ولو قضت بإلغاء حكم البراءة .

شاهد لم تسمعه المحكمة . اعتماد الحكم في الإدانة على أقواله في التحقيق . ٢٧٨ (٣٤٩) ج ٤ لا يصح . لا يجوز للمحكمة أن تستند إلى دليل ورد بالتحقيق الابتدائي وتعتمد عليه إلا إذا كان غير ميسور لها تحقيقه بنفسها .

شاهد تعذر سماعه أمام المحكمة . الرجوع إلى أقواله في التحقيقات . ٢٩٢ (٣٧٢) ج ٤ جوازه .

شاهد لم تهتد المحكمة إليه . اكتفاؤها بتلاوة أقواله . لا تثير عليها فيه . ٥٣٠ (٦٦٨) ج ٦ المحكمة لا تسمع سوى الشهود الذين يمكن إعلانهم .

شاهد متوفى . اعتماد المحكمة على شهادته وحدها في الحكم . عدم تلاوتها ٦٦ (٨٧) ج ١ بالجلسة . عدم الكلام عنها لا من النيابة ولا من الدفاع . نقص في الإجراءات مبطل للحكم .

شهود الإثبات . تنازل التهم عن سماعهم وتسليمه بجميع الوقائع التي قرروها ٢٥٥ (٣٠١) ج ٤ في التحقيق . اعتماد المحكمة على أقوالهم دون سماعهم . لا مخالفة فيه للقانون .

شهود سمعوا في التحقيق الابتدائي ولم يسمعوا في الجلسة . جواز الأخذ ٢٣٨ (٣١٦) ج ٦ بأقوالهم .

شهود النفي الذين يحضرهم التهم . من حقه أن تسمعهم المحكمة إلا إذا ٣٩١ (٤٦٦) ج ١ رأت هي عدم سماعهم لسبب واضح تبينه في حكمها . الإحالة على ما قرره الشاهد في التحقيق ليست من الأسباب القانونية المقبولة لتبرير عدم سماعه .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو البيئة (تابع) :

سماع الشهود (تابع) :

شهود النفي . تمسك الدفاع بسماعهم ولو كانوا سئلوا في التحقيق الابتدائي . ١٨٦ (١٧٦) ج ٤
صرف النظر عن سماعهم بحجة التسليم بأقوالهم في التحقيقات . لا يجوز .

شهود النفي . عدم سماعهم لما رآته المحكمة من أن أقوالهم غير متعلقة . ٣١٠ (٤٠٢) ج ٤
بموضوع الدعوى . جوازه .

شهود النفي . وجوب سماعهم ولو كانوا قد سئلوا في التحقيق الابتدائي . ٢٩٣ (٣٩٠) ج ٦
تمسك التهم بسماعهم وتأجيل القضية مع تكليف النيابة إعلانهم . الحكم في
الدعوى دون سماعهم بمقولة إنهم سمعوا في التحقيقات الابتدائية وإن شهادتهم
غير منتجة . لا يجوز .

شهادة منقولة عن شخص مجهول لم تسمع أقواله . تأسيس الحكم عليها . ٤٤٤ (٥٥٠) ج ٣
لا يصح .

شهادة منقولة عن شخص . إنكار هذا الشخص ما نقل عنه . الأخذ . ١١٤ (١٦٥) ج ٦
بها . جوازه .

ضابط بوليس . امتناعه وقت الشهادة عن الإفضاء باسم المرشد الذي ١٦٦ (٣٠٤) ج ٥
عاونته في الكشف عن الجريمة . جائز بمقتضى المادة ٢٠٤ مرافعات . لا جناح
على المحكمة إذا هي صدقته وعولت على شهادته بما قام به المرشد في كشف
الجريمة .

عدم تلاوة أقوال الشهود في التحقيق اكتفاء بما دار حولها من المناقشة . ٥٦ (٧١) ج ١
لا يطن في الحكم . ٣٤٠ (٤٩٠) ج ٢

٦٧ (١١٥)

٧٠ (١٢١)

٣٧٩ (٦٤٢) ج ٥

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو البينة (تابع) :

سماع الشهود (تابع) :

عدم سماع بعض الشهود الذين حضروا في الدعوى . عدم تمسك الدفاع ٦٠ (٨٠) ج ١
بوجوب سماعهم . لا يطعن في الحكم .

عدم سماع الشهود في الجلسة اكتفاءً بما في أوراق الدعوى والتحقيقات ١٣٧ (١٥٢)
السابقة . متى يجوز ؟ لمحكمة الدرجة الأولى في حالة غياب المتهم والمحكمة و ٤٠٠ (٤٧١) ج ١
الاستئنافية في كل الأحوال . ٩٤٥ (٩٣) ج ٢

عماد الإثبات في المواد الجنائية . التحقيق الشفاهي الذي تجريه المحكمة ٣٨٣ (٦٤٤) ج ٥
بنفسها في الجلسة . يجب على المحكمة ألا تصرف النظر عن سماع الشهود
ما دام سماعهم ممكناً . حكم استئنافي مؤيد حكماً ابتدائياً لم يرتكن في إثبات
التهمة إلا على ما قرره الشهود في التحقيقات الأولية دون أن تسمع المحكمة
أى شاهد أو تأمر بتلاوة أقواله . بطلانه .

متهم بالقذف بطريق النشر . عدم إنكاره أنه نشر في جريدته العبارات ٢٣٧ (٢٨٩) ج ٢
التي اعتبرتها المحكمة قذفاً . اكتفاء المحكمة بذلك لعقابه . عدم سماعها
شهادة المجنى عليه . لا يجب حكمها .

مجنى عليه متوفى . اعتماد المحكمة على أقواله في التحقيقات وأمام النيابة . ١٥٩ (١٤٨) ج ٤
لا يجب الحكم بعدم تلاوة هذه الأقوال ما دام المتهم لم يطلب ذلك وما دامت
هذه الأقوال كانت محل مناقشة باعتبارها من أدلة الدعوى .

محكمة الدرجة الأولى . وجوب سماعها شهود النفي الذين يطلبهم المتهم ٣٥٢ (٦١٥) ج ٥
وإلا كان عليها أن تبين سبب رفضها سماعهم . متهم لم توجه المحكمة إلى طلب
سماع الشهود ولم تبين في حكمها أسباب ذلك . تكريره الطلب أمام المحكمة
الاستئنافية . قضاؤها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . حكم معيب .

محكمة استئنافية . ترخيصها للمتهم في إعلان شاهد معين . لا يقتضى أن ٣٨٦ (٦٤٦) ج ٥
تسمع غيره ممن يكون المتهم قد أعلنهم أيضاً .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو البينة (تابع) :

سماع الشهود (تابع) :

محكمة استئنافية . طلب المتهم سماع شهود أمامها . وجوب بحثه . رفضه ٢١٦ (٤٠٨) ج ٥
على أساس أنها لا تملك إجراء تحقيق تكميلي . مخالف للقانون .

محكمة استئنافية . الدفع لديها بيطان التفتيش وطلب سماع شهود لإثبات ذلك . اقتناعها من الأوراق بأن هذا الدفع في غير محله . عدم تقدم المتهم به إلى محكمة الدرجة الأولى . لا تثريب على المحكمة الاستئنافية في عدم سماع الشهود .

محكمة استئنافية . طلبات التحقيق التي تقدم إليها . لا إلزام بإجابتها . ٣٢٨ (٤٥١) ج ٦
حكم ابتدائي . صدوره بناءً على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . طلب
المتهم سماع شهود أمام المحكمة الاستئنافية . وجوب إجابته . لا يقلل من
ذلك أن تكون المحكمة أذنت للمتهم في إعلان شاهده فلم يتم له ذلك . تقديمه
الدليل إليها على أنه عمل ما في وسعه ولم يوفق .

محكمة استئنافية . قضاء محكمة الدرجة الأولى بالإدانة اعتماداً على أقوال ٤٤٠ (٥٧٤) ج ٦
الشهود في التحقيقات الأولية . تمسك الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية بوجوب
سماع الشهود . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . رفض سماع الشهود بمقولة
إن الدفاع عن المتهم لم يتمسك بسماعهم أمام محكمة الدرجة الأولى . خطأ .

محكمة استئنافية . حضور الشهود أمامها . غير محتم . للمحكمة بعد أن تقرر ١٢٧ (١٥٤) ج ٢
حضورهم أن تعدل عن هذا القرار وتحكم في الدعوى بدون سماعهم .

محكمة استئنافية . أمرها باستدعاء شهود الإثبات والنفي معاً لسماع أقوالهم ٧١ (١٠٣) ج ٣
من جديد . تغير الهيئة . الهيئة الجديدة لم ترداعياً لسماع الشهود . لا اعتراض
عليها في ذلك .

محكمة استئنافية . سماع شهود . تغير الهيئة . ليس على الهيئة الجديدة أن ١١٦ (١٧٦) ج ٣
تسمع هؤلاء الشهود .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو البيئة (تابع) :

سماع الشهود (تابع) :

محكمة استئنافية . متهم لم يسبق له طلب سماع الشاهد أمام المحكمة الجزئية ٣٩٣ (٤٩٥) ج ٣
ورفض طلبه . رفض المحكمة الاستئنافية طلبه إعلان شاهد أو سماعه . و ٣٩٠ (٥٨٨) ج ٥
لا يعيب حكمها .

محكمة استئنافية . حكم ابتدائي مبني على أقوال الشهود في التحقيقات ١٤٥ (١٤٠) ج ٤
الأولية دون إجراء تحقيق بالجلسة . طلب التهم إلى محكمة الدرجة الثانية سماع
شهود الدعوى . وجوب إجابته إليه أو تبين سبب رفضه .

محكمة استئنافية . قرارها بإعلان شاهد . هو مجرد قرار تحضيري ٣٩ (٦٤) ج ٥
لا يترتب عليه أي حق للخصوم . تبين المحكمة بعد إصداره أن الدعوى لم
تكن في حاجة إليه وعدم تأجيلها مرة أخرى لتنفيذه . لا أثريب عليها في ذلك .

شهادة على سبيل الاستدلال :

سماع شهادة شخص بدون إعلان وبدون يمين على سبيل الاستدلال . ١١ (١٩) ج ١
عدم إعطاء معلومات هذا الشاهد أهمية لم تكن لتستحقها . لا يعتبر خطأ
جوهرياً .

سماع الشاهد على سبيل الاستدلال . تخليفه اليمين . لا بطلان . ٧١ (١٩) ج ١

سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين . غير محظور ٢٣٣ (٢٨٥) ج ٢
قانوناً . الاعتماد على أقوال المتهمين بدون تخليف اليمين وعلى شهادة طفلة
أخذت على سبيل الاستدلال . جوازه .

حرية المحكمة في الأخذ بشهادة شاهد سمع على سبيل الاستدلال لصغر ١٦٧ (٢٢١) ج ٢

سنه أو لحرمانه من بعض حقوقه المدنية وبدون حلف اليمين . ٣٦٩ (٦١) ج ٥

حرية المحكمة في تكوين اقتناعها من أقوال الأشخاص الذين يسمعون ١٥٦ (٢١٦) ج ٢

على سبيل الاستدلال وبدون حلف ومنهم المتهمون أنفسهم .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو البينة (تابع) :

تقدير الشهادة :

- تقدير أقوال المتهمين والشهود من اختصاص محكمة الموضوع . لها حق ٢٤٣ (٣٢٥) ج ٣
تجزئة اعترافات المتهمين وأقوال الشهود ، دون رقابة عليها من محكمة النقض . و ٤٠٢ (٥٣٦) ج ٦
الأخذ ببعض أقوال الشاهد دون بعض . لا حرج على المحكمة في ذلك . ٤٥ (٦٧) ج ١
و ٤١٧ (٥٥٠) ج ٦
اطراح شهادة الشهود الذين لم تطمئن المحكمة إليها . يكفي في تعليل ١٥ (١٥) ج ٣
ذلك أن تذكر ما يفيد عدم اطمئنانها إليها من غير تفصيل .
أخذ المحكمة بشهادة بعض شهود النفي واطراح شهادة بعضهم . من ٢٨١ (٣٤٨) ج ٢
سلطانها . المحكمة مطلقة السلطة في تقدير أقوال الشهود .
الأخذ بما قرره الشاهد في التحقيقات ونبد ما شهد به في الجلسة . جاز . ٢١٢ (٢٧٣)
و ٢٧٩ (٣٧٢)
و ٢٨٢ (٣٧٥) ج ٣
اعتماد القاضي من أقوال الشاهد الواحد ما تطمئن إليه نفسه بالنسبة ٢١٢ (٢٧٣) ج ٣
إلى متهم معين واطراح ما لا يرتاح إليه ضميره من هذه الأقوال بالنسبة و ٣٨٢ (٥٢١) ج ٦
إلى متهم آخر . سلطته في ذلك .
الأخذ بشهادة الشاهد أمام المحكمة مع مخالفتها لأقواله في البوليس أو ٩٥ (١٣١)
بأقواله في البوليس مع مخالفتها لشهادته أمامها . حرية المحكمة في ذلك . أخذها و ٢٤٠ (٣١٧)
يأخذ روايته . معناه اطمئنانها إليها واطراحها الأخرى .
و ٢٦٧ (٣٤٢)
و ٢٩٥ (٣٩٢)
و ٣٣٣ (٤٥٥)
و ٣٤٠ (٤٦٤)
و ٣٤٢ (٤٦٦)
و ٣٥١ (٤٨٥)
و ٤٠٧ (٥٤١)
و ٤١٧ (٥٥٠) ج ٦

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو اليقنة (تابع) :

تقدير الشهادة (تابع) :

للمحكمة أن تعول في إدانة متهم على أقواله متهم آخر ولو لم يكن في ٤٥٥ (٤٩٣) ج ٦
الدعوى من دليل إثبات غيرها . لها أن تلتفت عن عدول المتهم عن أقوال
صدرت عنه أمامها وتعتمد في قضائها على أقواله الأولى على أساس أنها صادقة
بالنسبة إلى واقعة معينة أو متهم معين وغير صادقة بالنسبة إلى واقعة أخرى
أو متهم آخر .

الأخذ بأقوال الشاهد مع مخالفتها لأقوال شاهد آخر . جوازها . بيان ١٢٦ (١٨٦) ج ٦
الأسباب . غير لازم .

إدانة المتهم في شهادة الزور بناءً على شهادة الشهود الذين سمعوا أمام ٣٧١ (٥١٠) ج ٦
محكمة الجنايات في قضية القتل التي أمرت بضمها وضمت . جوازها . النعي
على المحكمة بأنها لم تسمع الشهود في مواجهة المتهم . لا يقبل .

الاعتماد على أقوال المتهم في محضر البوليس دون أقواله في الجلسة . عدم ١١٦ (١٦٦) ج ٦
تلاوة تلك الأقوال بالجلسة . متى لا يمنع من الأخذ بها ؟

اقتناع المحكمة . العبرة في ذلك ليست بعدد الشهود بل باطمئنانها إلى ٧٧ (١١٣)
ما أدلوا به قلى عددهم أو أكثر . ٢٠٤٩ (٢٦٩) ج ٣

بحث كيفية الحصول على الشهادة . موضوعي . ٦٢ (٨٥) ج ١

تجزئة أقوال الشاهد . يجب أن يدل الحكم ولو ضمناً على أن المحكمة ١٨٦ (١٧٦) ج ٤
قصدت التجزئة .

تجزئة أقوال الشاهد جائزة دون أن تكون المحكمة ملزمة بتعليل ١١٩ (١٧٠)
ذلك . ١٧٣١ (٢٤١)

٢٦٧٩ (٣٤٣)

٣٨٢٩ (٥٢١)

٤٠٢٩ (٥٣٦)

٤١٧٩ (٥٥٠) ج ٦

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو البينة (تابع) :

تقدير الشهادة (تابع) :

تصديق الشاهد أو عدم تصديقه . موكل إلى اطمئنان المحكمة . شهود ٩ (٧) ج ٦
لم تر محكمة الدرجة الأولى الأخذ بأقوالهم . تعويل المحكمة الاستثنائية على
تلك الأقوال . هذا يتضمن الرد بذاته على حكم البراءة الصادر من محكمة
الدرجة الأولى .

التناقض المبطل لشهادة الشهود . ماهيته . ١٣ (١٥) ج ٤

حرية القاضي في تكوين عقيدته مما يسمعه من أقوال الشهود ولو كانت ٣٦٤ (٥٩٨) ج ٢
متناقضة .

حرية المحكمة في تكوين اعتقادها . ليست ملازمة بتكوينه من الشهادات ٢٦٩ (٣٣٢) ج ٢
التي تحصل لديها فقط بل لها في ذلك الرجوع إلى أقوال المتهمين والشهود
في التحقيقات الأولى .

سلطة المحكمة في تقدير شهادة الشهود وترجيح رواية أحدهم على ١٠ (١٨)
رواية الآخر . ٣٢٨ (٣٧٨) ج ١

سلطة المحكمة في وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدونها ٢٤٢ (٣٢٤) ج ٣
فيها ، وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليهم من المطاعن وحام حولهم
من الشبهات أو عدم تعويله عليها . لا رقابة لمحكمة النقض عليها إلا إذا كان
في هذا التقدير ما لا يسلم به العقل .

طبيب . تقريره أن يبد المتهم إصابة واستنتاجه أن هذه الإصابة تمنعه من ١١٣ (١٣٢) ج ٢
مباشرة أي عمل . شهادة الشهود بأنهم رأوا المتهم المصاب وهو يطلق العيار
الناري بيده . أخذ المحكمة بشهادتهم دون تقرير الطبيب . لاحرج على المحكمة
في ذلك لدخوله في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو البينة (تابع) :

التنازل عن الشهادة :

٥٨٥ (٧٢٢) ج ٦ إعلان المتهم شهود النفي . حضور واحد منهم . قول محامى المتهم إنه متنازل عن شهادته . إبداء الدفاع . سؤال المحكمة المتهم عن طلباته . تمسكه بطلب سماع شهوده . اعتراض النيابة على سماع الشهود بعد المرافعة . الحكم بإدانة المتهم دون سماعهم . خطأ . المتهم هو صاحب الشأن الأول فى الدعوى فمضى أبدى طلباً فيجب الفصل فيه بغض النظر عن مسلك المدافع عنه .

٤٨٨ (٦٢٩) ج ٦ تنازل الدفاع فى بدء المحاكمة عن سماع شهود النفي . سماع شهود الدعوى ومرافعة النيابة والمدعى بالحقوق المدنية ودفاع المتهم . طلب محامى المتهم فى ختام مرافعته سماع شهود النفي . عدم إجابته إلى طلبه . لا يعيب الحكم .

ما يجوز إثباته بها :

٤٥٠ (٥٨٣) ج ٣ عقد إقراض بالربا الفاحش . جواز إثباته بالبينة ولو زادت قيمته على عشرة جنهات .

١٩٠ (٢٣٤) ج ١ الجرائم القائمة على الغش . جواز الإثبات فيها بالبينة لدخولها تحت ما يتعذر الحصول فيه على دليل كتابي . استيلاء شخص بطريق النصب على نقود يزيد مقدارها على ما تجوز فيه البينة من امرأة فى سبيل إحضار زوجها الغائب غيبة مربية . جواز الإثبات بالبينة .

١٩٩ (٣٨٠) ج ٥ سرقة . إدانة المتهم بناءً على أقوال شهود بأنه هو الذى باع الأشياء المسروقة لمن ضبطت عنده . جائز ولو كانت المسروقات تزيد على عشرة جنهات . قواعد الإثبات المدنية لا تنقيد بها المحاكم الجنائية . متى تنقيد ؟

٨٢ (١١٦) ج ٦ سرقة سند مديونية ووضع سند آخر عليه توقيع غير صحيح مكانه . سماع الشهود على سبق وجود السند الصحيح كائنه ما كانت قيمته . جوازه .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو البينة (تابع) :

ما يجوز إثباته بها (تابع) :

عقد وكالة بالعمولة . من العقود التجارية . يجوز إثباته بالبينة . القول ٢٧٨ (٣٤٧) ج ٢
بعدم إمكان إثباته إلا بالكتابة عملاً بالقواعد المدنية . لا يصح^(١) .

محرر مزور . عدم وجوده . إثبات تزويره بشهادة الشهود . جوازه . ٢٨٠ (٣٦٨) ج ٦

سند قيمته تزيد على عشرة جنيهات . إنلافه . اعتماد الحكم في ثبوت ٢٧١ (٣٢٩) ج ٤
وجوده وتزويقه على شهادة الشهود . لا خطأ فيه .

سند بالغة قيمته ما بلغت . قضاء المحكمة بتزويره بناءً على شهادة ٢٩ (٤١) ج ٦
الشهود . جائز . المقام ليس مقام إثبات عقد مدني بل مقام إثبات واقعة
جنائية . جائز فيها الاستدلال بكل الطرق القانونية .

الاثبات بالكتابة (ر . أيضاً : حكم «تسييه») :

الإثبات بالكتابة في المواد المدنية . ليس من النظام العام . عدم تمسك ١٧١ (٢٤٠)

لمتهم بعدم جواز الإثبات بالبينة إلا في المذكرة التي قدمها بعد سماع الشهود و ١٨٧ (٢٥٥)

وحجز القضية للحكم . قبول منه للإثبات بهذا الطريق . ٢٣٠ و (٣٠٣)

٤٨٧ و (٦٢٩) ج ٦

قواعد الإثبات . ليست من النظام العام . سكوت المتهم عن الدفع بعدم ٨ (١٦) ج ١

(١) واقعة القضية أن شخصاً تاجراً عهد إلى المتهم القيام بتصرف بذرة على المزارعين وتحرير سندات بما يكون في ذمتهم ثم تحصل هذه السندات عند الاستحقاق ، وذلك نظير عمولة معينة ، فقام المتهم بهذه المهمة على وجه مرض في السنة الأولى ولكنه اختلس ثمن البذرة وما حصله من قيمة السندات في السنة الثانية . ولما طلب المدعي المدني أمام محكمة الموضوع أن تسمح له بإثبات ما يدعيه بالبينة دفع المتهم طلبه هذا بعدم جواز قبوله بناءً على أن عقد الوكالة المدعى يزيد على ألف قرش فقبلت المحكمة هذا الدفع وقضت بعدم جواز إثبات العقد المدعى إلا بالكتابة عملاً بالقواعد المدنية وحكمت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية ، ومحكمة النقض نقضت هذا الحكم بناءً على القاعدة التي قررتها .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الإثبات بالكتابة (تابع) :

جواز الإثبات بالبينة قبل البدء في سماع الشهود . مسقط لحقه فيه .

٣٥٨ (٢٥) ج٣

٦٥٩ (١١٢)

٨٧٩ (١٥٧)

١٥٢٩ (٢٧٠)

١٥٩٩ (٢٩٤)

٢٦٤٩ (٥٢٠)

٢٩٥٩ (٥٦٥)

٣٣٥٩ (٦٠٤)

٣٩٧٩ (٦٥٦)

٤٤٨٩ (٦٩٦) ج٥

مانع أدبي من الحصول على كتابة عند وجوبها في الإثبات . تقديره ١١٤ (٢١٩)

موضوعي . ودیعة لا سند بها . مانع أدبي لعلاقة القرابة . إجازة الإثبات و٣٥٤ (٦١٦)

بالبينة . مناقشة محكمة الموضوع في ذلك . لا تجوز . ٤٠٥٥ (٦٦١) ج٥

مانع أدبي . تقدير قيامه موضوعي . مثال . مصوغات استودعتها أخت ٢ (٢)

عند أختها . ١٠٥٥ (١٥١) ج٦

مبدأ ثبوت بالكتابة . إقرار النهم بعدم صحة السبب الوارد في عبارة ٣٢٦ (٤٤٦) ج٢

التحويل وهو أن القيمة وصلت الحيل تقدماً وشفهه هذا الإقرار بإقرار مرتبط به وهو أنه كتب على نفسه سنداً يقیمة الكميالة مستتراً منها مبلغاً مقابل أتعابه وأنه بعد ذلك دفع له فعلا قيمة هذا السند واسترده ومزقه . مثل هذا الإقرار مترابط الأجزاء ووقائعه متلازمة تحدث في العادة ولا تنافر بين بعضها وبعض فمن غير الجواز اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة يبيح تجزئته وإثبات ما يخالفه بالبينة .

مبدأ ثبوت بالكتابة . اعتراف . عدم تجزئته . ذلك لا يمنع من إمكان ٤٩٧ (٦٤٢) ج٦

اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الإثبات بالكتابة (تابع) :

- مبدأ ثبوت بالكتابة . تمسك التهم في دعوى يلزم لإثباتها الكتابة بأدلة ٢٢٣ (٢٩٥)
أخرى : البينة والقرائن . اعتبار أقوال المدعى عليه مبدأ ثبوت بالكتابة . و ٢٣٠ (٣٠٣) ج ٦
جوازه . القضاء بأن هذه الدعوى لا يجوز إثباتها بالبينة وأن اعتراف المدعى
عليه لا تصح تجزئته . غير صحيح .
- مبدأ ثبوت بالكتابة . دعوى اختلاس أوراق وعقود . أقوال التهم ٢٣٠ (٣٠٣) ج ٦
في التحقيق . أوراق محررة بخطه . اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة . قبول
الإثبات بالبينة على هذا الأساس . جوازه حتى مع اعتراض التهم . قضاء
المحكمة على أساس وجود مبدأ ثبوت بالكتابة . استفادته من الوقائع
والأدلة التي أوردها الحكم . ذلك يكفي لسلامته .
- مبدأ ثبوت بالكتابة . تسليم أحد لاعبي القمار حافظة نقوده إلى شخص ٢٥٦ (٣٢٣) ج ٢
حتى ينتهي من اللعب . ادعاؤه أنه لما فتحها بعد أن استردها وجد ما بها من
النقود ناقصاً . تسليم الحافظة كان على سبيل الوديعة وهي وديعة اختيارية
فالقول فيها قول المودع لديه ما لم يقم الدليل الذي يقبله القانون المدنى على صحة
دعوى المدعى . تقرير التهم أنه تسلم الحافظة وردها كما هي دون أن يفتحها .
لا يمكن أن يعتبر اعترافه هذا مبدأ ثبوت بالكتابة مجزئاً لإقامة الدليل بالبينة
على مقدار ما كان بها من النقود^(١) .
- مبدأ ثبوت بالكتابة . ورقة في حيازة التهم ولكنها ليست محررة بخطه . ٢٣٢ (٣٠٧) ج ٦
مق يصح اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة ؟ إذا بدا منه ما يدل على أنه قبلها
أو استعملها أو تملكها . عدم اعتداد المحكمة بها كبداً ثبوت بالكتابة
لمجرد أنها ليست محررة بخطه . لا يصح . يجب على المحكمة في هذه الحالة
أن تتحدث عن ظروف وجودها عنده ومبلغ اتصاله بها . سند . الادعاء

(١) يلاحظ على المحض أن المدعى لم يطلب إقامة الدليل بالبينة على أنه عند تسليمه الحافظة للتهم
قد فتحها أمام اللاعبين أو غيرهم وعد ما فيها أمامهم وسلمها للتهم ، بل المفهوم أنه كان يطلب إقامة ذلك الدليل
على أنه قبل أن يحضر إلى مكان اللعب كان قد أخذ المبلغ الذي يدعيه من والده ووضعه في الحافظة .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الإثبات بالكتابة (تابع) :

بحصول سرقة . متى يصح لصاحبه أن يثبت حقه الوارد به بالبينة والقرائن ؟
متى كانت سرقة قد وقعت في ظرف يصح عده حادثاً قهرياً . يجب على المحكمة
أن تحقق دعوى السرقة وتبينها من جهة كونها حادثاً قهرياً أم لا .

الخبرة (ر . أيضاً : حكم « تسبيه ») :

محكمة الموضوع هي الخير الأعلى في كل ما يستدعي خبرة فنية . تقديرها ٣٥٢ (٤٥٥) ج ٣
أن حالة معينة لا تقتضي عرضاً على الطبيب الإحصائي لأن ظروف الحادث
بذاتها تشير إلى الرأي الواجب الأخذ به . هي بذلك تكون قد فصلت في أمر
موضوعي لا إشراف لمحكمة النقض عليه .

الاستعانة بخبير . القانون لم يوجب على المحكمة تعيين خبراء لكشف أمور ٦٤ (٩٩) ج ٣
يدركها القاضي . للقاضي مطلق الحرية في أن يقرر بنفسه الحقيقة التي يقتنع و ٢٦٨ (٣٢٤) ج ٤
بها بمشاهدته الحسية . مثال . القانون لم يعين للمحاكم الجنائية طرقاً مخصوصة و ١٠١ (١٧٩) ج ٥
للاستدلال .

الاستعانة بخبير . اللجوء إلى رأي . لا يكون إلا إذا كان هو الوسيلة ٣٠٩ (٣٨٢) ج ٢
الوحيدة المتعينة لفهم ما يشكل على القاضي من الأمور الفنية فهو عندئذ يطلب
هذا الرأي ويعتمد عليه خطأ كان في ذاته أم صواباً . وجود وسيلة أضمن
وأثبت . يجب ألا يعدل عنها . مثال . منهم بإحداث عاهة مستديمة في عين
المجنى عليه . دفعه أمام المحكمة بأن إصابة عين المجنى عليه قديمة وأن إعفاءه
من الخدمة العسكرية إنما كان بسببها وطلبه تحقيق ذلك . تحقيق الطلب في
هذه الصورة بالاستعلام من إدارة القرعة واجب . عدم تحقيقه اكتفاء برأي
الطبيب وهو غير معصوم من الخطأ فيه هضم عظيم لحقوق الدفاع يستوجب
نقض الحكم . لا يمنع من نقضه أن تكون المحكمة حين رفضت التحقيق
قد عللت رفضها إياه . المسألة متعلقة بمبادئ الاستدلال في ذاته وبواجب القاضي
من حيث الأخذ فيه بالأحوط والأضمن لتحقيق العدالة .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الخبرة (تابع) :

- تعيين خير . المحكمة ليست ملزمة قانوناً بتعيين خير . إثبات المحكمة ١٥٠ (٢٠٠)
- في حكمها عدم الحاجة إلى بحث قوى التهم العقلية اكتفاءً بما ظهر لها من و ٢٠٤ (٢٦٩) ج ٣
- حالة التهم وقت ارتكابه الجريمة وبعدها . لا تثريب عليها في ذلك . و ٢١٧ (٢٢٧) ج ٤
- ١٠١ (١٧٩)
- ١٠٧ (١٩٦) ج ٥
- تعيين خير للمضاهاة في دعاوى التزوير . لا إلزام على المحكمة متى كان ٤٠٢ (٦٥٩) ج ٥
- التزوير ثابتاً من مشاهدتها أو مما في الدعوى من أوراق .
- الشروط الواردة في المادة الرابعة من قانون الخبراء . خاصة بمن تقيد ٣٤٣ (٤٦٧) ج ٦
- أسمائهم في جدول الخبراء . موظفو الحكومة الذين يسند إليهم عمل أولى
- الخبرة . لا يخضعون لهذه الشروط .
- تعيين الخبير . الاعتراض على طريقة تعيينه أو على كفايته الفنية . وجوب ٣٤٩ (٤٥٣) ج ٣
- إبدائه لدى محكمة الموضوع .
- الدفع ببطالان تقرير الخبير ومحاضر أعماله لعدم حلف اليمين عند نديه ٥٣ (٥٢) ج ٤
- من النيابة للقيام بأموريته . إغفال الرد عليه . الاعتماد على هذا التقرير
- في الإدانة . يعيب الحكم .
- الدفع ببطالان تقرير الخبير ومحاضر أعماله لمباشرة الأمور في غيبة ١٧٧ (٣٢٨) ج ٥
- الخصوم . متى يصح ؟ إذا كانت السلطة القضائية التي ندبته قد أوجبت عليه
- حضور الخصوم أثناء مباشرة العمل .
- سلطة المحكمة في تقدير رأي الخبير . الاعتماد على تقرير الخبير كدليل ٤٨٣ (٦٠٩) ج ٣
- للاثبات أو النفي . لا يجوز إلا إذا كان الخصوم قد مكثوا من مناقشته والإدلاء
- بملحوظاتهم عليه . إدانة التهم في جريمة تزوير اعتماداً على ما قرره خير ندبته
- المحكمة المختلطة في قضية تجارية من أن بصمة السند موضوع التهمة مزورة
- غير مستجيبة إلى طلب المحامي ضم أوراق المضاهاة التي قام بها هذا الخبير إلى

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الخبرة (تابع) :

ملف الدعوى لتحقيق دفاعه بأن الأساس الذى بنى عليه هذا التقرير غير صحيح . عدم ردها على هذا الطلب . نقض الحكم .

أخذ المحكمة بتقرير المهندس الذى أجرى المعاينة عقب الحادثة يومين ٣٨٠ (٥٢٠) ج ٦
وعدم أخذها بتقرير مهندس آخر أجرى معاينة فيما بعد . لا تثريب عليها
فى ذلك .

سلطة المحكمة فى تقدير رأى الخبراء من أطباء وغير أطباء والمفاضلة بين ١٨٥ (٢٢٥) ج ١
الدليل المستفاد منها وبين غيره من الأدلة الأخرى القائمة فى الدعوى . ٢٠٧ و (٢١٩) ج ٤

سلطة المحكمة فى أن تأخذ من تقرير الخبير بما تراه محلاً للتحويل عليه ٣٥٢ (٥٥٧) ج ٢
وتستبعد ما لا تراه محلاً لاطمئنانها . ٦٥٩ (١٠٠) ج ٣

٧٨٩ (٧٠)

٢٠٧ و (٢١٩) ج ٤

طبيب . الكشف على المصاب . لا يلزم أن يكون من طبيب الحكومة . ١٠٦ (١٦١) ج ٣
الأخذ بالكشف الطبى المتوقع من طبيب حكومى . غير لازم . التمويل على
الكشف الطبى المتوقع من طبيب غير حكومى . لا مانع .

طبيب شرعى . استخلاص المحكمة من تقريره نتيجة لم ترد فيه صراحة . ١٩٤ (٢٣٦) ج ١
لا تثريب عليها فى ذلك .

طبيب شرعى . طبيب كشاف . تعارض رأيهما فيما يتعلق بنتيجة إصابة ١٣٠ (١٤٩) ج ١
المحنى عليه . الأخذ بتقرير الطبيب الشرعى دون الآخر . جوازه . ندب
طبيب ثالث للترجيح بين التقريرين . لا إلزام .

طبيب شرعى . عدم معاينته الإصابة . تكوين رأيه فيما حدث عنها من ٧٤ (٩١) ج ١
الكشوف الطبية المقدمة فى الدعوى . اعتماد المحكمة على رأيه فى ذلك .
لا خطأ .

رقم القاعدة الصفحة

إثبات (تابع) :

الخبرة (تابع) :

طبيب شرعى . عدم جزمه فى التقرير بأن الإصابة حصلت فى وقت ٤٠٢ (٥٣٦) ج ٦
الحادث . لا يمنع المحكمة مع اعتمادها على هذا التقرير من أن تعتبرها حاصلة
فى ذلك الوقت متى كانت وقائع الدعوى تؤيدها فى ذلك .

طبيب معالج . الأخذ بما يقرره بشأن تحديد مدة العجز عن الأعمال ٣٤٥ (٤٤٦) ج ٣
الشخصية ولو كان المصاب يعالج خارج المستشفى .

الفصل فيما يوجه إلى تقرير الخبير من اعتراضات والبت فى طلب تعيين ٣٤٣ (٤٦٧) ج ٦
خير آخر . موضوعى .

محكمة استئنافية . اعتمادها على تقرير خبير فنى لم تسمعه ولم يحلف اليمين . ٢٦١ (٣٣٦) ج ٦
جواز ذلك . الرأى الذى يديه الخبير فى التحقيقات الابتدائية . من عناصر
الإثبات . للمحكمة أن تقدره .

مضاهاة . ندب خير لعمل المضاهاة على ورقة معينة . عدم أخذ المحكمة ٩٧ (١٣٢) ج ٦
بتقرير الخبير لعدم اطمئنانها إلى ورقة المضاهاة . جوازه .

مناقشة الخبير . طبيب . استدعاؤه لمناقشته . عدم إجابة هذا الطلب . ٢٨٥ (٣٧٧) ج ٣
لا تثريب فيه على المحكمة .

اجتماعات عامة ومظاهرات : القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣
(ر . أيضاً : تجمهر) :

جريمة التظاهر . يجب فيها أن يثبت بالحكم أن البوليس أمر المتظاهرين ١٢٦ (١٤٤) ج ٢
بالتفرق فلم يطيعوا . هذا يصدق فقط على من يشترك فى المظاهرة لا على من ٢٥٥ (٣٧) ج ٥
يتصدر لرعايتها أو يدعو إليها أو يقودها . جريمة الاشتراك فى المظاهرة . غير
جريمة التجمهر . الجريمتان معاقب عليهما بقانونين مختلفين سواء أكان
التظاهر والتجمهر قد وقعا فى وقت واحد أم فى أوقات متباعدة وسواء أكان
أحد الفعلين قد نشأ عن الآخر أم كانا فعلين مستقلين . أعمال المظاهرة هى

رقم القاعدة الصفحة

اجتماعات عامة ومظاهرات (تابع) :

نفسها أعمال التجمهر . تطبيق قانون التجمهر في هذه الصورة . لا يجوز
للمتهم أن يشكو من ذلك ما دامت التهمة تنسب لتكوين جرمينى الاشتراك في
المظاهرة والتجمهر .

مظاهرات . التنبيه على المتظاهرين بالفرق وعصياتهم هذا الأمر . ركن ٣٣٤ (٤٨٢) ج ٢
جوهرى من أركان جريمة المظاهرة المحظورة . خلو الحكم الصادر بالإدانة
مما يفيد حصول هذا التنبيه . نقضه وتبرئة المتهم .

إجراءات : المادة ٢٢٩ تحقيق (ر . أيضاً : إثبات . تعدد الأفعال .
جنسية . حكم . دعوى عمومية . محكمة النقض . وصف التهمة) :

إجراءات الإحالة . عدم اعتراض المتهم عليها أمام محكمة الجنايات . إثارة ٢٨٩ (٣٤٧) ج ١
الجدل حولها أمام محكمة النقض . لا تجوز . ٤٨٩ و (٦٣٠) ج ٦

الإجراءات الشكلية في الأحكام . الأصل اعتبار أنها قد روعيت . ادعاء ٦٥ (٨٧) ج ١
إهالها أو مخالفتها للواجب . للمدعى إثبات ذلك بجميع الطرق . لا يقبل ١٢٧ و (١١٨) ج ٤
الإثبات إلا إذا كانت الإجراءات غير مذكورة لا بمحضر الجلسة ولا بالحكم . ١٠٠ و (١٧٨)
ذكر محضر الجلسة أن الشهود حلفوا اليمين . الطعن بعدم صحة صيغة اليمين . ٢٥٩ و (٤٧١) ج ٥
لا سبيل إليه إلا بالادعاء بالتزوير .

إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . السكوت عليها وعدم التظلم ١٧٣ (١٨٤)
منها لمحكمة الاستئناف . لا يصح الطعن عليها أمام محكمة النقض . ٢٣٠ و (٢٦٩) ج ١
٣٥٩ (٥٠) ج ٦

إجراءات قبل الجلسة . البطلان الواقع فيها . وجوب إبدائه قبل سماع ١٢٨ (١٤٩) ج ١
أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن ثمة شهود . ورقة تكليف بالحضور . ١٨٥ و (٢٥٣) ج ٦
التمسك ببطلانها أمام محكمة النقض لأول مرة . لا يجوز .

إجراءات . بطلانها . زواله بحضور المتهم لدى المحكمة وقبوله المرافعة ٢٤٨ (٢٩٤) ج ١
في الموضوع .

رقم القاعدة الصفحة

إجراءات (تابع) :

- الإجراءات الجائز الطعن فيها . هي الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة ٩١ (١٣٤) ج ٣
الإجراءات الخاصة بتكليف المتهم بالحضور . أوجه البطلان الذي يقع فيها
ليس من النظام العام .
- إعلان الدعوى . قصوره في البيانات التي يجب أن تشمل عليها التهمة ٧٧ (١٣٦) ج ٥
الموجهة إلى المتهم . وجوب إبدائه لدى محكمة الموضوع . سكوت المتهم . العبرة
في كفاية بيان التهمة . بما جاء في الحكم ذاته من بيانات عنها .
- إجراء المحاكمة في أيام الأعياد والعطلة الرسمية . عدم جوازه ليس من ٢٦٧ (٥٢٥) ج ٥
النظام العام . لا بطلان إذا لم يعترض الخصوم .
- الادعاء بحقوق مدنية . المادة ٢٣٩ تحقيق . العبرة في الطلب ليست بتقديم ٤٥٧ (٥٩٤) ج ٦
الشكوى إلى النيابة أو إلى جهة الإدارة وإنما هي برفع الدعوى إلى المحكمة .
سبق تقديم الشكوى . لا يجدى في هذا المقام .
- الادعاء بحقوق مدنية . حضور المدعى في الدعوى واشترائه في ٥٤٧ (٦٨٧) ج ٦
الإجراءات التي تمت فيها . لا يبطل الحكم ولو كان لم يحكم له بتعويض .
تبين المحكمة عند الانتهاء من نظر الدعوى أنه لم يكن دفع الرسوم المستحقة .
لا يبطل الإجراءات التي تمت في حضوره .
- الادعاء بحقوق مدنية . الدفع ببطلان عريضة الدعوى المقدمة من المدعى ٤٧ (٦٧) ج ٦
بالحقوق المدنية لعدم بيان الواقعة فيها . وجوب إبدائه قبل سماع الشهود .
هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام .
- التمسك ببطلان الإجراءات . لا يقبل إذا كان سبب البطلان غير متعلق ٣٥٨ (٦١٩) ج ٥
بمن تمسك به .
- ترتيب القضايا في رول الجلسة . لا يرتب للمتهمين حقاً في عدم نظرها ١٣ (٥) ج ٢
والفصل فيها إلا في دورها ما داموا قد أعلنوا بساعة افتتاح الجلسة .
- تزوير . طعن المتهم بالتزوير في ورقة اتخذت حجة عليه في تهمة بارتكاب ٣٠٥ (٣٥٥) ج ١
جريمة . للمحكمة ألا تأخذ بحققها من تحقيق التزوير بنفسها وأن تتخلى عنه
لجهة الاختصاص الأصلية وهي النيابة وتنتظر نتيجة لتقديرها بعد بما تشاء .

رقم القاعدة الصفحة

إجراءات (تابع) :

- جرائم الجلسة . ما يقع من ذلك بالجلسات المدنية . لا وجوب لسماع ١٠ (٤٣٣) ج ١
أقوال النيابة فيها . ما يقع بالجلسات الجنائية . سماع النيابة واجب .
- حكم . مجرد الخطأ في ذكر اسم قاض لم يسمع المرافعة بدل اسم الذي ٢٣٣ (٣١٢) ج ٦
سمعها . لا يبطل الحكم .
- سرية الجلسة . كلمة « الآداب » المذكورة في المادة ٢٣٥ تحقيق . ٣٠ (٤١) ج ٦
مدلولها . كل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل فيه . جعل الجلسة سرية
مراعاة « للأمن العام » . لا يقتضى نقض الحكم .
- المحكمة أن تجرى التحقيق الذى تراه لتعرف الحقيقة . لها في سبيل ذلك ٣٤٢ (٤٩٢) ج ٢
أن تحظر غشيان قاعة الجلسة أو مبارحتها إذا كانت طبيعة التحقيق تقتضى ذلك .
- شهود . تصديق القاضى على شهادة الشهود . يكفى فيه توقيع القاضى بآخر ١٥٠ (١٦١)
محضر الجلسة الذى يشمل الشهادة وغيرها . ١٧٣ (١٨٤) ج ١
- شهود . سماعهم مع اعتراف المتهم . جوازه . ٤٢ (٦٦) ج ٥
- قضية . نظرها قبل دورها لسبب رأته المحكمة . لا جناح فيه على ٥٣ (٨٠) ج ٥
المحكمة . للخصم الذى لم يكن حاضراً أن يطلب إعادة نظر الدعوى في حضرته
ما دامت الجلسة منعقدة .
- محكمة . أخذ المحكمة بأقوال المحنى عليه المتوفى دون تلاوتها بالجلسة . ٢٢٨ (٢٨٢) ج ٢
ليس من الأوجه المهمة المبطلات للإجراءات ولا للحكم .
- محكمة . إعلان للمتهم بأسماء الشهود قبل الجلسة بثلاثة أيام . إغفاله . ٣٩٠ (٤٩٣) ج ٣
لا بطلان . على المحكمة أن تمكن المتهم من ادحاض شهادة الشهود الذين
يسمعون بغير إعلان سابق^(١) .
- محكمة . إخطار المتهم بأسماء الشهود قبل الجلسة بثلاثة أيام . ليس من ١٥٠ (٢٠٠)

(١) الثابت من وقائع القضية أن النيابة العمومية طلبت في جلسة المرافعة سماع شاهدين وأن الدفاع اعترض على هذا الطلب وقال إن هذا يستدعى من جانبه إحضار شهود نفي ، وبعد أن أدى الشاهدان شهادتهما تراغم الدفاع في الدعوى ولم يبد أى طلب خاص بتحضير أدلة تنقض ما شهدا به .

رقم القاعدة الصفحة

إجراءات (تابع) :

النظام العام . استحضار الدفاع عن المدعى بالحقوق المدنية شهوداً معه وطلبه و٣١٩ (٤١٤) سماعهم . معارضة محامى المتهم لأنه لم يخطر بأسمائهم فى الموعد الذى حدده و٣٩٠ (٤٩٣) ج ٣ القانون . سماع المحكمة الشهود فى جلسة أخرى وعدم معارضة المتهم فى سماعهم فى هذه الجلسة . لا بطلان فى إجراءات المحاكمة .

محاكمة . الدفع بإبهام وصف التهمة ، وجوب إيدائه قبل سماع أول شاهد . ٣١٧ (٤١٢) ج ٣

و١٧٥ (٢٠) ج ٦

محاكمة . تكليف المتهم بالحضور . من الإجراءات السابقة على الجلسة . ١٢٨ (١٤٩) ج ١ ادعاء بطلانه . وجوب إيدائه قبل المرافعة . مجرد حضور المتهم الجلسة ينفى و٣٨٧ (٦٤٦) ج ٥ زعمه أنه لم يعلن بالحضور إليها .

محاكمة . الاعتماد على ما ورد فى التحقيقات الابتدائية دون تلاوتها ٥٣ (٧٥) ج ٦ بالجلسة أو التعرض له من النيابة أو من الدفاع . لا يجوز .

محاكمة . أدلة مقدمة فى الدعوى كتابية أو غير كتابية . حق المحكمة ٦٧ (٩٣) ج ٦ فى تمحيصها من تلقاء نفسها أو بناءً على مطاعن توجه إليها . التبليغ بتزوير ورقة . وقف الدعوى الجنائية إلى أن يصدر حكم من المحكمة المدنية فى شأن هذه الورقة . لا يلزم .

محاكمة . العبرة فى صحة إجراءاتها . هى بما يجرى أمام المحاكم . نقص ٦٢٣ (٧٧٤) ج ٦ التحقيقات الأولية . لا يصح سبباً للبطلان . مثال .

محاكمة . شهود . قضاء محكمة الدرجة الأولى بالإدانة اعتماداً على أقوال ٤٤٠ (٥٧٤) ج ٦ الشهود فى التحقيقات الأولية . تمسك الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية بوجوب سماع الشهود . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . رفض سماع الشهود بمقولة إن الدفاع عن المتهم لم يتمسك بسماعهم أمام محكمة الدرجة الأولى . حكم خاطئ لا يبتأنه على إجراءات باطلة .

محاكمة . تهمة . تقديم شخص إلى المحاكمة بتهمة معينة . استبدال المحكمة ٣٣٤ (٤٢٥) ج ٣ بها تهمة أخرى . قضاء باطل . التمسك بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض . جائز لتعلقه بالنظام العام .

رقم القاعدة الصفحة

إجراءات (تابع) :

- محاكمة . تقديم قضيتين إلى المحكمة . فصلها بينهما لعدم وجود ارتباط . ٧٢ (٦٦) ج ٤
أحد التهمين في واحدة منهما متهم وحده في الأخرى . اتهامه في الأولى بتهمتين
وفي الثانية بتهمة واحدة . إصدار المحكمة في كل من القضيتين حكماً مستقلاً .
جمعها التهم الثلاث الموجهة إلى هذا التهم في القضيتين في حكم واحد وقصرها
الحكم في الأخرى على تهمة الآخر . لا جناح في ذلك .
- محاكمة . شاهد . احتفاظ التهم في إحدى الجلسات بحقه في مناقشة ٢١٥ (٢٢٦) ج ٤
الشهود . عدم تمسكه بذلك في الجلسات التالية . هذا يفيد تنازله عنه .
- محاكمة . عدم اطلاع المحكمة على الورقة التي كانت المحاكمة جارية ٣٤٢ (٣٨٦) ج ١
بشأن تزويرها . الحكم مع ذلك بتزوير هذه الورقة . بطلانه .
- محاكمة . إحالة دعوى من قاضى الإحالة إلى القاضى الجزئى . يجب ٤٣٧ (٥٤٦) ج ٣
عليها أن تسير فيها طبقاً للإجراءات الخاصة بالجنح .
- محاكمة . قضية . دخولها في اختصاص جهة من جهات القضاء . سريان ٥٧ (٦١) ج ٣
قواعد الإجراءات الشكلية المقررة لسير هذه الجهة عليها . لجنة مرتبطة
بجناية . إحالتها إلى محكمة الجنايات . خضوعها للقواعد المقررة أمام محاكم
الجنايات ولطرق الطعن في الأحكام الصادرة فيها . النص العربى للمادة ٥٣ من
قانون تشكيل محاكم الجنايات . لا تفريق في مدلوله بين التهم بجنحة والمتهم
بجناية . المحكوم عليه غيابياً في الجنحة يجب عند حضوره تقديمه لقاضى
الإحالة إذا لم يكن سبق حضوره لديه .
- محاكمة . قضايا الجنح . إحالتها إلى المحاكم المختصة بنظرها . لا يشترط ٣٥ (٣٢) ج ٤
لذلك إجراء تحقيق فيها بواسطة النيابة . إحالتها بناءً على تحقيقات البوليس .
جوازه .
- محاكمة . متهم . يجب أن يكون آخر من يتكلم . مرافعة النيابة والمدعى ٦٢ (٨٥) ج ١
بالحق المدنى بعد سماع الشهود . لا مانع .
- محاكمة . متهم . حقه في أن يكون آخر من يتكلم . عدم مطالبة المحكمة ٤٩٢ (٦٣٩) ج ٦
بذلك . يعد متنازلاً عن حقه باعتبار أنه لم يبق لديه ما يقوله .

رقم القاعدة الصفحة

إجراءات (تابع) :

- محاكمة . متهم . إعلانه بتهمة . بيانها في ورقة التكليف بالحضور . ٤٧٥ (٦١٧) ج ٦
جريان المحاكمة والدفاع حول الفعلة التي وقعت من المتهم . عقابه على تلك الفعلة
التي أثبتت المحكمة عليه وقوعها بمادة غير الواردة في ورقة التكليف .
لا يعيب الحكم .
- محاكمة . متهم . حضوره أدوار التحقيق أمام المحكمة . الأحوال التي ١٧٧ (٢٢٩) ج ٣
يجوز فيها إبعاده عنه .
- محاكمة . متهم . سؤال المتهم عن تهمة . إنكارها دفع محاميه بعدم قبول ٤٥٧ (٥٩٤) ج ٦
الدعوى لسبق رفعها أمام المحكمة المدنية . عدم اعتراض المدعى المدني على
ذلك . قبول الدفع . طعن المدعى المدني في الحكم بأن المتهم لم يتقدم بالدفع إلا
بعد تكلمه في موضوع الدعوى . لا يقبل .
- محاكمة . متهم في جريمة قذف بطريق النشر لم ينكر أنه نشر في جريدته ٢٣٧ (٢٨٩) ج ٢
العبارات التي اعتبرتها المحكمة قذفاً . الحكم عليه بالعقوبة دون سماع شهادة
المجنى عليه . صحته . لا يصح الطعن في الحكم بمقولة إن المحكمة لم تسمع
المجنى عليه .
- محاكمة . أوراق محررة بلغة أجنبية . ترجمتها بواسطة المحكمة إلى ٢٦٢ (٣١٧) ج ٤
العربية . اعتماد المحكمة الابتدائية عليها . عدم اعتراض المتهم لا أمام المحكمة
الابتدائية ولا أمام المحكمة الاستئنافية . ادعاؤه فيما بعد الإخلال بحق الدفاع .
لا يقبل .
- محاكمة . النقص في وصف التهمة . وجوب التمسك به لدى القضاء ٣٧٥ (٤٧٦) ج ٣
الموضوعي في الوقت المناسب .
- محاكمة . نص المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٤ . معنى عبارة ٣١٩ (٣٦٣) ج ١
« يعمل بالقواعد المختصة بالإجراءات المنصوص عليها في القانون الجديد الخ » .
العمل بهذه القواعد فيما يحدث من الإجراءات في القضايا القائمة فما لم يقفل
فيه باب التحقيق يسار في تحقيقه وتحصل المحاكمة ويطعن على الحكم الذي

رقم القاعدة الصفحة

إجراءات (تابع) :

يصدر وينفذ حسب قواعد القانون الجديد وما استؤنفت أحكامه منها تتبع فيه قواعد المحاكمة الاستئنافية المدونة في القانون الجديد .

محكمة . واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى . محاكمة المتهم ٣٧٤ (٦٣٤) ج ٥
عنها أمام محكمة الدرجة الثانية مباشرة . لا يجوز ولو بقبول المتهم . تعلق ذلك بالنظام العام . صورة واقعة .

محضر الجلسة . توقيع رئيس الجلسة على آخر محضر من محاضر الجلسات ٣٦١ (٤٠٧)
وسهوه عن توقيع المحاضر السابقة . ليس من الأمور الجوهرية التي تعيب ٣٩٤ (٤٦٧) ج ١
الإجراءات ما دام المتهم لم يدع أن شيئاً مما ورد في هذه المحاضر الحالية من ٧٠ (٥٩) ج ٢
التوقيع مخالف للواقع . ٧٥ (١٠٨)

محضر الجلسة . حجة بما ثبت فيه . الادعاء بعكس ما ورد فيه لا يثبت ٢٠٦ (٢٥٢) ج ١
إلا بطريق الطعن فيه بالتزوير . ٤٨ (٥٦) ج ٣
٨ (١١) ج ٥

محضر الجلسة . إثباته أن محامياً معيناً حضر عن المتهم عند بدء نظر ٣٦٧ (٥٠٥) ج ٤
الدعوى ، ثم إثباته بعد الانتهاء من سماع الشهود ومرافعة النيابة أن الذي
ترافع عن المتهم هو محام آخر . هذا المحامي يعتبر أنه حضر مع المتهم طوال
نظر الدعوى رغم خلو المحضر من إثبات ذلك أو إثبات إثباته عن المحامي
الأول في حضور إجراءات المحاكمة .

محضر الجلسة . إغفاله اسم المحامي الذي ترافع عن المتهم بحضوره . عدم ٩٤ (١٦٩) ج ٥
ذكره من الشاهد . لا يعيب الحكم .

محضر الجلسة . إغفال الإشارة فيه أوفى الحكم إلى إجراء من إجراءات ٢٥٩ (٤٧١) ج ٥
المحاكمة ، أو مجرد الإشارة خطأ إلى شيء خاص بها . لا يبرر بذاته وقوع
المخالفة .

محضر الجلسة . خلوه من ذكر طلبات النيابة . عدم تدوين دفاع المتهم ١١٢ (٩٧) ج ٤
فيه بالتفصيل . لا يعيب الحكم . ٢٦٤ (٥٢٠) ج ٥

رقم القاعدة الصفحة

إجراءات (تابع) :

محضر الجلسة . خلوه مما يفيد حصول سؤال المتهم أو أنه أبدى دفاعه . ١١٢ (٩٧) ج ٤
لا يعيب الحكم . على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهجمه في المحضر . ٣٥٧ (٤٩٢) ج ٦

محضر الجلسة . الحكم مكمل له . قول المحكمة في حكمها إن المتهم طلب ٢١٧ (٢٢٧)
إليها طلباً معيناً . لا ينفيه عدم ثبوت هذا الطلب بمحضر الجلسة أو بالمذكرات . ٢٤٨ (٢٨٥) ج ٤
٣٣٥ (٤٥٩) ج ٦

محضر الجلسة . قصوره عن ذكر ألقاب الشهود وصناعاتهم ومحال ١٧٣ (١٨٤) ج ١
إقامتهم . لا يصح وجهاً للطعن .

محضر الجلسة . مجرد خلوه هو والحكم من ذكر العلانية . لا يصح أن ٢٤١ (٢٨٢) ج ١
يكون وجهاً لنقض الحكم ما لم يثبت الطاعن أن الجلسة كانت سرية بغير مقتضى .

محضر الجلسة . عدم ترقيم صفحاته وخلوه من ذكر سن الشاهد ٢١٨ (٤٠٩) ج ٥
وصناعته . لا يقتضى البطلان .

محضر الجلسة . ورود عبارة في محضر الجلسة التي نطق فيها بالحكم ١٤٥ (٢١٠) ج ٦
تفيد أن تقرير التلخيص تلى وأن النيابة أبدت طلباتها . لا عبرة به مادامت
ظروف الأحوال تدل على أن شيئاً من ذلك لم يقع بالفعل .

محكمة الدرجة الأولى . القضاء في الدعوى في غيبة المتهم بناءً على ٤٧٢ (٦٠٢) ج ٣
ما هو مدون بأوراقها دون إجراء تحقيق جديد فيها . محكمة الدرجة الثانية غير
مكلفة أن تقرر من نفسها سماع البينة . على المتهم أن يطلب إليها أن تستدعي
الشاهد لتأدية الشهادة لديها .

محكمة استئنافية . تقرير التلخيص . عدم وجود ورقته بملف الدعوى . ١٣٧ (١٧٤) ج ٢
بطلان الإجراءات . لا يصح في هذا المقام الاعتراض بمفهوم نص الفقرة
الأخيرة من المادة ٢٢٩ تحقيق قولاً بأن الحكم ما دام ثابتاً فيه أن هذا
الإجراء قد استوفى فلا سبيل لمجده إلا بالطعن بالتزوير .

رقم القاعدة الصفحة

إجراءات (تابع) :

محكمة استئنافية . اكتفاؤها بتحقيقات محكمة أول درجة وأخذها بما ١٨٨ (٢٣٣) ج ١
فيها . عدم استيفاء النيابة كل التحقيقات . لا يهم .

محكمة استئنافية . غير ملزمة بسؤال المتهم عن تهمته كما هو الشأن لدى ٨٦ (٨٠)
محكمة أول درجة . هي مكلفة بسماع ظلامة المستأنف ثم سماع كلام خصمه على ١٤٩ و (١٨٦) ج ٢
أن يكون المتهم آخر من يتكلم .

محكمة الجنايات . حقها في إقامة الدعوى العمومية . تحقيقها الدعوى ٢٥١ (٣٢٩) ج ٦
بنفسها أو بواسطة من تعينه لذلك من أعضائها . متهم أمام المحكمة . توجيه
تهمة جديدة إليه . جوازه . لفت الدفاع إلى هذه التهمة بحضور المتهم وعلى
مسمع منه . يكفي لاعتبار التهمة موجهة إلى المتهم .

مرافعة . دعوى مدنية أمام المحكمة الجنائية . الحكم فيها بإبطال ٤٧٢ (٦١٥) ج ٦
المرافعة . لا يصح .

المسائل الفرعية التي تعرض أثناء نظر الدعوى . دعوى زنا . النزاع ٥٥٥ (٦٩٩) ج ٦
في قيام الزوجية . تبين المحكمة عدم إمكان الفصل في هذا النزاع من الجهة
المختصة . عليها أن تفصل فيه حسبما يترأى لها .

المسائل الفرعية التي تعرض أثناء نظر الدعوى . الفصل فيها من حق ٣٤ (٥٠) ج ٦
المحكمة الجنائية . مثال . مركب نقل فيه مخدر .

مفت . أخذ رأيه عند الحكم بالإعدام . وجوبه . ٣٤٠ (٦٠٧) ج ٥

مفت . قرار المحكمة بإحالة الأوراق إلى المفتي . هذا القرار ليس حكما ٥٩١ (٧٢٧) ج ٦
ينتهي به الفصل في الدعوى . ليس من شأنه أن يقيد المحكمة في شيء .

مفت . القاضي غير مقيد برأى المفتي في القضايا التي يحكم فيها بالإعدام . ٢٣٥ (٣١٢) ج ٣

٣٢٧ و (٤٢٤) ج ٤

إجراءات الغيبة (ر . حكم غيابي) .

أحداث مجرمون (ر . مجرمون أحداث) .

رقم القاعدة الصفحة

أحوال شخصية (ر . أيضاً : اختصاص . محكمة النقض) :

إسلام شخص . ثبوته أو عدم ثبوته . من مسائل الأحوال الشخصية . ٣٠٦ (٤٠٥) ج ٦
خضوعه لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة .

الشرعية الإسلامية وسائر قوانين الأحوال الشخصية من القوانين الواجب ٣٠٦ (٤٠٥) ج ٦
أن تطبقها المحكمة فيما يعرض لها من مسائل الأحوال الشخصية التي لا ترى
موجباً لا تنظر الفصل فيها من جهة الأحوال الشخصية المختصة أصلاً بالفصل فيها .

اختصاص (ر . أيضاً : استئناف . جنسية . دعوى مدنية . عود . قوة
الشيء المحكوم فيه) :

جرائم الجلسة . حق المحاكم في الحكم فيها ليس مؤسساً على القواعد ٢٧٨ (٣٤٩) ج ٤
العامّة في الاختصاص وإنما هو مؤسس على أن هذه الجرائم من جرائم التلبس .
حكم صادر من محكمة الجنايات في شهادة زور . نقضه . إحالة القضية لا تكون
إلى محكمة الجنايات مؤلفة من قضاة غير الذين قضوا فيها أول مرة وإنما تكون
إلى محكمة الجنح التي وقعت الجريمة في دائرتها ليتسنى نظرها أمام درجتين .

جريمة جلسة . حكم بإدانة متهمين في جناية شروع في قتل وإدانة شاهد ٣٢٣ (٤١٨) ج ٤
في جريمة شهادة الزور لصالح هؤلاء المتهمين . نقضه . إعادة محاكمة المتهم في
جريمة شهادة الزور يجب أن تكون أمام محكمة الجنح المختصة ما دامت قد
زالت حالة التلبس التي اقتضت محاكمته أمام محكمة الجنايات . من المصلحة نظراً
للارتباط أن تنظر الدعوى بالنسبة إلى الجميع أمام محكمة واحدة هي محكمة
الجنايات .

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ ع . جنحة . اختصاص محكمة ٢٧٢ (٣٥٠) ج ٦
الجنح بنظرها .

جنسية . الفصل في مسائل الجنسية من اختصاص المحاكم . ٣٠١ (٣٩٦)

٥٦٨ (٧٠٧) ج ٦

دعاوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . بإحرفها ٣٨٢ (٤٥٣) ج ١
إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية . هذه الإباحة الاستثنائية

رقم القاعدة الصفحة

اختصاص (تابع) :

الواردة على خلاف الأصل يقدر مداها بقدرها فقط دون توسع . نص المادة ٥٤ تحقيق . مفهومه أن الضرر إذا لم يكن ناشئاً عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى العمومية سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحاكم الجنائية بنظر دعوى الحق المدني المطلوب . الضرر الذي يصيب المقترضين لا ينشأ إلا من عملية الإقراض المادية . انحصاره في قيمة ما يدفعه كل منهم زائداً على الفائدة القانونية . الدعوى به هي دعوى استرداد هذا الزائد الذي أخذه المقرض بغير وجه حق . هي دعوى مدنية ناشئة عن شبه جنحة من شأنها ألا ترفع إلا إلى المحكمة المدنية وليست ناشئة عن جنحة حتى يسوغ رفعها بالتبعية إلى المحكمة الجنائية .

دعوى مدنية . براءة المتهم . الفصل في التعويضات . جوازه . شرطه أن ٢١٠ (٢٧٢) ج ٣ يكون طلب التعويض مبنياً على الفعل المطروح أمام المحكمة والمطلوب العقاب عليه . بناؤه على وقائع أخرى . يتعين الحكم بعدم الاختصاص .

دعوى مدنية . دعوى مدنية متعلقة بجريمة مطروحة على محكمة الجنج . ٢٢٢ (٢٥٩) ج ١ وقوع الجريمة تحت نصوص قانون عفو شامل صدر أثناء نظر الدعوى . سقوط الدعوى العمومية لا يمنع محكمة الجنج من الحكم في الدعوى المدنية . صدور قانون العفو الشامل قبل رفع الدعوى العمومية . لا اختصاص لمحكمة الجنج بنظر الدعوى المدنية في هذه الحالة .

دعوى مدنية . اختصاص المحاكم الجنائية في الدعاوى المدنية . مقصور على ١٧٧ (١٦٥) ج ٤ الحكم بالتعويض الناشئ عن الجريمة . ثبوت أن المتهم سرق سند الدين الأصلي . إثبات المحكمة في حكمها بصدد الدعوى المدنية أن التسوية التي عملت بين المتهم وهو المدين وبين المدعى بالحق المدني (الدائن) انتهت بتحرير سند غير سند الدين الأصلي بمبلغ معين مقسط على أقساط سنوية وأن التسوية تنطوي على تسليم المدعى المدني شيكا محرراً على البنك باسم المتهم بالمبلغ الوارد فيه ولكن المتهم حصل على السند الأصلي ولم يسلمه الشيك . قضاؤها بناءً على ذلك بقيمة الشيك للمدعى المدني وبالتعويض الذي قدرته له عن المتاعب

رقم القاعدة الصفحة

اختصاص (تابع) :

والمصاريف غير الرسمية التي تحملها في الدعوى . قضاؤها في الوقت عينه بعدم اختصاصها بالحكم في قيمة السند الذي انتهت إليه التسوية . لا تناقض في ذلك ولا مخالفة للقانون .

دعوى مدنية . حكم المحكمة الجنائية بالبراءة في الدعوى العمومية . لها ١٥٧ (٢٨٦) ج ٥
الخيار في الحكم في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً للدعوى العمومية أو في التخلي عنها للمحكمة المدنية المختصة أصلاً بالقضاء فيها .

دعوى مدنية . متى يصح رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية ٣٢٥ (٤٤٥)
للدعوى العمومية ؟ متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة . و ٣٥٦ (٤٨٩) ج ٦
ضرر حاصل من ظرف متصل بالواقعة . لا يكفي . مثال في دعوى تزوير شيكات وصرف قيمتها . مثال غيره . عدم اختصاص المحكمة الجنائية في هذه الصورة من النظام العام .

رد قاضي المحكمة الجنائية . المحاكم الجنائية هي المختصة بالفصل فيه . جملة ٢٢٦ (٤١٧) ج ٥
دوائر . الدائرة المختصة هي المقدمة إليها القضية الأصلية . قاضي محكمة جزئية .
دائرة الجرح والمخالفات المستأنفة هي المختصة بالفصل في طلب رده .

سرقة بعود هي وما شاكلها من الجرائم النصوص عليها في المواد ٥٤ ٢١١ (٣٩٩) ج ٥
وما يليها من قانون العقوبات . المحكمة المختصة بها هي محكمة الجنايات .

صغير . صغر السن لا يؤثر في الاختصاص . وقوع جناية من صغير . ١٧٢ (١٥٦) ج ٤
اعتبار قاضي الإحالة إياها جنحة . خطأ . إحالتها إلى محكمة الجرح لتوقيع عقوبة الجنحة فيها . جوازه .

قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . الغرض منه . تغيير جهة الاختصاص ١٨٠ (٢١٠)
فقط بإحلال محاكم الجرح محل محاكم الجنايات في نظر بعض القضايا القليلة و ٢٥٤ (٣٠٤)
الأهمية التي تحكم فيها محاكم الجنايات بعقوبة الجنحة . ليس المقصود تغيير وصف و ٣٥٠ (٣٩٤) ج ١
الجريمة ونقلها من جناية إلى جنحة .

قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ المعدل للنصاب الذي يكون فيه حكم القاضي ٢٦٩ (٣١١) ج ١

رقم القاعدة الصفحة

اختصاص (تابع) :

الجزئى نهائياً . عدم سريانه على الدعاوى التى صدر فيها حكم حضورى أو غيابى أو المؤجلة لنطق الأحكام . هذه تخضع لأحكام النصوص القديمة .

قانون العقوبات . سريانه على كل من يرتكب فى القطر المصرى جريمة ٢٧٧ (٣٤٣) ج ٢
من الجرائم المنصوص عليها فيه . الأحوال المستثناة . صينى بحار بمركب إنجليزية . ضبطه محرراً مخدرات بمدينة بورسعيد . محاكمته تكون أمام المحاكم المصرية .

مجرمون معتادون . الدعاوى التى تدخل تحت متناول المادة الأولى من ١٦٧ (١٦٨) ج ١
القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ نظرها من اختصاص قاضى الجنايات دون قاضى الجنح .

محكمة المركز . سب على يتضمن طعنًا فى العرض . يدخل فى اختصاصها . ٣٤٩ (٤٨٢) ج ٦

محكمة جنائية . اختصاصها بالفصل فى جميع المسائل الفرعية التى تعرض أثناء نظر الدعوى الجنائية . الدفع بعدم وجود صفة المدعى بالحق المدنى فى التحدث عن الجمعية التى يدعى رياسته لها والواقعة عليها الجريمة الرقوعة بها الدعوى . رفض الدفع والفصل فى موضوع الدعوى الجنائية والمدنية . لا تثير على المحكمة فى ذلك .

محكمة جنائية . حقها فى الفصل فى جميع المسائل المدنية فى الحدود اللازمة ٣٤ (٥٠) ج ٦
للقضاء فى الدعوى العمومية . بحثها فى أمر مصادرة مركب نقل فيه مخدر . تصديها لبحث ملكيتها وتعرف مالكيها ومبلغ اتصاله بالجريمة . هذا من حقها .

محكمة الجنح . حكم القاضى الجزئى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى لما رآه ٢٠٠ (٢٤١) ج ١
فيها من شبهة الجنائية . صيرورته نهائياً . تقديم النيابة الدعوى لقاضى الإحالة . على قاضى الإحالة أن يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات دون سواها إما باعتبارها جنائية فقط كمقتضى حكم عدم الاختصاص وإما باعتبارها جنائية وجنحة بطريق الخيرة إن كان لا يرى فيها إلا جنحة . ليس له بأية حال أن يحيلها إلى القاضى

رقم القاعدة الصفحة

اختصاص (تابع) :

الجزئى ولو باعتبارها جناية تلايسها ظروف مخففة . حكم عدم الاختصاص الذى أصبح نهائياً يترتب عليه تجريد محاكم الجنج من نظر الدعوى ومنعها نهائياً عن نظرها (١) .

محكمة الجنج . حكم منها بعدم الاختصاص بنظر دعوى لشبهة الجناية . ٣٦٢ (٤٠٨)
لقاضى الإحالة أن يقرر بإعادتها إلى محكمة الجنج عملاً بالمادة الأولى من قانون ٣٧٢ (٤١٨)
١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . هذا القرار لا يتعارض مع الحكم السابق صدوره ٣٨٥ (٤٦٢)
من محكمة الجنج بعدم الاختصاص إذ تقرير قيام الأعذار أو الظروف المخففة ٣٩٣ (٤٦٧) ج ١
غير حالة الجناية من جهة مقدار العقوبة فجعلها في مقدور محكمة الجنج وهو
أمر يملكه قاضى الإحالة وما كانت محكمة الجنج لتملكه من قبل عند إصدارها
حكم عدم الاختصاص . المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥
في نصها بمنع القاضى الجزئى من الحكم بعدم الاختصاص قد أتت مخصصة لعموم
المادتين ١٤٨ و ١٧٤ من قانون تحقيق الجنايات .

محكمة الجنج . حكم من محكمة الجنج بعدم الاختصاص على اعتبار الواقعة ٣٧٥ (٤٢٤) ج ١
جناية . صيرورته نهائياً . تقديم الدعوى بعد ذلك لقاضى الإحالة . هذا لم ير
فيها إلا أنها مجرد جنحة . يجب عليه إحالتها إلى محكمة الجنايات موجهة التهمة
فيها بأنها جنحة بطريق الخيرة مع الجناية .

محكمة الجنج . إحالة دعوى على محكمة الجنج باعتبارها جناية مقترنة ٣٥٧ (٥٨٢) ج ٢
بظروف مخففة . هذه المحكمة تكون كمحكمة الجنايات حرة في تعرف وقائع
الدعوى وتقدير قيمتها القانونية . لا مانع يمنعها من الحكم فيها باعتبارها
جنحة أو مخالفة إذا بدا لها أنها كذلك .

محكمة الجنج . دعوى معروضة عليها وجدت في وقائعها شبهة الجناية . ٥٧ (٦١)
يجب عليها أن تمتنع عن نظرها . دعوى لا شبهة في أن وصفها القانونى ١١٠ (١٧٣) ج ٣
الوحيد المنطبق عليها هو وصف الجنحة . يجب عليها أن تفصل فيها .

(١) عدلت محكمة النقض عن هذا رأى كما هو واضح من الحكم المنشور ملخصه بعد هذه القاعدة مباشرة والأحكام الأخرى المذكورة أرقام قواعدها معه .

رقم القاعدة الصفحة

اختصاص (تابع) :

محكمة الجنجح . حكمها في جناية لم تحول إليها طبقاً لقانون ١٩ أكتوبر ٢٧٦ (٣٤١) ج ٢
سنة ١٩٢٥ . استئناف المتهم وحده هذا الحكم . قضاء المحكمة الاستئنافية
بعقوبة الحكم الابتدائي . غير باطل . خطأ محكمة الدرجة الأولى في حكمها .
المحكمة الاستئنافية لم تكن لتستطيع تجاوز العقوبة المقررة بها ابتدائياً .
كان على المحكمة الاستئنافية في هذه الصورة أن تقرر بوقوع الجناية وأن
تصفها الوصف القانوني المترتب على وقائعها التي ثبتت لديها وتذكر مادة القانون
المنطبقة عليها .

محكمة الجنجح . حكمها لأول مرة بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة . ٢٦٥ (٣٥٠) ج ٣
لا يمنعها من نظرها فيما بعد إذا أحيلت إليها من جديد لتفصل فيها على أساس
أنها جناية اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة . التحريم المنصوص عليه
في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .
الدعوى التي يشملها . استجداد وقائع لم يتناولها التحقيق من شأنها تغيير التهمة
إلى جناية أشد . لا ينطبق التحريم في هذه الحالة .

محكمة الجنجح . حكم نهائي بعدم الاختصاص لكون الواقعة جناية . إحالة ١٧٦ (١٦١) ج ٤
النقض إلى قاضي الإحالة . اختلافه مع محكمة الجنجح في أن الواقعة في رأيه
ليست إلا شبه جنحة أو مخالفة . يجب عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنايات .
تقديمه إياها إلى القاضي الجزئي . خطأ . قضاء هذا القاضي بعدم جواز نظرها
لسبق الفصل فيها منه . صحيح . كان على النيابة أن تطعن في قرار قاضي الإحالة
بطريق النقض .

محكمة الجنجح . متهم له سوابق تجعله عائداً وفقاً لنص المادة ٤٨/٢ . وجود ١٦٥ (٢١٥) ج ٣
صحيفة سوابقه بملف الدعوى . يتعين على هذه المحكمة القضاء بعدم الاختصاص
ولو كانت النيابة اكتفت بطلب تشديد العقوبة . الحكم بعدم الاختصاص
واجب بمقتضى المادة ١٨٩ تحقيق . على المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها ولو لم
تطلبه النيابة .

رقم القاعدة الصفحة

اختصاص (تابع) :

محكمة الجنج . قذف في حق موظف عمومي لا يتعلق بعمله الحكومي . ١٣٧ (١٩٠) ج ٣
اختصاص محكمة الجنج بالفصل فيه .

محكمة الجنايات . جنحة مرتبطة بجناية . إجازة القانون إحالتها إلى محكمة ٥٧ (٦١) ج ٣
الجنايات . إخراجها من سلطة محاكم الجنج ذات الاختصاص الأصيل فيها .

محكمة الجنايات . قاضى الإحالة . إحالة متهم لمحاكمته بطريق الحيرة بين ٧٦ (١٣٦) ج ٥
الجناية والجنحة . لا تكون إلا إلى محكمة الجنايات . لا تصح الإحالة إلى محكمة
الجنج لأنها لا تملك توقيع عقوبة الجناية .

محكمة عسكرية . المحاكم العسكرية تؤدي عملها إلى جانب المحاكم العادية ٨٠ (١١٠)
فيما تحيله عليها السلطة القائمة على الأحكام العرفية من الجرائم . دعوى عن ١٢١ (١٧١) ج ٦
جريمة من تلك الجرائم . عدم تقديمها إلى المحكمة العسكرية وتقديمها إلى
المحاكم العادية . وجوب الفصل فيها . المحاكم الجنائية العادية هي صاحبة
الاختصاص الأصيل بالفصل في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام .

محكمة عسكرية . القضايا التي خولت المحاكم العسكرية النظر فيها . تقديمها ٣٠٦ (٥٨٢) ج ٥
إلى المحاكم العادية . حق هذه المحاكم في الفصل فيها .

محكمة عسكرية . الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ ع . ليست من ١٢١ (١٧١) ج ٦
اختصاص المحاكم العسكرية دون سواها .

مخالفات لائحة الترع . أخذ شيء من الأتربة المكونة لجسور الترع العامة ٢٠١ (٢٦٣) ج ٢
اختلاساً . هو في ذاته جريمة مما تختص المحاكم بالنظر فيه باعتبارها المحاكم
العادية ذات الاختصاص الشامل . المخالفات المنصوص عليها بالمواد ٣٢ — ٣٥
من لائحة الترع والجسور الصادر بها الأمر العالي في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤
من اختصاص اللجنة الإدارية المشار إليها في المادة ٣٨ من تلك اللائحة .
إثبات وقوع هذه المخالفات . ليس من اختصاص رجال الضبطية القضائية
بل هو من اختصاص عمال مصلحة الري . ليس للمحاكم الأهلية أن تقضى
في تلك المخالفات .

رقم القاعدة الصفحة

اختصاص (تابع) :

مكان الجريمة . اختلاس المتهم مبلغاً تسلمه من مدين المجنى عليه . تمسكه ٧١ (٩٦) ج ٦ باختصاص محكمة التسلم . لا أساس له من القانون .

مكان الجريمة . متهم بتزوير واستعمال . تقديمه للمحاكمة عليهما أمام ٣٦ (٢٩) ج ٢ المحكمة التي وقع الاستعمال في دائرة اختصاصها . جاز . الارتباط بين الجريمتين يجوز أن يقدم المتهم إلى المحكمة المختصة بنظر إحداها ولو كان مكان كل منهما معروفاً لأن مصلحة المتهم نفسه تقتضي ذلك ونصوص القانون توصي به وإن لم توجبه .

مناطق الاختصاص في المواد الجنائية . مكان وقوع الجريمة أو المحل ٣٦٢ (٤٩٦) ج ٤ الذي يقيم فيه المتهم . تعدد التهمين . اختلاف الاختصاص بالنسبة إلى محل إقامة كل متهم . إقامة الدعوى العمومية على أحدهم أمام المحكمة الداخل في اختصاصها محل إقامته . لا يؤثر في اختصاص هذه المحكمة كون هذا للمتهم شريكاً لفاعل أصلي لا تصح محاكمته قانوناً أمامها ما دامت الدعوى لم ترفع إلا عليه .

ولاية المحاكم الأهلية . أحوال شخصية . مسائلها التي تعرض أثناء نظر ٢٧٥ (٣٥٨) ج ٦ الدعوى العمومية . لا تختص المحاكم الجنائية بالفصل فيها . الدفع بمسألة من المسائل الفرعية خاصة بالأحوال الشخصية . شرط قبوله . أن يكون جدياً . مثال في دعوى تزوير عقد زواج .

ولاية المحاكم الأهلية للحكم في الجرائم التي تقع من المصريين والأجانب ٢٢٣ (٢٩٣) ج ٣ غير المتمتعين بالامتيازات . ولاية عامة أصيلة . قضية رفعت إلى المحاكم الأهلية بوصف جنائي يدخل في اختصاصها العام . يجب عليها النظر فيها . لا يغير من ذلك ما قد يكون من ارتباط بين الجريمة المرفوعة وبين جريمة أخرى مرفوعة أمام قضاء آخر . النظر في ذلك الارتباط والحكم على نتائج لا يكون إلا إذا كانت الجرائم المرتبطة معروضة أو يمكن عرضها على قضاء واحد . جرائم التفالس بالتدليس والتفالس بالتقصير في أحوال الإفلاس المختلط . ليست من اختصاص المحاكم الأهلية . ما يرتكبه المفلس من الجرائم الأخرى . النظر فيه من اختصاصها . مثال .

رقم القاعدة الصفحة

اختصاص (تابع) :

ولاية المحاكم الأهلية . دعوى جنة مباشرة بطلب تعويض عن تزوير ٣٢٠ (٤٢٩) ج ٢
محالصة يتعلق بها نزاع قائم أمام المحكمة المختلطة . اختصاص المحاكم الأهلية
بالفصل فيها .

واقعة زنا حصلت في بلد أجنبي . تحقيقها هناك وعدم الفصل في الدعوى ٢٥٩ (٤٧١) ج ٥
لا يمنع من محاكمة المتهم عن واقعة أخرى حصلت في مصر تكون وحدها
بغض النظر عن تلك الواقعة ، جريمة الزنا .

ولاية المحاكم . حكم مقصور منطوقه على القضاء ببطان أمر تفتيش ٤٦٠ (٦٠٣) ج ٦
وبطان عملية التفتيش . لا يمكن اعتباره صحيحاً صادراً من سلطة تملكه ،
كل ما للمحاكم في المواد الجنائية — بمقتضى ما لها من حق مطلق في تقدير
الدليل وحرية كاملة في الأخذ بما تظمن إليه وإطراح ما لا تراه إليه — أن
تعتبر الدليل المستمد من أى إجراء من إجراءات التحقيقات الابتدائية التي
تجريها النيابة أو لا تعتبره .

اختلاس :

اختلاس أشياء محجوز عليها (ر . ح) « تسبيبه » . خيانة الأمانة .
سرقة . وصف التهمة) .

اختلاس أشياء مودعة أو مؤجرة أو معارة الخ (ر . خيانة
الأمانة) .

اختلاس أموال أميرية : المواد ٩٧ و ٩٨ و ١٠١ و ١٠٣ و ١١٢
و ١١٣ و ١١٦ و ١١٨ (ر . أيضاً : عقوبة . قوة الشيء المحكوم فيه) :

الاختلاس في معنى المادة ٩٧ ع . إثبات هذه الجريمة . موضوعي . ٨٣ (٩٤) ج ١

أخذ موظف شيئاً من نقود الحكومة قاصداً مجرد الانتفاع به وقتياً ورده ٣١٠ (٣٨٣) ج ٢
من بعد (١) . المادة ١٠٣ ع لا تنطبق على هذه الحالة . عبارة « بأية كيفية

(١) يظهر أن المحكمة قد ذهبت إلى هذا الرأي من طريق الترجيح والأخذ بالأحوط لمصلحة المتهم .

رقم القاعدة الصفحة

اختلاس (تابع) :

اختلاس أموال أميرية (تابع) :

كانت « الواردة بهذه المادة : المراد بها . وصف للوسيلة التي توصل بها الموظف لأخذ النقود . ليست وصفاً للوجه الذي عليه أخذ الموظف النقود . عبارة « لمصلحة نفسه » الواردة بها . لم يرد بها أن يكون معناها شاملاً للأخذ مع نية الرد بل أن يكون قاصراً على الأخذ مع نية الإضاعة على المالك .

بطاقات التكوين . رسوم الدمغة المقرر تحصيلها عليها بمقتضى المادة ١٢ ٢٤٣ (٣٢٠) ج٦
من قرار وزير التكوين رقم ٢٤ المؤرخ في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ . أموال
أميرية معاقب على اختلاسها بالمادة ١١٨ ع .

تسليم الأموال إلى المتهم بصفته . اختلاسه إياها . تحقق الجريمة . عدم ٥٩٢ (٧٢٨) ج٦
قيدها بدفأته أو عدم إعطائه وصولاً بها أو تحصيل الحكومة إياها مرة
أخرى . كل ذلك لا تأثير له في قيام الجريمة . العبرة بتسليم الأموال ،
أميرية أو خصوصية ، إلى المتهم أو وجودها في عهده .

تسليم الأموال إلى مندوب التحصيل الذي اختلسها . اقتضاء الحكومة ٥٢٢ (٦٥٩) ج٦
من الممولين مطلوباتها بعد هذا التسليم . لا يقدم ولا يؤخر في ثبوت الجناية .
الجريمة تتحدد بمجرد توافر أركانها ولا يؤثر فيها ما يقع من الظروف اللاحقة .

رد المبلغ المختلس قبل صدور الحكم . لا محل للحكم بالإلزام المتهم بالرد ٧٩ (٧٤) ج٢
مرة أخرى .

الغرامة المنصوص عليها في المادة ٩٧ ع . من الغرامات النسبية التي ٢٨٢ (٣٥٠) ج٢
أشارت إليها المادة ٤٤ . هي مؤسسة على قاعدة تخالف قاعدة الغرامات المتروكة
تقديرها للقاضي . هذه تكون مسؤولية كل منهم فيها مرتبطة بدرجة إدانته
حسب تعيين القاضي لا بحسب عدد المشتركين مع المتهم في الفعل أو حسب
عسرهم . تلك تقدر بمقتضى القانون بحسب الفائدة التي تحققت أو كان يراد
تحققها بواسطة ارتكاب الجريمة أو تقدر بمبلغ ما يعين أهمية الجريمة . كل من
أتى فعلاً يجعله مسؤولاً للحكومة عن نتائج هذا الفعل يكون ملزماً بالتضامن

رقم القاعدة الصفحة

اختلاس (تابع) :

اختلاس أموال أميرية (تابع) :

مع بقية المتهمين بدفع كامل المبلغ الذى يحق للحكومة أن تحصله . تخطى المحكمة هذه القاعدة بتعديدها للغرامة وإيجابها كلها على كل واحد من المتهمين . خطأ . يجب جعل الغرامة المقضى بها مبلغاً واحداً يلزم به جميع المتهمين بالتضامن .

اختلاس وتزوير مرتبطان . توقيع عقوبة التزوير باعتبارها الجريمة الأشد . ٧٩ (٧٤) ج ٢
استبعاد عقوبة الاختلاس لا ينبغى أن يحول دون توقيع عقوبته التكميلية .

الغرامة التى يحكم بها فى هذه الجريمة . هى عقوبة تبعية ناشئة عن الجريمة ١ ج ١
تتبع العقوبة الأصلية فى الحكم . القضاء برد المبالغ المختلسة . عقوبة تكميلية .
هذا الرد يقوم على حق خاص لا يزول بزوال العقوبة الأصلية أو الغرامة بل
لن يزال لصاحبه تقاضيه بالطرق القانونية الأخرى .

الغرامة المنصوص عليها فى المادة ٩٧ ع . هى عقوبة مترتبة على الجريمة ١ ج ٢
نفسها . هى تتبع العقوبة الأصلية فى الحكم بصرف النظر عما إذا كان المبلغ
المختلس حصل رده قبل صدور الحكم أو قضى برده بموجب الحكم نفسه .

القصد الجنائى فى هذه الجريمة . يتوافر بتصرف الموظف فى المال الذى ٢٨٨ (٥٦١) ج ٥
بعمده على أنه مملوك له . دفعه مقابل المال . لا ينشئ الجريمة . اعترافه بأنه
إنما تصرف فى المبالغ التى حصلها لضيق ذات يده . اعتماد الحكم على هذا فى
ثبوت القصد . لا غبار فى ذلك .

القصد الجنائى . الاختلاس يشمل فى معناه القصد السيئ . تقرير المحكمة ١٦٨ (١٧٤) ج ١
أن الاختلاس قد ثبت لها . ذلك معناه أنها قررت أخذ المتهم المال والتصرف
فيه غشاً وبسوء قصد كأنه مملوك له .

القصد الجنائى . نية الاختلاس تثبت بتصرف المتهم فى المال الذى بعمده ٤٦ (٤٢) ج ٤
على اعتبار أنه مملوك له . رده مقابل ما أضاعه من المال بعد تصرفه فيه .
لا يؤثر فى توافر هذه النية .

رقم القاعدة الصفحة

اختلاس (تابع) :

اختلاس أموال أميرية (تابع) :

المال المختلس . شرط تطبيق المادة ٩٧ . كون المال المختلس من أموال ١٦٨ (١٧٤) ج ١
مصلحة عامة من المصالح التي للدولة إشراف عليها سواء أكان مملوكاً لتلك
المصلحة أم كان مودعاً عندها . مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية
وما يماثلها من المصالح ووزارة الأوقاف . كلها تدخل في عداد تلك المصالح
وإن كان لكل منها ميزانية خاصة مستقلة عن ميزانية الدولة .

المال المختلس . أجور الخفر التي تحصل من الممولين . أموال أميرية ٢٤٧ (٣٠٠) ج ٢
بمجرد تحصيلها . دخولها خزنة الدولة بعد تحصيلها . ليس شرطاً في صحة هذا
الاعتبار .

المال المختلس . المبالغ التي تسلم إلى صراف القرية بسبب وظيفته . ٣١٨ (٤١٣) ج ٤
اختلاسها . جريمة تحت نص المادة ٩٧ ع ولو كان تسليمها بمقتضى إيصالات
عرفية ولم تورد قيمتها في الأوراق الرسمية .

المال المختلس . أموال حصلها الصراف على اعتبار أنها ضرائب مستحقة ١٧١ (١٥٦) ج ٤
أو أقساط بنك التسليف أو أجور خفر . اختلاسها . كون هذه الأموال لم
تدخل الخزانة قبل أن يختلسها . لا يؤثر في قيام الجريمة .

المال المختلس . الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٧ ع . من صور ٣٣٨ (٤٨٩) ج ٢
جريمة خيانة الأمانة المبينة في المادة ٢٩٦ ع . الذي يميزها أنها لا تقع إلا من ٣٦ (٣٣)
موظف عمومي أو من في حكمه على أموال في عهده بحكم وظيفته سواء ١٧١ (١٥٦)
أكانت أميرية أم خصوصية . كل مبلغ يتسلمه الصراف بوصفه صرافاً يعتبر ٣١٨ (٤١٣) ج ٤
بمجرد تسلمه إياه من الأموال الأميرية سواء أدرج هذا المال في الأوراد أو
الدفاتر أو لم يدرجه بها . اختلاسه إياه يعاقب عليه بالمادة ٩٧ ع .

المال المختلس . أموال المجالس المحلية والمجالس البلدية ومجالس ١٥٢ (١٩٣)
المديريات . تدخل ضمن أموال الحكومة التي تحميها المادة ١٠٣ ع . ٣٥٨ (٥٨٣) ج ٢
المال المختلس . أثمان البذور المستحقة لبنك التسليف الزراعي . أموال ٣٦ (٣٣) ج ٤
خصوصية . تسلم الصراف إياها بحكم وظيفته . اختلاسه إياها . جناية .

رقم القاعدة الصفحة

اختلاس (تابع) :

اختلاس أموال أميرية (تابع) :

المال المختلس . لا يهم أن تكون الأموال أميرية أو غير أميرية وإنما ٢٤٠ (٤٣٤) ج ٥
المهم أن تكون قد سلمت للأمور المختص بسبب وظيفته . مثال .

مأمورو التحصيل الذين تكلمت عنهم المادة ٩٧ ع . المعنى بهم . من كان ١ ج ٢
منهم داخلا هيئة العمال ومن كان خارجاً عنها .

مأمورو التحصيل . كاتب السجن والإدارة بالمركز الذي يباشر بحكم ٦٤ (٥٦) ج ٢
وظيفته تحصيل الغرامات وغيرها من المبالغ التي تدفع على ذمة القضايا لتوريدها
إلى خزانة المحكمة أو المركز . يعتبر من المندوبين للتحصيل الذين يتناولهم
حكم المادة ٩٧ ع .

مأمورو التحصيل . مساعد الصراف . يسرى عليه حكم المادة ٩٧ ع . ٤٧٧ (٦٠٥) ج ٣

مأمورو التحصيل . محصل البلدية . اختلاسه الضرائب التي حصلها . ٤٧ (٤٣) ج ٤
جناية . تحصيل البلدية الضرائب المختلصة مرة أخرى . لا يغير من طبيعة هذه
الجريمة . الظروف اللاحقة لا تؤثر في الجريمة بعد تحققها .

مأمورو التحصيل . كونستابل . وصول مال إليه بسبب وظيفته . ٨٨ (١٦٠) ج ٥
اختلاسه . عقابه بمقتضى المادة ١١٢ ع . دفعه بأنه إنما استولى على المال
نتيجة تفتيش باطل أجراه . لا يجدى .

الموظف في معنى المادة ١٠٣ ع . يدخل فيه جميع فئات موظفي ٢٧٧ (٣٧١) ج ٣
الحكومة الدائمين وغير الدائمين .

وقوع الاختلاس بأفعال متتابعة بناءً على تصميم واحد . يعد من الجرائم ١ ج ١
التالية ويشمل الحكم كل أفعال الاختلاس المقتربة قبل المحاكمة حتى ما كان ٣١٨ (٤١٣) ج ٤
منها لم يعرض على المحكمة . للمحكمة أن تضيف إلى أفعال الاختلاس القائمة بها
الدعوى الأفعال التي تظهر لها من التحقيق ما دامت تحت تأثير ذات التصميم
الجنائى . تنبيه المتهم إلى هذه الإضافة . لها بالتالى أن توقع العقوبات الأصلية
والتبعية المقررة قانوناً لمجموع أفعال الاختلاس ما رفعت به الدعوى وما ظهر
أثناء المحاكمة .

رقم القاعدة الصفحة

إخفاء الجانين (المواد ١٢٢ و ١٢٣ و ١٣٦ مكررة ع = ١٤٠ و ١٤١
: (١٤٤ و

حكم غيابي بحبس المتهم مع وقف التنفيذ عند دفع الكفالة المقدرة . ٢١٩ (٢٩٢) ج ٦
معارضة المتهم فيه . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . عدم دفع المتهم
الكفالة . إصدار النيابة أمراً بالقبض عليه تنفيذاً للحكم . إهمال العمدة في
إجراءات القبض عليه بقصد إعاقته على الفرار . معاقب عليه بالمادتين ١٤٠
و ١٤١ . المدفع بأن هذه الواقعة لا عقاب عليها لأن القبض المقول بإهمال العمدة
في تنفيذه لم يكن قبضاً صحيحاً . وجوب إبدائه لدى المحكمة الاستئنافية .
المدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يجوز .

الزوج والزوجة والأصول والفروع . مستثنون من حكم المادة ١٢٦ ع ٢٤٥ (٢٩٩) ج ٢
مكررة . اتهام زوج وزوجته بإحراز مخدر . ثبوت الإحراز عليهما .
عقابهما . لا يجوز للزوجة الاحتجاج بالمادة ١٢٦ المذكورة بزعم أنها مسلوبة
الإرادة أمام زوجها ما دام أن لها في الجريمة عملاً مادياً مستقلاً عن عمل
زوجها .

القصد من وضع المادة ١٢٦ ع المكررة . المراد بعبارة « وإما بإخفاء ٦٣ (٩٥)
أدلة الجريمة » الواردة بها . الإخفاء الذي لم يكن القانون يعاقب عليه . و ٢٣٦ (٣١٣) ج ٣
الإعفاء الوارد بالمادة المذكورة لا ينصب إلا على إخفاء أدلة الجريمة ما دامت
وسيلة الإخفاء ليست في ذاتها جريمة معاقباً عليها . مثال .

عدول المتهم عما ارتكبه من قول أو فعل في سبيل إعانة الجاني على الفرار ١٩٢ (٢٥٧) ج ٦
من وجه القضاء . لا يرفع عنه المسؤولية الجنائية . لا وجه لقياس هذه الجريمة
في هذا الصدد على جريمة شهادة الزور .

إخفاء أشياء مسروقة — المادة ٣٢٢ ع = المادة ٤٤ مكررة
(ر . أيضاً : وصف التهمة) :

احتياز الشيء بعد التقاطه ممن عثر عليه أو من غيره مع العلم بحقيقة أمره . ٤٢٧ (٥٦٤) ج ٦
تحقق جريمة الإخفاء .

رقم القاعدة الصفحة

إخفاء أشياء مسروقة (تابع) :

الإخفاء جريمة قائمة بذاتها وليس اشتراكا في السرقة . تاريخ هذه ٤٣٠ (٦٨٠) ج ٥
الجريمة . لا شأن له بيوم السرقة . هو لا يكون إلا من يوم تسلم الشيء
المسروق . هذا اليوم هو مبدأ سقوط الدعوى . عناصر هذه الجريمة .

الإخفاء جريمة مستمرة . لا تنقطع إلا بخروج المسروق من حيازة ٢٤٠ (٣٢٣) ج ٣
عقابه . مدة سقوطها .

الإخفاء في اصطلاح القانون في هذا المقام . معناه . الاتصال المادي بالشيء ٤٥٤ (٥٩٢)
واحتيازه ولو كان علناً أو بطريق الشراء بثمن التل سواء أ كان بين السارق و ٥٧٣ (٧١٠) ج ٦
وبين التهم بالإخفاء علاقة أم لم يكن . شراء الشيء المسروق ممن يتجر فيه
وبثمن مناسب . لا يمنع من تحقق الإخفاء . مثال في سيارة .

ارتكاب حوادث سرقة من عدة متهمين على محني عليهم متعددين في ٥٠٤ (٦٤٦) ج ٦
أوقات مختلفة وأماكن مختلفة . متهمون بالإخفاء . إسناد الاتهام إلى كل منهم
أنه اشترى بعض المسروقات من بعض المتهمين بالسرقة . يجب تحقيق موقف
كل واحد . مساءلة أي منهم عن فعل غيره . لا تصح ما دام لم يكن على
اتفاق معه .

الركن المادي في هذه الجريمة . لا يتحقق إلا بإتيان الجاني فعلاً مادياً ٤٣٠ (٦٨٠)
إيجابياً يدخل به المسروق في حيازته . مجرد علم التهم بأن شيئاً مسروقاً موجود و ٤٣١ (٦٨١) ج ٥
في منزله . لا يكفي لاعتباره مخفياً له .

الركن المادي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟ بإتيان فعل إيجابي يدخل ٢٨٢ (٣٦٩) ج ٦
به المسروق في حيازة الجاني . مجرد توسط التهم في رد المسروق مقابل
جعل تقاضاه . لا يكفي . مجرد وجود المسروق في عربة التهم . لا يكفي .

الركن المادي في هذه الجريمة . تحققه بحيازة التهم للمسروق . الحيازة ٣٤٥ (٤٧٢) ج ٦
تكني مهما كان سببها : الشراء أو الوديعة أو الهبة أو المعاوضة أو الإجارة
أو غير ذلك . لا يشترط أن تكون الحيازة بنية التملك .

شراء شيء مسروق جهره أمام الناس . علم المشتري بأنه مسروق . عقابه . ١٩٦ (٢٦٥)
سارق ومخف . الحكم عليهما للجنى عليه بالتعويض متضامنين . لا خطأ . ٢٢١ و ٢٩٤ (٢٩٤) ج ٦

رقم القاعدة الصفحة

إخفاء أشياء مسروقة (تابع) :

علم الخفي بأن الشيء مسروق . ركن أساسي من أركان الجريمة . من ١٤ (١٤) ج ٣
الضروري إثباته في الحكم .
٣٨٨ (٥٢٥)

٣٩٥ (٥٣٢)

٤١٢ (٥٤٤) ج ٦

فاعل السرقة . معرفته أو رفع الدعوى عليه . ليس ضرورياً لمعاقبة الخفي . ١٦١ (٢٢٦) ج ٦
ادعاء الخفي ملكية الشيء المسروق . قول المحكمة إنه سرقة من مالك عينته .
التحريات التي أجراها هذا المالك لم توصل إلى اكتشاف سرقة ذلك الشيء
منه . لا يؤثر في ذلك . المحكمة غير مقيدة بقواعد الإثبات المدنية في إثبات
واقعة جنائية .

فعل الإخفاء . وقت وقوعه . لا تعيين له . القصد الجنائي في جريمة ١٤٠ (٢٠٤) ج ٦
الإخفاء . متى يعتبر متوافراً ؟ ضبط المسروق عند الخفي . لا يشترط لثبوت
الجريمة عليه .

فعل الإخفاء . لا يشترط أن يكون وقوعه على المسروق ذاته . الاستيلاء ٢٢١ (٢٩٤) ج ٦
على جزء من ثمن المسروق مع العلم بسرقة . إخفاء .

متى تتحقق هذه الجريمة ؟ التوسط في بيع أشياء مسروقة دون تسليمها . ٢٨٢ (٣٦٤) ج ٤
لا يتوافر به العنصر المادي للجريمة .

متى تتحقق هذه الجريمة ؟ عندما تكون الأشياء التي أخفيت متحصلة ٤١٢ (٥٤٤)
من سرقة لا من أى سبيل آخر ولو كان جريمة . ٤٢٥ (٥٦٣) ج ٦

مجرد تسليم المسروق مع العلم بأنه مسروق . يكفي لتحقيق الجريمة . ٣٩٩ (٦٥٧) ج ٥

خفي الشيء الضائع . عقابه على إخفاء مسروق . جائز . ٢٠٤ (٣٩٥) ج ٥

٢٠٦ (٢٧٧) ج ٦

خفي الشيء المسروق . مسؤوليته مع السارق بطريق التضامن عن ١٦ (١٩) ج ٦
تعويض الضرر الناشئ عن السرقة . تصح .

رقم القاعدة الصفحة

إخفاء أشياء مسروقة (تابع) :

نفي المحكمة السرقة عن أخى المتهم بالإخفاء على اعتبار أن نقله الشيء ٤٢٥ (٥٦٣) ج ٦ إلى داره كان عملاً بريئاً . معاقبة المتهم بالإخفاء . لا تصح .

ارتباط — المادة ٣٢ ع (ر . أيضاً : اختلاس أموال أميرية . تزوير .

حكم « تسييه » . محكمة النقض « آثار النقض ») :

الارتباط الذى يدعو لإجابة طلب ضم قضية إلى قضية منظورة . مسألة ٦٢ (٥٦) ج ٢ موضوعية . مثال . ١٤٧٥ (٢٧٢) ج ٥

تطبيق المادة ٣٢ ع . موضوعى . ١٥١ (١٩١) ج ٢

٣١٧٥ (٤١٢) ج ٣

تعدد الأفعال المسندة إلى المتهم . اعتبارها مجموعاً من الجرائم مرتبطاً ٢٣٥ (٢٨٧)

بعضه ببعض تنطبق عليه المادة ٣٢ ع . موضوعى . ٢٣٦٥ (٢٨٨) ج ٢

تعدد الأفعال المسندة إلى المتهم . إجراء عملية بغير ترخيص . يتحقق فيه ٢٦٦ (٣٣٠) ج ٢ مظهران قانونيان : مخالفة لأئحة تعاطى صناعة الطب وجنة إصابة خطأ . يجب على فاعله عقوبة الجنبه لأن المخالفة والجنبه نشأتا معاً عن فعل واحد هو إجراء العملية . متى توقع عقوبتان ؟ فى صورة ما إذا لم تكن المخالفة والجنبه نشأتا معاً عن فعل واحد . مثال . سائق سيارة بلا رخصة صدم إنساناً فى أثناء سيره .

تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد . حكمه . اعتبار المتهم قاصداً ارتكاب ٢٣٤ (٢٥٦) ج ٤ الجريمة الأشد عقوبة فلا تصح محاكمته إلا على جريمة واحدة هى الأشد عقوبة . متهم أطلق عياراً نارياً واحداً بقصد إصابة شخص بعينه . مجرد إصابة غيره . إدانته فى تهمة شروعه فى قتل من أخطأه وحفظ الحق للنيابة فى أن تقيم عليه دعوى أخرى مستقلة لشروعه فى قتل من أصيب . خطأ من جهتين : الأولى أن محاكمة المتهم عن إطلاقه العيار بنية القتل تحول دون إعادة محاكمته عن الفعل عينه وعن أية نتيجة من نتائج . الثانية أن تجزئة الدعوى على هذه الصورة تفيد أن المحكمة تخلت عن الفصل فى تهمة مطروحة عليها .

رقم القاعدة الصفحة

ارتباط (تابع) :

تعدد الجرائم . ارتباطها بعضها ببعض لارتكابها لغرض واحد . توقيع ٢٨٥ (٣٦٥) ج ٤
عقوبة خاصة عن كل جريمة . خطأ . إلغاء سائر العقوبات عدا عقوبة الجريمة
الأشد تطبيقاً للمادة ٣٢ ع .

تقديم متهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بعضهم عن جناية وبعضهم عن ٢٤١ (٢٦٧)
جنحة . لا جناح عليها إذا هي فصلت الجنحة عن الجناية وسمعت التهم في الجنحة ٣٢٢ (٤١٨) ج ٤
بعد فصلها شاهداً في الجناية .

متم بتهمة جناية و جنحة مضاربة . فصل محكمة الجنايات الجناية عن الجنحة ٥٥ (٥٣)
وإعادة الجنحة بالنسبة إلى جميع المتهمين فيها إلى النيابة . لا مخالفة في ذلك . ٤٢٠ و (٥٨٩) ج ٤
لا تجوز إثارة الجدل حوله أمام محكمة النقض .

جنحة محالة إلى محكمة الجنايات مع جناية . فصلها عن الجناية . من سلطة ٢٧٤ (٣٥٧) ج ٦
المحكمة . ذلك لا يمنع التهم من مناقشة أدلة الدعوى بما فيها أدلة الجنحة .

جرائم متعددة . تطبيق المادة ٣٢ ع لارتباطها بعضها ببعض ارتباطاً ١٨١ (١٦٩) ج ٤
لا يقبل التجزئة . عدم تعيين المحكمة في حكمها الجريمة ذات العقوبة الأشد .
ذكرها جميع المواد المنطبقة على الجرائم التي أثبتتها عليه مع المادة ٣٢ ع .
لا يجوز للمتهم عند طعنه على الحكم أن يعين إحدى هذه الجرائم ويدعى أنها
هي بالذات ، دون غيرها مما يتحد معها في نطاق العقوبة ، الجريمة التي وقعت
عليه عقوبتها ليخرج بغير عقاب . كل ماله أن يناقش في ثبوتها أو عدم ثبوتها
ويطلب تبرئته منها .

الحكم على متهم بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين إليه . ٣٢٠ (٤١٤) ج ٣
استثناءه . تطبيق المحكمة الاستئنافية المادة ٣٢ عليه . يتعين القضاء بإحدى
العقوبتين فقط . جمع العقوبتين وجعلهما عقوبة واحدة . خطأ .

جرائم متعددة . توقيع المحكمة عقوبة عن كل جريمة . معناه أنها لم ٤٤٦ (٥٨٠) ج ٦
تجد بينها ارتباطاً بالمعنى المقصود بالمادة ٣٢ ع .

رقم القاعدة الصفحة

ارتباط (تابع) :

متهم . إحرازه مخدراً ودسه لغيره والتبليغ في حقه كذباً بإحراز المخدر ١٥٥ (٢٢١)
توقيع عقوبة عليه عن جريمة الإحراز وعقوبة عن جريمة البلاغ الكاذب . و ١٦٤ (٢٢٨)
لا تثريب على المحكمة . تقدير ارتباط الجرائم المسندة إلى المتهم ارتباطاً و ١٧٤ (٢٤٢) ج ٦
يستوجب توقيع عقوبة واحدة . موضوعي .

متهم في ثلاث دعاوى منظورة بجلسة واحدة . أساس الجريمة في هذه ١٩ (٢١) ج ٦
الدعاوى واقعة واحدة . وجوب ضمها جميعاً بعضها إلى بعض والحكم فيها
بعقوبة واحدة .

أسباب الإباحة وموانع العقاب — المواد ٥٥ — ٥٨ و ٢٦٩ ع =
٦٠ — ٦٣ و ٣١٢ (ر . أيضاً : تأديب . خيانة الأمانة » اختلاس
أشياء محجوزة ») .

الاعفاء من العقاب :

الإعفاء من العقاب . متى يكون ؟ إذا ارتكب الجاني الجريمة ملجأً إليها ٣٤٤ (٣٩١) ج ١
بضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على وشك الوقوع به أو بغيره
ولم يكن لإرادته دخل في حلول هذا الخطر ولا في قدرته منعه بطريقة
أخرى . صغير اشترك في جريمة إحراز مواد مخدرة مع متهم آخر من أهله
هو مقيم بيته ومحتاج إليه . لا يعفى من العقاب .

الإعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩ ع . لا ينطبق على من سرق شيئاً ١٩١ (٢٤٨) ج ٢
مملوكاً لعمه ووالده .

الإعفاء من العقاب . الجرائم التي يشملها حكم المادة ٢٦٩ ع . جريمة ٢٠٩ (٢٧٢) ج ٣
التزوير لا تدخل فيها .

المادة ٢٨٠ ع تأمر بعدم تطبيق المادة ٢٦٩ المتعلقة بالإعفاء من العقوبة ٧٤ (٦٥) ج ٢
في دعاوى اختلاس الأشياء المحجوزة أمراً عاماً مطلقاً لا قيد فيه ولا تخصيص .
ابن اختلس جاموسة لوالده حوزت عليها والدته لدين نفقة لها على زوجها
والده . لا يعفى من العقاب .

رقم القاعدة الصفحة

أسباب الإباحة وموانع العقاب (تابع) :

الإعفاء من العقاب (تابع) :

الإعفاء من العقاب المؤسس على الإكراه . شروطه المنصوص عليها في المادة ٣٢١ (٤١٤) ج ٣
٥٦ ع . صغر السن وحده لا يقوم مقامها . اعتذار متهم قاصر عن جريمة ارتكبها بأنه كان مكرهاً على ارتكابها بأمر والده . لا يجوز .

الإعفاء من العقاب . الجرائم التي يشملها حكم المادة ٢٦٩ ع . اغتصاب ٣٢٢ (٥٩٧) ج ٥
المال بالتهديد يدخل فيها . زوج ارتكب هذه الجريمة بقصد قطع علاقة الزوجية . تطلقه زوجته مقابل ما اغتصبه من المال . لا يتناوله الإعفاء .

أفعال الموظفين الأميريين :

إطاعة الرؤساء . لا ينبغي أن تمتد إلى الجرائم وتسمها في الوجوب . ١٤١ (١٥٤) ج ١
تعليق المتهم عمله الإجرائي بهذا الدفاع . عدم الرد عليه . لا تثير على المحكمة ما دام وجه الإجرام بدهياً .

التثبت والتحرى اللذان يتطلبهما القانون في الحالة المنصوص عليها بالمادة ٣٨١ (٦١١) ج ٢
٥٨ ع . مظهرهما . ٣٤٧ و (٤٤٧) ج ٣

خفي . إطلاقه النار على متجمهرين اعتقد أنهم كانوا متحفزين للاعتداء ١٥٢ (٢٢٠) ج ٦
على آخرين بقصد تفريقهم والحيلولة بينهم وبين تنفيذ مقصدهم . قيام اعتقاده على أسباب معقولة . عدم تجاوزه حدود الدفاع . لا عقاب .

المادة ٥٨ ع . متى تنطبق ؟ إذا كان ما وقع من الموظف قد كان تنفيذاً ٢٥٣ (٣٠٣) ج ٢
لأمر سائق مشروع صادر إليه من رئيس وجبت عليه إطاعته أو اعتقد أنها واجبة . وقائع لا يمكن للرجل العادي الفهم أن يفترض فيها أنها مما يجوز للرئيس أن يأمر مرؤوسيه بارتكابها . لا محل لتطبيق تلك المادة .

الشعور والاختيار :

تقدير حالة المتهم وقت ارتكابه الجريمة . موضوعي . ٣٥٣ (٤٥٥)
٤٤٠ و (٥٤٨) ج ٣
تقدير فقدان الشعور أو التمتع به وقت ارتكاب الجريمة . موضوعي . ٢٧٤ (٣٢٢) ج ١

رقم القاعدة الصفحة

أسباب الإباحة وموانع العقاب (تابع) :
الشعور والاختيار (تابع) :

- تقدير شعور المتهم واختياره لتقرير مسؤوليته . العبرة في ذلك بما تكون
عليه حالته العقلية وقت ارتكاب الجريمة . الادعاء بأن المتهم كان قد أصيب
بالجنون منذ ست سنوات . تقديم شهادة دالة على ذلك من أحد الفنيين .
استظهار المحكمة أنه كان وقت ارتكاب الجريمة سليم العقل . الاستعانة
في هذه الحالة برأى فني . لا وجوب .
خمر . تعاطيها اختياراً . ليس للسكر في هذه الحالة تأثير ما في المسؤولية ٢٨٥ (٣٧٧) ج ٣
الجنائية . ٦٠ و (٩٩) ج ٥

دفاع شرعى — المواد ٢٤٥ — ٢٥١ ع = ٢٠٩ — ٢١٥ (ر . ر . أيضاً :
حكم « تسييه » . وصف التهمة) :

- أساس هذا الحق . منع التعدى لا القصاص والانتقام . مغازلة ٣٢٠ (٤١٧) ج ٤
شخص فتاة . استغاثتها بشخص آخر . تعنيف هذا الشخص الآخر إياه
وضربه بعضا . طعنه هو الشخص الآخر بدمية . هذا منه يعد انتقاماً لا دفاعاً
عن النفس .

- استعمال القوة اللازمة للدفاع عن النفس أو المال . مناط إباحته . محاولة ١٢ (١٨) ج ٥
الحنى عليه حل بقرة المتهم من الساقية ليتمكن من إدارتها لرى أطيانه . اعتداء
المتهم عليه لرده عن ذلك . لا يعتبر دفاعاً شرعياً عن حقه في إدارة الساقية
إتماماً لرى أرضه .

- الاعتماد المستوجب لقيام هذه الحالة . كونه حقيقياً . لا يشترط ذلك ٧٣ (١٢٦) ج ٥
بصفة مطلقة . ٤٣٧ و (٥٧٢) ج ٦

- الاعتماد المستوجب لقيام هذه الحالة . تقدير المتهم له . مراقبة المحكمة ٦١٢ (٧٥٧) ج ٦
على ذلك .

- الاعتماد المستوجب لقيام هذه الحالة . يكفي فيه أن يكون قد صدر من ٧٣ (١٢٦) ج ٥
الحنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع

رقم القاعدة الصفحة

أسباب الإباحة وموانع العقاب (تابع) : دفاع شرعى (تابع) :

الشرعى . قول الحكم إن المجنى عليه لم يصدر منه بالفعل عمل من أعمال
الاعتداء . لا يصلح رداً لنفى هذا الدفاع .

تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع . مجرد مخالفة ١٨١ (٣٤٢) ج ٥
المحكمة له فى التقدير . لا يسوغ العقاب . المناط فى التقدير .

تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء . موضوعى . كون المتهم تعدى بنية ٣٦٦ (٤٧٠) ج ٣
سليمة حدود هذا الدفاع أو كان فى حدوده . تقديره موضوعى .

حالة الدفاع الشرعى . تقدير قيامها . مسألة موضوعية . إثبات محكمة ٩٨ (٩٥)
الموضوع فى حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان فى حالة الدفاع ٣٦٦ (٦٠١) ج ٢
الشرعى . استخلاصها من هذه الوقائع خلاف ما تستتجه . لمحكمة النقض أن ١١٥ (١٧٦)
تصحح الاستنتاج بما يقضى به النطق . ذلك الاستنتاج الحاطىء لا يكون ١٣٣ (١٨٨)
إلا عن خطأ المحكمة فى تفهم تعريف حالة الدفاع الشرعى ومعنى أركانه ١٧٩ (٢٣٣)
القانونية . مثل هذا الخطأ يتعين على محكمة النقض تصحيحه لأنه من المسائل ٣٥٠ (٤٥٤) ج ٣
القانونية . ١٣٣ (١٢٨)

٢٣٥ (٢٦٢) ج ٤

حالة الدفاع الشرعى . الأدلة التى اعتمدت عليها المحكمة فى إدانة المتهم ٥٢ (٧٢) ج ٦
مفادها أن المتهم لم يوقع فعل الضرب الذى يحاكم من أجله إلا بعد أن بدأه
المجنى عليه بالضرب . يجب على المحكمة ، ولو من تلقاء نفسها ، أن تتحدث
عن حالة الدفاع الشرعى التى كان فيها المتهم . إغفال البحث فى ذلك بمقولة إن
المتهم أنكر التهمة أمامها أو القول باتفاء حالة الدفاع بدعوى أن المتهم أصيب
فى شجار زج بنفسه فيه . خطأ . الشجار ليس من شأنه فى ذاته أن يجعل كل
من اشتركوا فيه مستحقين للعقاب .

حالة الدفاع الشرعى . دلالة الوقائع الثابتة بالحكم على أن المتهم كان فى ٢٥٣ (٣٠٠) ج ١
حالة دفاع شرعى عن نفسه . الدفاع لم يطلب اعتباره كذلك بل اقتصر على
طلب استعمال الرأفة به . يجب على محكمة الموضوع أن تعتبره من تلقاء نفسها

رقم القاعدة الصفحة

أسباب الإباحة وموانع العقاب (تابع) :

دفاع شرعى (تابع) :

فى حالة دفاع شرعى . طلبات المتهم فى الدفاع لا تغير من طبيعة فعله ولا من كيفية اعتبار القانون له .

حالة الدفاع الشرعى . وقائع أثبتها الحكم موجبها قيام العذر لدى المتهم ٥ (٤) ج ٣ وإعفاؤه من العقاب . استنتاج الحكم خلاف ذلك . وجوب نقضه . مثال . خفير قتل سارقاً .

حالة الدفاع الشرعى . إطلاق المتهم مقدوفاً نارياً على المجنى عليه حين ٧٧ (١٠١) ج ٦ رؤيته إياه فى الفجر فى زراعته يسرق منها . تخلف إصابات بسيطة بالمجنى عليه . اعتبار المتهم فى حالة دفاع عن المال . قول الحكم بانتفاء هذه الحالة لأن شروط الدفاع عن المال الذى يبيح القتل غير متوافرة . خطأ .

حالة الدفاع الشرعى . إطلاق المتهم عياراً نارياً على المجنى عليه لمجرد ٢٣٤ (٣١٣) ج ٦ رؤيته بين أشجار الحديقة المكلف حراستها . لا قيام لهذه الحالة . لا تجاوز لحق الدفاع بالبداهة .

حالة الدفاع الشرعى . تبين المحكمة أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى . ١٤ (١٨) ج ٦ وجوب معاملته على هذا الأساس ولو كان منكراً ارتكاب الواقعة . اعتراف المتهم بالفعل الذى وقع منه . لا يكون لازماً إلا عند مطالبة المحكمة بالتحدث صراحة فى حكمها عن حالة الدفاع الشرعى .

حالة الدفاع الشرعى . عدم تمسك المتهم أمام المحكمة بأنه كان فى حالة ٨٨ (١١٩) ج ٦ دفاع شرعى . المحكمة من جانبها لم تتر قيام هذه الحالة . مطالبة المحكمة بأن تتحدث فى حكمها عن انتفاء هذه الحالة لديه . لا يصح .

حالة الدفاع الشرعى . تقدير قيامها . من سلطة محكمة الموضوع . ٢٨١ (٣٦٩) و ٣٤٠ (٤٦٤) ج ٦ استخلاصه من مقدمات لا تؤدى إليه . مثال .

حالة الدفاع الشرعى . متى تعتبر قائمة ؟ عندما يكون الخطر محدقاً ٢٣٧ (٣١٥) ج ٦ بالمدافع . متهم . ضربه المجنى عليه بالقأس بعد تجريده إياه من العصا التى كان قد ضربه بها . لا قيام لهذه الحالة .

رقم القاعدة الصفحة

أسباب الإباحة وموانع العقاب (تابع) :

دفاع شرعى (تابع) :

حالة الدفاع الشرعى . شرط قيامها . أن يكون الاعتداء الذى يرمى
المتهم إلى دفعه حالا أو وشيك الوقوع . انتهاء الاعتداء . انعدام وجود حق
الدفاع . مثال .

حالة الدفاع الشرعى . شرط قيامها . منع الاعتداء . تمكن المتهم على إثر
الاعتداء عليه من انتزاع آلة الاعتداء من المعتدى ثم ضربه بها . هذا
ليس دفاعاً .

حالة الدفاع الشرعى . شرط قيامها . أن يكون الاعتداء قائماً . لا دفاع
بعد زوال الاعتداء .

حالة الدفاع الشرعى . شرط قيامها . أن يكون الاعتداء حالا أو وشيك
الوقوع . تحديد انتهاء الاعتداء . يختلف باختلاف الجرائم . مثال فى جريمة
حريق عمد . انتهاء حالة الدفاع الشرعى . معاملة المتهم على اعتبار أنه تجاوز
حق الدفاع . خطأ .

حالة الدفاع الشرعى . شرط قيامها . اعتقاد المتهم على الأقل وجود خطر
على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله وأن يكون لهذا الاعتقاد سبب
معقول .

حالة الدفاع الشرعى . شرط التمسك بها . اعتراف المتهم بما وقع منه ٩٩ (١٤٩)
وتبيين الظروف التى أُلجأته إلى ما وقع منه . إنكار المتهم ما أسند إليه ودوران (٢٣٣)
دفاعه على هذا الإنكار . كون الدفاع قد جاء على لسانه عرضاً وعلى سبيل (٢٦٤)
الفرض أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى . لا يعتبر دفاعاً جدياً تلزم المحكمة (٢٩٢)
بالرد عليه .

و ٢٨٣ (٣٧٦) ٣

و ٣٤٠ (٤٤٥) ٤

و ٣ (٦)

و ٢٧٧ (٥٤٥) ٥

رقم القاعدة الصفحة

أسباب الإباحة وموانع العقاب (تابع) :

دفاع شرعى (تابع) :

حالة الدفاع الشرعى . شرط التمسك بها . الاعتراف بالحادثة . إنكار ٣٥٩ (٤٦٣) ج ٣
المتهم . لا يكون للدفاع أساس إلا إذا كانت ظروف الواقعة نفسها ناطقة و ٣٠٤ (٣٩٥) ج ٤
بوجود حالة الدفاع الشرعى . يجوز عندئذ للمحامى أن يلفت المحكمة إلى هذه
الظروف . للمحكمة من تلقاء نفسها أن تستظهرها وتبنى عليها حكمها .

حالة الدفاع الشرعى . شرط التمسك بها . إنكار المتهم التهمة . تسليمه ٢٨٣ (٥٥١) ج ٥
فرضاً بوقوع الاعتداء منه . لا يعتبر منه تمكناً بقيام هذه الحالة .

حالة الدفاع الشرعى . قيامها . سرقة حقل . حصولها ليلاً من أكثر ٢٥٠ (٣٢٨) ج ٦
من شخصين . ضبط أحد المتهمين . إلقاؤه الشيء المروق . ضربه وإحداث
عاهة مستديمة به . تمسك صاحب الحقل بظرف الدفاع الشرعى . احتمال
أن المتهم كان يحمل سلاحاً مخبئاً . سبب معقول يبيح استعمال القوة دفاعاً عن
النفس والمال . يجب لنفى حالة الدفاع أن يثبت أن الضربة التى أحدثت العاهة
كانت بعد أن سقط المتهم السارق على الأرض .

حالة الدفاع الشرعى . قيامها . شرطه . يكفى صدور فعل يخشى منه ٤٨ (٦٧)
حصول الاعتداء . لا يشترط حصول الاعتداء بالفعل . كون الفعل يستوجب و ٢٣٤ (٣١٣) ج ٦
الدفاع . موكل لتقدير المتهم . تقدير المحكمة . لا حساب له . مثال .

حالة الدفاع الشرعى . شخص يحمل بندقية معدة لإطلاق النار . آخر ٧٠ (٨٩) ج ١
يحمل عصا . إبداء هذا الآخر مجرد رغبته فى تعقبه . حامل البندقية لا يعتبر
فى خطر داهم ليس فى الاستطاعة دفعه بشئ سوى القتل .

حالة الدفاع الشرعى . وفاة المجنى عليه . عدم تعيين الضربة التى أحدثت ٤٩١ (٦٣٥) ج ٦
الوفاة . قول الحكم إن ضربة واحدة كانت تكفى لرد الاعتداء . توقيع عقوبة
على المتهم تدخل فى نطاق العقوبة التى يصح توقيعها عليه جزاءً عن الضربات
التي وقعت منه . لا جدوى للمتهم من تعيين الضربة القاتلة .

رقم القاعدة الصفحة

أسباب الإباحة وموانع العقاب (تابع) :

دفاع شرعى (تابع) :

٦٣٦ (٤٦٠) ج٦ حالة الدفاع الشرعى . وفاة المجنى عليه . تعدد الضربات التى أوقعها المتهم بالمجنى عليه . ذكر المحكمة فى حكمها أن أول ضربة أوقعها هى مما يبيحه له القانون دفاعاً . حدوث الوفاة عن إحدى الضربات . عدم تعيين الضربة الأولى هل هى التى أدت إلى الوفاة أم هى إحدى الضربات الأخرى التى لم يكن لها دخل فى الوفاة . إدانة المتهم فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت . لا تصح . يتعين فى هذه الحالة استبعاد الضربة التى أدت إلى الوفاة .

٣٤٠ (٤٦٤) ج٦ حالة الدفاع الشرعى . نفى الحكم قيام هذه الحالة بناءً على ما ثبت لدى المحكمة من أن المتهم كانت لديه نية الانتقام من المجنى عليه . الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز .

١٣ (١٨) ج٥ حالة الدفاع الشرعى . متهمان . تعدى كل منهما على الآخر وتهديده بالقتل . مسارعة أحدهما إلى التنفيذ . لا تجعل الآخر فى حالة دفاع شرعى .

١٥٨ (٢٢٤) ج٦ حالة الدفاع الشرعى . نزاع بين اثنين . انتواء كل منهما على إثره الاعتداء على الآخر . تنفيذ كل منهما مقصده بضرب غريته . كلاهما معتد ومعاقب على فعلته . لا تفريق بين من ابتدأ ومن لم يبتدىء . انتفاء حق الدفاع الشرعى فى هذه الحالة .

٣٨٦ (٥٤٥) ج٤ حالة الدفاع الشرعى . إدانة المتهم فى جريمة ضرب بناءً على اعترافه . تضمن الاعتراف أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس . إغفال التحدث عن هذه الحالة . قصور .

١٠٢ (١٠٢) ج٢ حالة الدفاع الشرعى . الدفع بقيامها . يجب بحقه وقبوله أو استبعاده بنص خاص صريح . تمسك المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى وعدم بيانه الوقائع الدالة على ذلك . تقرير الحكم أن الجريمة وقعت مع سبق الإصرار عليها . هذا يعتبر نفيًا ضمنيًا لهذا الدفع . ظرف الدفاع الشرعى ينتفى مع قيام ظرف سبق الإصرار .

رقم القاعدة الصفحة

أسباب الإباحة وموانع العقاب (تابع) :

دفاع شرعى (تابع) :

دفاع عن النفس . استعمال حق الدفاع ضد معتد . رد المعتدى ١١٢ (١٣٢) ج ٢
بالاعتداء على صاحب الحق . لا يجوز له الاحتجاج بأنه إنما كان يدافع عن نفسه . مثال : دخول شخص في منتصف الليل منزل شخص آخر بوجه غير قانونى بواسطة التسلق وحاملاً سلاحاً . بقاؤه في المنزل محتجباً . صاحب المنزل يكون في موقف يسمح له حق الدفاع الشرعى عن نفسه وعن ماله . استعماله حقه . لا يجوز لهذا الأخير إذا رد بالاعتداء عليه أن يحتج بأنه إنما كان يدافع عن نفسه .

دفاع عن النفس . الدفاع عن الحرية لا يباح حيث يكون لتقييدها ٢٣٦ (٢٨٨) ج ٢
موجب قانونى . منهم محبوس حبساً قانونياً . اعتداؤه على من يكون قائماً بتنفيذ القانون للتخلص من الحبس . استحقاقه للعقاب . ليس له أن يحتج بمبدأ الدفاع الشرعى عن النفس .

دفاع عن النفس . حسن النية الذى يشترطه القانون بالمادة ٢١٢ ع ٢٣٥ (٢٨٧) ج ٢
في مأمور الضبطية القضائية أثناء قيامه بأمر بناءً على واجبات وظيفته كيلا تاج مقاومته بحجة استعمال حق الدفاع الشرعى . تقديره . موضوعى .

حالة الدفاع عن النفس . الدفع بقيامها . يجب تناوله بالعناية والتحجيص . ٤٢٠ (٥٢٨) ج ٣
إغفاله . يخل بالحكم . مثال . ٣٠ و (٢٩)

٣٣١ و (٤٢٩) ج ٤

١٣٤ و (٢٥٧)

٣٩٠ و (٦٤٧) ج ٥

حالة الدفاع عن النفس . استظهارها من وقائع تنتجها . لا تدخل ٤٠ (٣٦) ج ٤
لمحكمة النقض .

حالة الدفاع عن النفس . الدفع بقيامها . إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة ١٣٣ (١٢٨) ج ٤
النقض . متى يجوز ؟

رقم القاعدة الصفحة

أسباب الإيابة وموانع العقاب (تابع) :

دفاع شرعى (تابع) :

الدفاع عن النفس . هو عذر قانونى مبيح للفعل ومسقط للعقوبة . ١١٣ (١٣١) ج ١
الادعاء به . وجوب بحته والنكلم عنه .

دفاع عن المال . ترك مواش ترعى فى أرض الغير . اعتداء على المال . ٧٦ (٩٢) ج ١
رد هذا الاعتداء . يجب أن تكون القوة موجهة إلى رد الاعتداء . توجيهها إلى
صاحب المواشى توجيهاً لا يردده (إحداث عاهة به) . تعد لا دفاع عن المال .

دفاع عن المال . متى يجوز ؟ إذا كان ما ارتكبه المحنى عليه يعتبر جريمة ٢٢٤ (٤١٦)
من الجرائم المشار إليها بالمادة ٢/٢٤٦ ع . حيلولة المتهم بين المياه وأرض و ٢٤٧ (٤٤٩) ج ٥
المحنى عليه . محاولة المحنى عليه فتح السد الحائل . ضرب المتهم إياه . هذا المتهم
ليس فى حالة دفاع شرعى عن المال . مثال آخر .

دفاع عن المال . متى يبيح القتل ؟ تسلق جدار منزل ليلا . فيه كل ٤٣٧ (٥٧٢) ج ٦
معانى الدخول فى المنزل . يحمل بذاته قرينة الإجرام . يصح لصاحب الدار عده
اعتداءً على النفس أو المال يحق له رده . إطلاقه عياراً نارياً على المتسلق . إدانته
فى جريمة الشروع فى القتل دون تنفيذ دفاعه على أساس مفهوم المادة ٢٥٠ ع .
قصور .

دفاع عن المال . متى لا يبيح مقاومة مأمور الضبطية القضائية ؟ أمر من ٦١٩ (٧٦٨) ج ٦
النيابة بالهدم . قيام رجال البوليس بتنفيذه . اعتداء المتهم عليهم فى أثناء ذلك
دفعاً لعدوانهم . لا عقاب عليه . الهدم لا يجوز إلا بحكم قضائى . وجوب
بحث دفاع المتهم .

حدود الدفاع الشرعى . تجاوز حد الدفاع الشرعى . استخلاصه من ٦٨ (٦٢) ج ٤
وقائع الدعوى وظروفها . لا شأن لمحكمة النقض .

حدود الدفاع الشرعى . جنحة سرقة . خفي . قتله أحد السارقين ٤١٥ (٦٧٠) ج ٥
يقصد منه هو ومن معه من الفرار بالمسروق . تجاوز لحق الدفاع . اعتقاد

رقم القاعدة الصفحة

أسباب الإباحة وموانع العقاب (تابع) :

دفاع شرعى (تابع) :

المتهم أن القانون يخوله ارتكاب ما ارتكبه وأن هذا هو السبيل الوحيد لضبط اللصوص . عده معذوراً . وجوب معاقبته في حدود المادة ٢٥١ ع .

حدود الدفاع الشرعى . تجاوزها بحسن نية . المادة ٢٥١ ع . كل ٤٩١ (٦٣٥) ج ٦
ما تقتضيه ألا تبلغ العقوبة الواقعة في هذه الحالة الحد الأقصى المقرر للجريمة
التي وقعت . تطبيق المادة ١٧ ع . متى يتعين اعتبار المتهم معذوراً والنزول
بالعقوبة إلى ما دون الحد المقرر بالمادة ١٧ ع ؟ إذا كانت ظروف التجاوز
تقتضى ذلك .

اللجوء إلى رجال السلطة . منع الاعتداء على المال بطريقة أخرى غير ٢٦ (٣٨) ج ٥
دفعه بالقوة . تقديرها موضوعى .

اللجوء إلى رجال السلطة . متى يكون إمكان ذلك نافياً لحق الدفاع ٢٠٢ (٣٩٤) ج ٥
الشرعى عن المال ؟ إذا كان لدى المتهم من الوقت ما يكفي لاتخاذ هذا الإجراء .
دخول المجنى عليه أرض المتهم عنوة وتركه ماشيته ترعى الزرع القائم فيها .
مفاجأة المتهم إياه على هذه الحال . ضربه ليرده عن ماله . دفاع شرعى .

موظف . تعديه حدود وظيفته بسوء نية . يبيح حق الدفاع الشرعى . ٥٧٦ (٧١١) ج ٦
إدانة المتهم في جريمة التعدى على رجال البوليس ومقاومتهم . إثبات الحكم أن
ذلك كان بقصد إفلات شخص قبضوا عليه بغير حق . عدم تحدته صراحة عن
توافر حسن النية لدى رجال البوليس في هذا القبض . لا يصح العقاب في هذه
الحالة إلا عند توافر حسن النية لديهم .

نفي حالة الدفاع الشرعى بمقولة إن النزاع بين المعتدى والمعتدى عليه ٢٩١ (٣٨٨) ج ٦
يقوم على أرض كل يدعى حيازتها . قصور . يجب بحث الحيازة الفعلية لمن هى .

وسيلة المدافع لرد الاعتداء . تناسبها مع فعل الاعتداء . تقدير ذلك ٤٣٧ (٥٧٢) ج ٦
يكون بعد نشوء حق الدفاع وعلى أساس كون ما وقع من المدافع مبرراً
مبرراً تاماً فتحقق براءته أو جزئياً فيعد متجاوزاً حد حقه .

رقم القاعدة الصفحة

استجواب (ر . تحقيق) .

استئناف (ر . أيضاً : إثبات . حكم غيابي . عود . قوة الشيء المحكوم فيه . محاكمة . مرافعة . معارضة . وصف التهمة) :

رفع الاستئناف :

شكله . الشكل الذي رسمه القانون للاستئناف . هو وحده الدليل القانوني ٣٧٩ (٤٣٢) ج ١ على حصوله . الاستعاضة عنه بغيره مما قد يؤدي المراد أو يدل عليه . لا تغني . الدليل القانوني على حصول الاستئناف هو التقرير الذي يحرره موظف قلم الكتاب مثبتاً فيه حضور صاحب الشأن أمامه وطلبه تدوين إرادته استئناف الحكم . تقديم عريضة لقلم الكتاب أو للنيابة العامة ، أو إرسال خطاب من النائب العمومي أو أحد وكلائه لقلم الكتاب . لا يغني مهما تكن إرادة الاستئناف منصوصاً عليها فيه . ثبوت قصد الاستئناف من عمل آخر ولو متصلاً بقلم الكتاب ومن شأنه ألا يأتيه عادة إلا مرید الاستئناف كدفع المحكوم عليه الكفالة المقررة لوقف تنفيذ الحكم المراد استئنافه . لا يغني من باب أولى .

رفع الاستئناف يكون بتقرير كتابي يحرر في قلم كتاب المحكمة المختصة ٢٧٣ (٣٦٩) بتلقيه . تأشير عضو النيابة على الرول أو على ملف القضية بعبارة « يستأنف » و ٢٧٤ (٣٧٠) ج ٣ لا يكفي لاعتبار الاستئناف قاعماً .

وكيل محام . تقريره بالاستئناف نيابة عن المتهم بناءً على توكيل يبيح له ٣٦٤ (٦٢٦) ج ٥ ذلك . جوازه . المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ لا تمنع من ذلك . الاستئناف حق منوط بشخص الخصم .

توكيل محام في استئناف أي حكم يصدر ضد موكله . يخوله استئناف أي ١٢٥ (١٨٥) ج ٦ حكم يصدر ضده في أية دعوى ولو لم تكن معينة بالذات في سند التوكيل .

توكيل . عدم قبول الاستئناف شكلاً بمقولة إن المتهم حتى لو صح أنه ٥٢٦ (٦٦٥) ج ٦ مريض كان في استطاعته الاستئناف في الميعاد بتوكيل . خطأ . الطعن في الأحكام الجنائية من شأن الخصوم أنفسهم . إجازة التوكيل لهم هي من قبيل التيسير عليهم .

رقم القاعدة الصفحة

استئناف (تابع) :

رفع الاستئناف (تابع) :

- حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . استئنافه يشمل الحكم الغيابي الأول . ٣٤١ (٤٣٦) ج ٣
- حكم غيابي . عدم استئناف النيابة . معارضة المتهم فيه . الفصل في المعارضة ٤٩٠ (٦٣٠) ج ٦
- بوقف تنفيذ العقوبة . جواز استئناف هذا الحكم من النيابة . ليس للمحكمة الاستئنافية أكثر من أن تلغى وقف التنفيذ .
- حكم غيابي . استئنافه من النيابة . معارضة المتهم فيه . تعديله بناءً على ٢١٨ (٢٩٢) ج ٦
- المعارضة . سقوط استئناف النيابة . يجب عليها أن ترفع استئنافاً جديداً إذا كان لديها وجه للتظلم من الحكم الصادر في المعارضة .
- حكم غيابي قابل للمعارضة . استئنافه من النيابة . لا يجوز نظر الاستئناف ٣٠٤ (٤٠٤) ج ٦
- قبل انقضاء ميعاد المعارضة أو الفصل فيها إذا كانت قد رفعت .
- حكم غيابي . معارضة المتهم فيه . استئنافه من النيابة . وجوب وقف النظر ٦٢ (١٠٠) ج ٥
- في الاستئناف حتى يفصل في المعارضة . الحكم في موضوع الاستئناف قبل ذلك . باطل .
- حكم غيابي . معارضة المتهم فيه . استئناف النيابة إياه بالنسبة لتقدير ٣٠٤ (٥٧٩) ج ٥
- الكفالة أو بالنسبة إلى الموضوع . لا يجوز نظره قبل الفصل في المعارضة .
- حكم غيابي . المعارضة فيه . تجمله معلقاً إلى أن يقضى فيها . الحكم فيها ٣٧٤ (٤٢٣) ج ١
- بتأييد الحكم المعارض فيه . هذا التأييد إيذان بعدم تغير مركز الخصوم ٣١٩ (٤٢٨) ج ٢
- وباتصال القضاء الأول بالثاني واتحادهما معاً . استئناف النيابة للحكم الغيابي ٣٠٤ (٤٠٥) ج ٣
- الذي تأيد بالحكم الثاني . استئناف قائم . ينسحب أيضاً على الحكم الثاني بطريق التبعية وال لزوم وليس على النيابة أن تجدد . إلغاء الحكم المعارض فيه أو تعديله . يتعين على النيابة تجديد الاستئناف إذ الحكم الغيابي يكون قد حى واستبجع زواله زوال استئناف النيابة له .
- حكم غيابي بعدم قبول الاستئناف شكلاً . المعارضة فيه . يجب الفصل فيها ٢٢٧ (٣٠١) ج ٦
- من ناحية شكل الاستئناف . عدم صحة الحكم من هذه الناحية . يجب على المحكمة إلغاؤه والانتقال إلى موضوع الدعوى . للمحكمة في هذه الحالة فقط

رقم القاعدة الصفحة

استئناف (تابع) :

رفع الاستئناف (تابع) :

أن تتعرض للعقوبة . أمرها بوقف تنفيذ العقوبة على ظن أن الحكم صادر في موضوع الدعوى . خطأ . يتعين مع نقض هذا الحكم إعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته لنظر المعارضة فيه من جديد .

حكم غيابي . استئناف النيابة له . المعارضة فيه من المتهم . سقوط الحكم ١٦٤ (١٦٧) ج ١
الغيابي بمجرد صدور الحكم في المعارضة . سقوط استئناف النيابة . تشديد المحكمة الاستئنافية العقوبة على المتهم على اعتبار استئناف النيابة للحكم الغيابي قائماً ومنصباً على الحكم الصادر في المعارضة . لا يصح .

ميعاد الاستئناف :

الاعتذار عن تجاوزه . تقديره موضوعي . ٣٧٢ (٥١٤) ج ٤

٢٦٣ (٣٢٩) ج ٦

استئناف المتهم بعد الميعاد في حالة استئناف النيابة . لا يقبل . الاستئناف ٤٥٩ (٥٩٦) ج ٦
الفرعي غير جائز في المواد الجنائية .

تأجيل القضية لأول مرة في حضرة المتهم . على المتهم دون حاجة إلى إعلانه ٥١٦ (٦٥٥) ج ٦
أن يتتبع سير الدعوى من جلسة إلى أخرى حتى يصدر الحكم . إهماله في ذلك . استئنافه الحكم بعد الميعاد . لا يقبل . شأنه شأن من يعلن بالجلسة ثم لا يحضر .

حكم حضوري . ميعاد استئنافه بالنسبة إلى المتهم . يبدأ من يوم صدوره ٦٥ (٥٧) ج ٢
لا من يوم إعلانه .

حكم غيابي على متهم في جنحة . المعارضة فيه . حضور المعارض جلسة ٣٦٤ (٤١٤) ج ١
المعارضة الأولى . تأجيل دعوى المعارضة لجلسة أخرى تمت فيها المحاكمة في غيبة المعارض . الحكم الصادر في هذه الحالة . يعتبر حكماً غيابياً وإن كان مما لا تصح المعارضة فيه ويجب إعلانه للحكوم عليه . ميعاد استئنافه لا تحسب مدته إلا من تاريخ الإعلان . عدم الأخذ في المواد الجنائية بأحكام الحضور والغياب وثبوت الغيبة المقررة في المواد المدنية . المعول عليه في المواد الجنائية

رقم القاعدة الصفحة

استئناف (تابع) :

ميعاد الاستئناف (تابع) :

لمعرفة وصف الحكم إنما هو حضور المتهم جلسة المحاكمة وعدم حضوره فيها فيكون الحكم حاضرياً إذا حضرها وغيبياً إذا لم يحضرها ولو كان حضر جلسة أخرى سابقة عليها .

حكم غيابي على متهم في جنحة . المعارضة فيه . حضور المعارض جلسة ٩٧ (٩٤) ج ٢
المعارضة ومدافعتة عن نفسه وإتمام نظر الدعوى في هذه الجلسة . تأجيل النطق بالحكم لجلسة أخرى . الحكم فيها بتأييد الحكم الغيابي في غيبة المتهم عنها . حكم حضوري . ميعاد استئنافه يبدأ من يوم صدوره لا من يوم إعلانه . العبرة في اعتبار الحكم حاضرياً أو غيبياً هي بحضور المتهم وغيباه الجلسة التي تم محاكمته فيها .

حكم غيابي صادر في معارضة سواء في موضوعها أو باعتبارها كأن ٣٨ (٣٦)
لم تكن . ميعاد استئنافه يبدأ بالنسبة إلى المتهم من يوم صدوره بلا حاجة إلى ٩٠ (١٣٤) ج ٣
إعلانه . القول بإعلان الأحكام الغيابية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها . غير صحيح ٩٤ (٧٩)
على إطلاقه . هذا صحيح فيما يتعلق بالحكم الغيابي الصادر لأول مرة والجائزة و ١٢٥ (١١٧)
المعارضة فيه .

٢٦١ و (٣١٦) ج ٤

٥٣ و (٨٠) ج ٥

حكم غيابي في معارضة . استئنافه . عدم قبوله شكلاً على أساس أن ميعاده ٤٢٠ (٦٧٤) ج ٥
ابتداءً من يوم صدور الحكم . إثبات المحكمة في حكمها أن إعلان المعارض و ٥٨٤ (٧١٩) ج ٦
بالجلسة كان للنيابة لا لشخصه ولا في محل إقامته . لا يبدأ ميعاد الاستئناف في هذه الحالة إلا من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالحكم الصادر عليه غيبياً .

حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ميعاد استئنافه يبدأ من يوم صدور ٣٩٤ (٦٥٥) ج ٥
الحكم متى كان المحكوم عليه على علم بالجلسة التي صدر فيها . ٣٦٢ و (٥٠٠) ج ٦

قام المحاكمة في مواجهة المتهم . الحكم الصادر عليه . حضوري ولو ٦٥ (٦١)
لم يحضر جلسات تأجيل النطق بالحكم أو جلسة صدوره . ميعاد استئنافه يبدأ و ١٥٢ (١٤٤) ج ٤
من تاريخ النطق به .

رقم القاعدة الصفحة

استئناف (تابع) :

ميعاد الاستئناف (تابع) :

حكم بتأييد حكم غيابي معارض فيه . عدم إعلان التهم بالجلسة التي صدر ١٠٨ (٩٥) ج ٤
فيها وعدم حضوره بها . عدم علمه بصدوره . الميعاد غير مقيد بأي مبدأ ٢١٥ و (٤٠٦) ج ٥
لسريانه .

حكم غيابي . المعارضة فيه . إعلام المعارض وقت المعارضة باليوم الذي حدد ١٦٨ (١٥٣) ج ٤
لنظرها . إعلان المعارض بالحكم الغيابي مؤشراً عليه بميعاد آخر لنظرها
لاحق للميعاد الأول . تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة أولاً .
الحكم فيها باعتبار معارضته كأن لم تكن . استئناف هذا الحكم . لا يبدأ
من تاريخ صدوره .

حكم غيابي . يبدأ استئنافه من تاريخ اليوم الذي تكون فيه المعارضة غير ٢٨٧ (٣٦٥) ج ٤
مقبولة لا من تاريخ القضاء بعدم قبول المعارضة التي رفعت بعد الميعاد . استئناف
هذا الحكم بعد الميعاد القانوني محسوباً على ما تقدم . قضاء المحكمة خطأ
بقبوله شكلاً وفصلها في الموضوع . الطعن فيه من المحكوم عليه وحده .
قبول الطعن في الموضوع . لا ينقض الحكم إلا فيما قضى به في موضوع
الاستئناف . وجوب احترامه من جهة قضائه بقبول الاستئناف شكلاً .

حكم غيابي . المعارضة فيه . عدم حضور جلسة المعارضة . الحكم باعتبار ٣١٤ (٤١٠) ج ٤
المعارضة كأن لم تكن . استئنافه . دفع المستأنف أمام المحكمة بأنه كان مريضاً ٣٩٤ و (٦٥٥)
وتقديمه شهادة طبية . عدم الرد على دفاعه والقضاء بعدم قبول الاستئناف ٤١٧ و (٦٧٢) ج ٥
شكلاً . إخلال بحق الدفاع . دفاعه لو صح يترتب عليه أن ميعاد الاستئناف
لا يسرى في حقه من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن بل من
تاريخ علمه رسمياً بهذا الحكم .

حكم في معارضة . ميعاد استئنافه يبدأ من تاريخ صدوره لا من يوم ٢٦٣ (٣٣٩)
إعلانه . متى ترجع المحاكم الجنائية إلى أحكام قانون الرافعات ؟ عند خلو قانون ٤٦٩ و (٦١٣) ج ٦
تحقيق الجنايات من نص صريح .

حكم في معارضة . ميعاد استئنافه يبدأ من تاريخ صدوره لا من يوم ٤٦٩ (٦١٣)

رقم القاعدة الصفحة

استئناف (تابع) :

ميعاد الاستئناف (تابع) :

إعلانه . علة ذلك . علم المحكوم عليه بالحكم إما حقيقة أو اعتباراً . صدور و ٤٧٠ (٦١٣) ٦
الحكم في غيبة المعارض وفي جلسة لم يكن قد أعلن بها . ميعاد استئنافه لا يبدأ
إلا من اليوم الذي يثبت فيه علمه رسمياً بصدوره .

حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . متى يبدأ ميعاد استئنافه من يوم ٨ (٦) ٦
صدوره ؟ معارض . إعلانه لجلسة المعارضة إعلاناً صحيحاً . تخلفه عن الحضور
لسبب غير قهرى . محاسبته عن بدء ميعاد الاستئناف من يوم صدور الحكم .
صححة ذلك .

حكم في معارضة . إعلان المحكوم عليه بجلسة المعارضة لا في محل إقامته ٤٧٠ (٦١٣) ٦
بل للنيابة . القضاء بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه شكلاً لرفعه بعد الميعاد
محسوباً من يوم صدور الحكم . خطأ . إعلان التهم للنيابة . أثره .

حكم . صدوره في يوم كان يحمله التهم . دفع التهم بذلك . الميعاد لا يبدأ ١٥٧ (٢٢٣) ٦
في حقه إلا من يوم علمه رسمياً بصدوره . القضاء بعدم قبول استئنافه شكلاً
دون الرد على ما دفع به . قصور .

عدم رفع الاستئناف في الميعاد : الحكم بعدم قبوله شكلاً على أساس أن ٢٧٦ (٣٦٣) ٦
مرض التهم لم يكن لينعه من التقرير به في الميعاد . قصور .

القوة القاهرة مانعة من سريان مدته . ٤٤٣ (٥٤٩) ٣

متهم لم يعلم بأيام جلسات المحاكمة بطريقة الإعلام القانونية ، أو هو بعد ٣٨ (٣٦) ٣
إعلامه بهذه الطريقة حالت ظروف قهرية دون حضوره . استئناف الحكم
ولو بعد الميعاد . إثباته ما يدعيه من ذلك للمحكمة . يجب عليها قبول
الاستئناف شكلاً .

متهم كان يوم صدور الحكم الابتدائي محبوساً ولم تستحضره النيابة من ١٤٢ (١٩٥) ٣
السجن حتى يعلم بهذا الحكم علماً مباشراً . النيابة لم تعلنه ولم تخطر يوم صدور
الحكم بما يفيد صدوره . لا يجوز حرمانه من حق استئناف هذا الحكم

رقم القاعدة الصفحة

استئناف (تابع) :

ميعاد الاستئناف (تابع) :

ولو كان الاستئناف حاصلًا بعد الميعاد . حق الطعن في الأحكام . حق أساسي .
مناط سقوطه .

هذا الميعاد لا هوادة فيه . لا يقبل الاعتذار عن تجاوزه بعلة المرض مادام ١٤٣ (١٩٦) ج ٣
التوكيل فيه جائزاً ومادام المريض في وسعه التوكيل .

متهم منعه عذر قهري من التقرير بالاستئناف في ميعاده . عدم قبول ٣٥٣ (٦١٦)
استئنافه على أساس أنه كان عليه أن يوكل غيره . خطأ . العذر يمد الميعاد ٣٦٦ (٦٢٨) ج ٥ .
حق يزول .

متهم اعتراه عذر منعه من التقرير بالاستئناف في قلم الكتاب . توكيله ٣٦٠ (٦٢١) ج ٥ .
محامياً في ذلك . تأخر المحامي عن التقرير بالاستئناف إلى ما بعد قوات الميعاد
أو عدم تقريره به عقب توكيله مباشرة إذا كان الميعاد قد انقضى قبل ذلك .
لا يصح اعتبار أيهما كأنه حاصل من الموكل مادام عذر الموكل قائماً . التوكيل
لا يصح أن يكون له أثر فيما للموكل من الحق في امتداد ميعاد الاستئناف
بالنسبة له حتى يزول عذره .

مسجون . ميعاد الاستئناف . يجب عليه مراعاة الميعاد . نظام السجون ٤٥ (٤٢) ج ٤
يمكنه من ذلك .

معارضة . حكم في غيبة المعارض برفض المعارضة عن حكم غيابي . حكم ٣٧٧ (٤٣١) ج ١
غيابي وإن لم يذكر فيه وصفه . لا يبدأ ميعاد استئنافه إلا من يوم إعلانه .

نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ تحقيق . الغرض منه أنه كلما أصبحت ٣٨ (٢٦) ج ٣
المعارضة غير مقبولة لانقضاء ميعادها أو لأن الأحكام في ذاتها غير قابلة لها
ابتداء ميعاد الاستئناف .

يوم صدور الحكم . لا يحسب ضمن ميعاد الاستئناف . القواعد العامة ٣٧٠ (٤٧١) ج ٣
تقضى بعدم حساب هذا اليوم ضمن المواعيد المقررة للإعلان سواء أ كان في
المواد الجنائية أم في المواد المدنية . المادة ١٧٧ تحقيق . المقصود بها : أن ميعاد

رقم القاعدة الصفحة

استئناف (تابع) :

ميعاد الاستئناف (تابع) :

الاستئناف لا يتوقف سريانه على إعلان الحكم . استثناء حالة صدور الحكم غيبياً . لا يبدأ ميعاد الاستئناف إلا من اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة .

أحكام غير جائز استئنافها :

حكم بالتأديب الجمانى . المتهم الحديث السن هو الممنوع وحده من ٤٥٢ (٥٨٤) ج ٣
استئناف . حق النيابة فى استئنافه باق لها . ١٣٥٥ (١٣٠) ج ٤

حكم بإثبات تنازل المدعى عن دعواه المدنية . لا يجوز استئنافه . إثبات ٣٢٣ (٤٤١) ج ٢
المحكمة فى حكمها تنازل الوصى بصفته عن دعواه المدنية . إثبات هذا التنازل ليس حكماً بصحة الصلح الذى قدم الوصى ورقته للمحكمة ولا بصحة التنازل عن الحق الناشئة عنه الدعوى حتى يجوز له استئنافه بحجة أن المجلس الحسى لم يأذن فى الصلح . هو مجرد إثبات لواقعة حصلت فعلاً أمام المحكمة ، ومثل هذا الإثبات ليس من قبيل الأحكام التى تستأنف . تعيين المجلس الحسى وصياً للخصومة . ليس لوصى الخصومة أن يدخل فى الدعوى لدى المحكمة الاستئنافية .

حكم فاصل فى طلب رد قاضى محكمة جزئية . عدم قابليته للاستئناف . ٢٢٦ (٤١٧) ج ٥

حكم فيه خطأ فى أسبابه . قضاؤه بطلبات أحد الخصوم . مطالبة هذا الخصم ٣٥٧ (٦١٨) ج ٥
باستئنافه . لا تصح . استئنافه لا يقبل لعدم المصلحة .

نصاب الاستئناف :

تعدد الطلبات أو المدعين . الممول عليه فى تقدير النصاب هو السند الذى ١٠٥ (١٨٢) ج ٥
رفعت الدعوى بناءً عليه . المقصود بالسند . هو السبب الذى تتولد عنه المسؤولية وحق المطالبة .

تعدد المدعين بالحق الدنى . تعدد التهمين المدعى عليهم . مطالبته ١١٨ (٢٢٣) ج ٥
متضامين بمبلغ معين على سبيل التعويض عما وقع منهم من جرائم فى زمان

رقم القاعدة الصفحة

استئناف (تابع) :

نصاب الاستئناف (تابع) :

واحد ومكان واحد . حقهم في استئناف الحكم ما دام المبلغ الذى طلب يزيد على نصاب الاستئناف بغض النظر عن نصيب كل منهم .

متهم . الحكم الصادر عليه بتعويض فقط في مادة جنحة . حقه في استئناف ٣٥٣ (٣٩٦) ج ١
هذا الحكم مهما كان مقدار المدعى به من طالب الحق المدنى . المسؤول عن الحقوق المدنية والمدعى بالحق المدنى . يشترط لقبول الاستئناف المرفوع من أيهما زيادة المبلغ المدعى على النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى الحكم فيه نهائياً .

متهم حكم عليه بالتعويض مع تبرئته . التبرئة من الجريمة لا تنقله إلى صف ١٣٤ (١٦٧) ج ٢
المسؤولين عن الحقوق المدنية المشار إليهم بالمادة ١٧٦ تحقيق بل هو لا يزال محكوماً عليه ينتفع في الاستئناف من حيث جوازه وعدمه بالنص العام الوارد بالمادة ١٧٥ تحقيق . يجوز له استئناف الحكم من جهة التعويض ولو كان التعويض أقل من النصاب الجائز فيه الاستئناف .

تقرير القاضى الملخص :

الغرض منه . ندب قاض لتكميل الهيئة . قراءته التقرير الذى أعده ٣٤٢ (٤٤١) ج ٣
القاضى الذى جلس هو مكانه . لا شية فيه . ٤٠٠ (٥٦٦) ج ٤

٢١٨ (٤٠٩) ج ٥

٢٧٩ (٣٦٧) ج ٦

٤٠٣ (٥٠٨) ج ٣ تلاوته بحضور القاضى المقرر . تكفى .

تلاوته . قيام هيئة المحكمة بعمل تحقیقات تكميلية . عمل تقرير آخر . ١١ (١٧) ج ٥
لا مقتضى لذلك .

تلاوته . ثبوت حصول التلاوة في الجلسة بالحكم . خلو المحضر مما يدل ٤٧ (٦٧) ج ٦
على أنه لم يتل . لا تصح المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

عدم الإشارة فيه إلى واقعة من وقائع الدعوى . لا بطلان . ٢٣ (٢٩) ج ٥

رقم القاعدة الصفحة

استئناف (تابع) :

تقرير القاضى الملخص (تابع) :

فتح باب المرافعة بعد تلاوة التقرير . تغير هيئة المحكمة . يجب تلاوة ٢٧٩ (٣٦٧) ج ٦
التقرير من جديد . إغفال ذلك يبطل الحكم .

ماهية هذا التقرير . مجرد بيان يلم به القضاة بموضوع الدعوى المعروضة ٢١٨ (٢٥٨) ج ١
عليهم وما تم فيها من التحقيقات والإجراءات . ليس له شكل خاص . وقوع ٦ (٤) ج ٤
خطأ فيه . لا يترتب عليه أية نتيجة تلحق الحكم الصادر فى القضية .

وجوب وضع هذا التقرير بالكتابة وإلا بطل الحكم . عدم وجود ورقة ١٣٧ (١٧٤) ج ٢
التقرير فعلا يملف القضية . لا يصح فى هذا المقام الاعتراض بمفهوم نص
الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ تحقيق قولاً بأن الحكم ما دام ثابتاً فيه أن
هذا الإجراء قد استوفى فلا سبيل لجحده إلا بالنطق بالتزوير .

وجوب وضع هذا التقرير . تحريره على غلاف الدعوى . لا يعيب الحكم . ٣٤٢ (٦٠٨) ج ٥
محكمة استئنافية (ر . أيضاً : مراقبة البوليس . معارضة . وصف
التهمة) :

وظيفة المحكمة الاستئنافية . إعادة النظر فى موضوع الدعوى وإصلاح ٣٤٥ (٤٧٢) ج ٦
ما يكون من أخطاء .

حكم ابتدائى خال من ذكر ألفاظ السب ومحيل فى بيانها على محضرى ١٨٤ (٢٤٠) ج ٢
التحقيق والجلسة . بطلانه . المحكمة الاستئنافية تملك تصحيح هذا البطلان
بإيراد ألفاظ السب فى صلب حكمها .

انتزاعها دعوى الحق المدنى المحكوم بعدم قبولها من قاضى الدرجة ١٧٧ (١٩٢) ج ١
الأولى . لا يجوز . قبول المدعى المدنى ذلك منها وتنازله ضمناً عن الانتفاع
بالدرجة الأولى . هذا يترتب لحصمه حقاً هو صحة حكم المحكمة الاستئنافية
فى الموضوع المدنى الذى بينهما .

رقم القاعدة الصفحة

استئناف (تابع) :

محكمة استئنافية (تابع) :

تحقيق . طلب المتهم إلى المحكمة الاستئنافية إجراء تحقيق (مضاهاة ٦ (١٥)
أو معاينة أو سماع شهود نفي) . هي غير ملازمة بإجابه إليه . المحكمة ١٨٤ و (٢٢٤) ج ١
الاستئنافية لا تصدر إلا عما تراه .

تصديها لموضوع الدعوى قبل أن تقول محكمة الدرجة الأولى كلمتها فيه . ٣٦٢ (٤٦٥) ج ٣
لا يجوز . ٥٦ و (٥٣) ج ٤

تعارض حكمها مع القضاء الابتدائي بالنسبة إلى من لم يرفع ضدهم ٦١١ (٧٤٨) ج ٦
استئناف . لا يهم . القضاء ابتدائياً بإدانة متهم في إخفاء مسروقات وبراءة
المتهمين في السرقة . استئناف النيابة الحكم بالنسبة للمحكوم عليه في الإخفاء
وحده . القضاء استئنافاً بإدائته . لا مانع .

متهم اتهم بجريمتين . حكم محكمة الدرجة الأولى بالعقوبة في كل منهما . ٢٦٧ (٣٣١) ج ٢
حكم المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي وتبرئة المتهم مما أسند إليه .
هذا الحكم بصيغته العامة هذه يعتبر صادراً في التهمتين ولو كانت المحكمة
لم تتناول في أسباب حكمها إلا إحداها . لا يجوز للنيابة تقديم الدعوى ثانية
إلى المحكمة الاستئنافية ولا يجوز لهذه أن تعيد النظر في موضوع التهمة التي
أهملت الإشارة إليها في الأسباب .

حكم غيابي . استئناف النيابة إياه . المعارضة فيه من المتهم . ظهور قرائن ١٠١ (٩٦) ج ٢
أمام المحكمة عند نظر المعارضة تدل على أن الواقعة جناية . لا يجوز لها أن
تحكم بعدم اختصاصها . حكمها بعدم الاختصاص . استئناف المتهم إياه . تبين
المحكمة الاستئنافية خطأ . لا يصح لها معالجة هذا الخطأ بتعديل الحكم
المستأنف وتأييد الحكم الغيابي بل يتعين عليها إلغاء الحكم المستأنف وإعادة
القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتنظر المعارضة وتقضي فيها موضوعاً . استئناف
النيابة للحكم الغيابي يبق قائماً في حالة تأييد المحكمة الجزئية لحكمها الغيابي
وإنما يسقط إذا قضت في المعارضة إما بتخفيف العقوبة أو بالبراءة . لا مانع

رقم القاعدة الصفحة

استئناف (تابع) :

محكمة استئنافية (تابع) :

يمنع النيابة في استئنافها هذا إن بق قائماً أو في الاستئناف الذي عمله في حالتي التخفيف أو البراءة أن تطلب من المحكمة الاستئنافية الحكم بعدم الاختصاص كما لا مانع يمنع المحكمة في هذه الأحوال أن تقضى به من تلقاء نفسها ما دام استئناف النيابة يجيز على وجه العموم للمحكمة الاستئنافية أن تتشدد في معاملة المتهم بما لم تتشدد به محكمة أول درجة (١) .

الحكم لدع مدني على متهمين بالتعويض مع العقوبة . عدم النص فيه على ٣٢ (٢٦) ج ٢
التضامن . استئناف المتهمين دون المدعي المدني . الحكم استئنافاً براءة المتهمين عدا واحداً منهم وإلزامه بحجز من التعويض يزيد على ما كان يصيبه من المبلغ المحكوم به ابتدائياً . حكم باطل لصدوره بأكثر مما كان يخصه فيما صدر به الحكم الابتدائي في حين أن الاستئناف رفع من الدعوى بالحق المدني . يجب تصحيح هذا الحكم يجعل التعويض مساوياً لما استحق عليه بالحكم الابتدائي .

حكم غيابي على متهم بالعقوبة . المعارضة فيه . طلب النيابة تأييد الحكم ٦٧ (٥٨) ج ٢
المعارض فيه . قضاء المحكمة بالبراءة . استئناف النيابة حكم البراءة . إلغاء الحكم استئنافاً . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تقضى بعقوبة أشد من التي كان قد حكم بها غيابياً .

حكم غيابي بإدانة متهم . معارضته فيه . الحكم بعدم قبول المعارضة لرفعها ١٠٨ (١٢٥) ج ٢
بعد الميعاد . استئناف هذا الحكم الأخير . طلب النيابة الحكم بعدم قبول الاستئناف . تناول المحكمة الاستئنافية موضوع الدعوى وحكمها براءة المتهم من التهمة . خطأ لتخطيها حكم رفض المعارضة المستأنف لديها ونظرها موضوع الدعوى دون أن يكون مطروحاً أمامها . كان يجب عليها أن تقتصر

(١) أخذت هنا قاعدة لم يرد لها ذكر فيما استخلص من القواعد تحت هذا الرقم بالجموعة ولكنها واردة في آخر الحكم وهو منشور برمته بالجزء الثاني ص ١٠١ وما بعدها .

استئناف (تابع) :

محكمة استئنافية (تابع) :

على بحث حكم عدم قبول المعارضة والفصل فيما إذا كان للمتهم وجه في استئنافه أم لا . إن وجدت أن له وجهاً ألفت الحكم وأعادت القضية للمحكمة الأولى لتسير في نظر المعارضة وإن لم تجد أيديت الحكم ، وفي هذه الحالة إذا كان المتهم لم يستأنف الحكم الغيابي فيصبح نهائياً بالنسبة إليه . وإذا كان استأنفه فينظر استئنافه على حدة ويقضى فيه بما يستحقه .

حكم ابتدائي بعدم جواز الإثبات بالبينة وبراءة المتهم مع رفض الدعوى ٢ (٢) ٦٠
المدنية . استنفاد المحكمة الابتدائية سلطتها . حكم المحكمة الاستئنافية بجواز الإثبات بالبينة . يجب عليها أن تسمع الشهود وتفصل في الدعوى . لا يجوز لها إعادة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية .

حكم محكمة الجنج في جناية لم تحول إليها طبقاً لقانون ١٩ أكتوبر ٢٧٦ (٣٤١) ٢٠
سنة ١٩٢٥ . استئناف المتهم وحده . قضاء المحكمة الاستئنافية بعقوبة الحكم الابتدائي . حكم غير باطل . كان على المحكمة الاستئنافية أن تقرر بوقوع الجناية وتصفها الوصف القانوني وتذكر مادة القانون المنطبقة عليها .

حكم غيابي ابتدائي . عدم استئناف النيابة . الحكم الصادر في المعارضة ٥٢٣ (٦٥٩) ٦٠
بتعديله إلى أخف . استئنافه من النيابة . ليس للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم الاختصاص على أساس أن الواقعة جناية أو أن تتجاوز العقوبة المحكوم بها غيابياً .

حكم بسقوط الدعوى . هو حكم في موضوعها . استئنافه . إلغاؤه استئنافاً . ٤١٣ (٥٤٤) ٦٠
يجب على المحكمة الاستئنافية أن تنظر في الموضوع وتفصل فيه . لا يجوز لها رد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى .

حكم غيابي على متهم بالعقوبة . معارضته فيه . عدم استئناف النيابة إياه . ٢٧٩ (٣٤٧) ٢٠
الحكم في المعارضة بإلغائه وبراءة المتهم . استئناف النيابة حكم البراءة . ليس للمحكمة الاستئنافية أن تشدد العقوبة التي كان مقضياً بها غيابياً . عدم استئناف

رقم القاعدة الصفحة

استئناف (تابع) :

محكمة استئنافية (تابع) :

النيابة للحكم الغيابي يجعل هذا الحكم نهائياً في حقها بالنسبة للإدانة ومقدار العقوبة بحيث لو عارض فيه المتهم وتأيد لا يكون لها وجه في استئناف الحكم الصادر بالتأيد .

حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . استئنافه من المتهم . قضاء المحكمة ٢٥٩ (٣٤٥) ج ٣
الاستئنافية بتأييد الحكم الصادر في الموضوع . طعن المتهم وحده فيه . نقضه خلوه من بيان الواقعة وإعادة القضية إلى المحكمة للحكم فيها ثانية . قضاؤها بتأييد الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن وعدم تعرضها لموضوع الدعوى . حكم خاطيء لإخلاله بحق اكتسبه المتهم هو نظر الاستئناف الحاصل منه موضوعاً . ليس للمحكمة الاستئنافية أن توجه استئنافه وجهة غير التي تقررت له من قبل في ذات الدعوى .

استئناف من المسؤول بالحقوق المدنية . قضاء المحكمة باستبعاد القضية ٥٨٦ (٧٢٤) ج ٦
من الرول لعدم دفع الرسوم . يجب عليها متى ثبت أن الرسم دفع أن تفصل في الاستئناف .

استبعادها ظرفاً مشدداً كسبق الإصرار كانت اعتبرته محكمة الدرجة ٣ (٢) ج ٣
الأولى . تأييدها العقوبة المقررة بها ابتدائياً جائز ولو كان الاستئناف من المتهم وحده ما دامت هذه العقوبة داخلة في نطاق المواد التي طبقتها .

معاملة المحكمة الاستئنافية للمتهم بالمادة ٤٨ ع دون طلب من النيابة ٢٦٧ (٣١٠) ج ١
وعدم ورود ذكر لها في الحكم الابتدائي . لا تخل بحكمها ما دامت النيابة قد استأنفت الحكم الابتدائي .

استئناف النيابة . عدم تقيد المحكمة الاستئنافية بأى قيد تضعه النيابة ٩ (٧) ج ٣
في تقرير الاستئناف حتى القيد الذي يكون ظاهر مفهومه أنه يجعل الاستئناف ١٩٨ (٢٠٣)
معلقاً على شرط فاسخ ولو تحقق هذا الشرط . المحكمة لا تقيد بما ورد في ٢١٢ (٢٢٤) ج ٤

رقم القاعدة الصفحة

استئناف (تابع) :

محكمة استئنافية (تابع) :

تقرير الاستئناف إلا في صورتين : تعدد التهم المحكوم فيها وقصر الاستئناف و٤٠١ (٦٥٨) ج ٥
على الحكم الصادر في بعضها ، وتعدد المتهمين وقصر الاستئناف على بعضهم .
وجه هذا التقييد .

اقتصار النيابة في استئنافها على طلب تغير وصف التهمة واعتبار المتهم ١٩٨ (٢٠٣) ج ٤
فاعلاً لا شريكاً فقط . هذا لا يحد من سلطة المحكمة الاستئنافية في نظر
الموضوع والحكم فيه بما تراه في حدود القانون .

استئناف النيابة . اقتصارها في تقرير الاستئناف على طلب الحكم بعدم ٤٠١ (٦٥٨) ج ٥
اختصاص المحاكم الأهلية . اختصاص المحكمة . تشديد العقوبة . لا مانع .

سؤال المتهم أمام المحكمة الاستئنافية عن تهمته . ليس بواجب . على المتهم ٥٠ (٥٧)
أن يبين هو وجه استئنافه . ٧٥٩ (١٠٨) ج ٣

شريك . محاكمته استئنافياً قبل نظر معارضة الفاعل الأصلي ابتداءً . ٤٠٣ (٦٥٩) ج ٥
لا مانع .

طلب النيابة أمام المحكمة الاستئنافية لأول مرة تطبيق المادة ٤٢ من ٢٥٢ (٣٣٢) ج ٣
قانون المحدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . تطبيقها دون لفت الدفاع . لا تريب
على المحكمة فيه . هذا الطلب لا يتضمن تهمة جديدة ولا وصفاً جديداً للتهمة
وكان للمحكمة الجزئية أن تقضى به من تلقاء نفسها . هذا الحق ينتقل إلى
المحكمة الاستئنافية بمجرد استئناف النيابة للحكم الابتدائي .

عقوبة . للمحكمة الاستئنافية أن تبقى العقوبة المحكوم بها ابتداءً على ٥١ (٥٨) ج ٣
حالتها مهما استبعدت من الظروف وأوجه الاتهام ما دامت المادة التي طبقها
على التهمة التي استبقتهما تنسج لمثل هذه العقوبة .

لها أن تنظر الدعوى بكامل حريتها وتقدر عناصرها كما ترى . لا تقييد ٤٦٠ (٦٠٣) ج ٦
إلا بمقدار العقوبة إذا لم يكن ثمة استئناف من النيابة . أدلة كانت مطروحة

رقم القاعدة الصفحة

استئناف (تابع) :

محكمة استئنافية (تابع) :

على محكمة الدرجة الأولى ولم تأخذ بها وأصدرت في شأنها حكماً خاصاً .
للمحكمة الاستئنافية أن تستند إليها في تأييد الحكم . تفتيش قضت محكمة
أول درجة ببطلانه . اعتماد المحكمة الاستئنافية على الدليل المستخلص منه بناءً
على ما رأته من صحة التفتيش . لا تريب عليها .

يجب عليها أن تفصل في الموضوع بناءً على ما تراه . قولها إن المحكمة ٥١٧ (٦٥٦) ج ٦
الابتدائية هي صاحبة التقدير الصحيح للفعل الذي وقع وعدته هي إهانة لها .
خطأ .

أثر الاستئناف :

الاستئناف يطرح الوقائع المرفوعة بها الدعوى على المحكمة الاستئنافية . ٣٥٧ (٦١٨) ج ٥
ارتباط محكمة الدرجة الثانية بالوقائع التي أوردتها محكمة الدرجة الأولى . لها
مع ذلك إذا أخطأت محكمة الدرجة الأولى في واقعة الدعوى أو استبدلت بها
واقعة أخرى أن ترجع الأمور إلى نصابها وتفصل في الموضوع الذي رفعت به
الدعوى . رفع الدعوى على متهم لتبديده عقد بيع . القضاء ابتدائياً ببراءته
بناءً على أن هذا العقد لم يكن عقد بيع وإنما كان عقد تبرع وإلزامه بتعويض .
قضاء محكمة الدرجة الثانية عليه بالتعويض على أساس أن العقد بيع وأنه بدده .
لا خطأ ولو كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده .

الاستئناف يطرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ولو كان مرفوعاً ٣٥٢ (٤٨٧) ج ٦
من المتهم وحده . للمحكمة الاستئنافية أن تعطى الواقعة الثابتة بالحكم وصفها
القانوني الصحيح . تطبيقها على الواقعة مادة غير التي طلبت النيابة تطبيقها .
لا يطنن في حكمها ما دامت هي لم توجه إلى المتهم أفعالا جديدة ولم تشدد
عليه العقاب .

استئناف المتهم وحده . سلطة المحكمة الاستئنافية . اعتماد النيابة في طلب ٦٩ (٦٣) ج ٤
تأييد العقوبة على كل الأدلة التي كان يجوز لها الاستناد إليها لدى محكمة الدرجة

رقم القاعدة الصفحة

استئناف (تابع) :

أثر الاستئناف (تابع) :

الأولى حتى ما كان قد استندت إليه فعلا ورفضته تلك المحكمة . استخلاص المحكمة الاستئنافية من الوقائع أدلة أخرى غير التي ذكرها الحكم المستأنف والاعتماد عليها في إدانة المتهم . جوازه . محضر تفتيش . قضاء محكمة الدرجة الأولى بطلانه . اعتبار محكمة الدرجة الثانية إياه صحيحاً . لا مخالفة في ذلك للقانون .

استئناف التهم وحده . حكم المحكمة الاستئنافية بعدم الاختصاص لكون ٦٠٤ (٧٣٧) ج ٦ الواقعة جناية . لا يصح .

استئناف التهم وحده . العقوبة المقررة بها عليه . لا يجوز لمحكمة الاستئناف ٣ (١٤) ج ١ أن تعداها . حرية المحكمة في تقدير جميع العناصر الأخرى الخاصة بالعقوبة و ٩ (٧) المستأنف بسببها . قضاؤها بالبراءة من بعض التهم التي اعتبرها الحكم و ١٠٩ (١٧٢) ج ٣ الابتدائي ثابتة وحكم فيها جميعاً بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ ع . متى يكون لها في هذه الحالة أن تؤيد العقوبة المحكوم بها ؟

حكم ابتدائي بوضع التهم تحت مراقبة البوليس وعدم تعيين أجل لهذه ٤٦٠ (٥٩٣) ج ٣ المراقبة . استئناف التهم وحده . على المحكمة الاستئنافية تصحيح الحكم بتحديد مدة المراقبة . عدم تصحيحه بمقولة إن ذلك فيه إساءة لمركز التهم . لا يصح .

حكم ابتدائي بوضع شخص تحت مراقبة البوليس في حين أنه كان يجب ٤٤٥ (٥٨٠) اتقضاء بالمراقبة الخاصة . استئنافه من التهم وحده . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية و ٤٥٣ (٥٨٥) ج ٣ إلغاؤه وتبرئة المتهم بدعوى أنه قضى بنوع من المراقبة لم يقرره القانون . الواجب تأييد الحكم الابتدائي ما دامت النيابة لم تكن استأنفته .

حكم ابتدائي لم ينص فيه على أن مدة وقف التنفيذ تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً . على المحكمة الاستئنافية أن تنص في حكمها على ذلك ولو كان الاستئناف من التهم وحده .

رقم القاعدة الصفحة

استئناف (تابع) :

أثر الاستئناف (تابع) :

استئناف المتهم الحكم قبل استئناف النيابة . لا يمنع المحكمة من تشديد ١١٩ (١٤٥) ج ١ العقوبة .

استئناف المتهم وحده . شخص . إنذاره مشتبهاً فيه . ارتكابه سرقة . ٣٣٧ (٣٨٢) ج ١ اتهامه بالسرقة وبالعود للاشتباه لارتكابه السرقة رغم إنذاره مشبوهاً . حكم محكمة الدرجة الأولى عليه بالحبس شهرين في السرقة وبوضعه تحت مراقبة البوليس في التهمة الثانية . استئنافه وحده الحكم . القضاء استئنافاً بالاكتفاء بالحبس شهراً مع إدائته في التهمتين . طعن النيابة في هذا الحكم . العقوبة المقررة قانوناً للتهمة الثانية هي المراقبة الخاصة وكان واجباً الحكم بها . محكمة النقض تكتفي في تصحيح الحكم بالمراقبة العادية البسيطة التي حكمت بها المحكمة الجزئية إذ الاستئناف كان من المتهم وحده .

استئناف المدعى بالحق المدني في دعاوى الجنع . لا يطرح أمام المحكمة ١٧٦ (١٨٥) ج ١ الاستئنافية إلا الدعوى المدنية في حدود ما هو متأنف من الأحكام الصادرة ١١٨ (٢٢٣) ج ٥ فيها . حكم من محكمة أول درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها مخالفة . استئناف المدعى المدني وحده هذا الحكم . عدم استئناف النيابة . حكم المحكمة الاستئنافية باعتبار الدعوى جنحة . باطل . وجوب اعتبار حكم محكمة الدرجة الأولى نهائياً . اتزاع المحكمة موضوع الدعوى العمومية والمدنية في بعض الأحوال والفصل فيهما . ليس في القانون نص بذلك .

استئناف النيابة . يعيد الدعوى برمتها لحالتها الأصلية . سلطة المحكمة ٣٩ (٦٥) ج ١ في تقدير الدعوى وأدلتها والعقوبة ومبلغها التقدير الذي تراه . تشديدها و ٩ (٧) ج ٣ العقوبة . المحكمة غير ملزمة بإبداء أسباب لذلك .

استئناف النيابة . بناؤه على أسباب ما . لا يقيد بها بتلك الأسباب عند ٤٨٥ (٦١٠) ج ٣ المرافعة في الدعوى . استئنافها الحكم لعدم ورود صحيفة سوابق المتهم لاحتمال أن يتبين منها عند ورودها أن المتهم عائد . لا يمنعها من طلب تشديد العقوبة حتى ولو اتضح من صحيفة السوابق عدم وجود سوابق له .

رقم القاعدة الصفحة

استئناف (تابع) :

أثر الاستئناف (تابع) :

استئناف النيابة . تشديد المحكمة الاستئنافية العقوبة على المتهم على اعتبار ١٦٤ (١٦٦) ج ١
استئناف النيابة للحكم الغيابي قائماً ومنصباً على الحكم الصادر في المعارضة .
لا يصح .

استئناف النيابة . لا يستفيد منه المدعى بالحق المدني . الحكم ابتدائياً ٢٢ (١٥) ج ٢
بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية . استئناف النيابة دون المدعى بالحق
المدني هذا الحكم . لا يجوز الحكم بالتعويض لهذا الأخير ولو قضى استئنافاً
بقبول الدعوى . تحريك الدعوى العمومية بالدعوى المدنية المرفوعة مباشرة
من المدعى بالحق المدني . للنيابة العمومية أن تسير في الدعوى إلى النهاية غير
متقيدة بسلوك المدعى المدني وتصرفه في دعواه . الحكم ابتدائياً بعدم قبول
الدعويين المدنية والجنائية . يجوز للنيابة — حتى لو كانت فوضت الرأي
للمحكمة الابتدائية — أن تستأنف هذا الحكم .

استئناف النيابة وحدها . مرافعة المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة ٣٨٥ (٥٢٣) ج ٦
الاستئنافية لتأييد الحكم الصادر له بالتعويض وإن لم يكن قد استأنفه .
جوازها . تسليم المتهم بالبلغ المقضى به ابتدائياً . لا يمنع من هذه المرافعة .

استئناف النيابة . لا تأثير له في الدعوى المدنية . مدع بحقوق مدنية . ٤٤٣ (٥٧٨) ج ٦
عدم رفعه استئنافاً عن الحكم الصادر في دعواه برفضها . لا يجوز للمحكمة
الاستئنافية عند قضائها بالإدانة أن تحكم للمدعى بتعويض على المتهم .

استئناف النيابة وحدها . زيادة مبلغ التعويض المحكوم به للمدعى بالحقوق ٣٨٥ (٥٢٣) ج ٦
المدنية عما هو محكوم به ابتدائياً . خطأ . وجوب إرجاع المبلغ إلى القدر
المقضى به ابتدائياً .

حكم ابتدائي ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهم . استئنافه من ٥٧٧ (٧١٢) ج ٦
المدعى بالحق المدني . المحكمة الاستئنافية لا تملك أن تعيد القضية إلى محكمة
الدرجة الأولى . حقها في بحث موضوع الدعوى المدنية والفصل فيها فيما
يتعلق بحقوق المدعى المدنية .

رقم القاعدة الصفحة

اشتباہ (ر . متشردون ومشتبه فيهم) .

اشتراك — ٣٩ — ٤٤ ع (ر . أيضاً : اتفاق جنائي . تزوير . تعدد

التهمين . حكم « بيان الواقعة » . خطف . سقوط الدعوى . عقوبة .
فاعل أصلي . قتل عمد . مسؤولية مدنية . وصف التهمة) :

الجرائم شخصية لا تعدى مسؤوليتها فاعليها إلى الغير ممن لم يثبت ٢٦١ (٣٠٧) ج ١
اشتراكهم فيها بطريق من طرق الاشتراك القانونية . تاجر . معاقبته لأن
العامل الذي عنده باع بضاعة مغشوشة . لا يصح ما لم يثبت اشتراك هذا التاجر
معه فعلاً .

الاشتراك . مناطه . علاقة المتهم بذات الفعل المكون للجريمة . لا بأشخاص ٢١٦ (٢٨٧) ج ٦
من ساهموا فيها معه .

شخص تدل الوقائع الثابتة بالحكم على أنه هو صاحب المصلحة في جريمة ١١٧ (١٣٤) ج ٢
الشروع في القتل ، وأنه كان مسراً للضغينة فاستعان بآخرين على ارتكاب
الجريمة ، وأنه مرقيل الحادثة مع أحد الفاعلين الأصليين . هذا البيان دال
على الاشتراك في ارتكاب الجريمة بطريق الاتفاق وعلى أن الجريمة قد وقعت
بناءً على هذا الاتفاق . يجب على محكمة النقض اعتباره شريكاً .

الاشتراك بالاتفاق والتحريض . قد لا يظهر في الخارج بأعمال مادية . ١٧٢ (٢٢٣)
يكفى أن تكون المحكمة قد عللت ما استنتجته من وجود الاتفاق والتحريض ٢٢٣ (٢٧٦) ج ٢
بطريقة تسوغ اعتقادها بحقيقة حصوله . ليس من الواجب أن يشتمل الحكم ٢٩٦ (٤٠٠)
على الوقائع المكونة له . التعبير عن تهمة الاشتراك في بعض مواطن الحكم ٢٩٩ (٤٠٣)
بدون ذكر لفظ الاشتراك . لا ينقص من قيمة الحكم ما دام هذا الاختصار ٤٣٧ (٥٤٦) ج ٣
في التعبير لا يخل بالمعنى المقصود . مثال .

اشتراك بالاتفاق . لا يلزم بيان وقائع خاصة لإفادته غير ما يبين من ٢٨٩ (٣٥٨) ج ٢
الوقائع المفيدة لسبق الإصرار .

اشتراك بالاتفاق . الاتفاق لا يستلزم حتماً عملاً إيجابياً من جانب ٢٩٩ (٤٠٣) ج ٣
الشريك . مثال .

رقم القاعدة الصفحة

اشتراك (تابع):

اشتراك بالاتفاق . مقتضاه . اتحاد نية الشركاء على ارتكاب الفعل المتفق ٣١١ (٢٧٢) ج ٣
عليه . هذه النية إما أن تثبت بالدليل المباشر وإما أن تستخلص من وقائع
الدعوى . استخلاصها من وقائع لا تنتجها . لا يصح . مثال .

الاشتراك بالاتفاق على استعمال ورقة مزورة بطريقة تقديمها في دعوى ٢٧٥ (٣٣٣) ج ٤
مدنية توصل لإثبات حق لا وجود له . هذا يتناول كل النتائج الحتمية التي
يقتضيها تقديم الورقة كمستند في الدعوى من التمسك بها مع استمرار هذه
الحالة إلى أن تنقطع بانتهاء الدعوى أو بتنازل صريح عن الورقة .

اشتراك حاصل بين المتهمين . اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة لهذا ١٠٧ (١١٩) ج ٢
الاشتراك . موضوعي . لا رقابة لمحكمة النقض ما دام أنه ليس ثمة شذوذ
عن حكم القانون .

الاشتراك في جريمة القتل بطريق الاتفاق أو بغيره . قد يكون وليداً ٣٢٦ (٤٢٣) ج ٤
للحظة التي تلاها وقوع الجريمة . لا يتحتم أن يكون وليد سبق إصرار .
لا تعارض بين اتفاق سبق الإصرار وبين اتواء المتهمين لحياة قتل المحقق عليه
عند ما رأوه يمر بهم واتفاقهم على ذلك في هذه اللحظة ذاتها .

الاشتراك لا يتكون إلا من أعمال إيجابية . أعمال التحريض والاتفاق ٥٨٣ (٧١٩) ج ٦
لا تكون اشتراكاً إلا إذا كانت سابقة على الجريمة . أعمال المساعدة لا تعد
اشتراكاً إلا إذا كانت سابقة أو معاصرة للجريمة . لا اشتراك بأعمال لاحقة .
اتحاد نية الشركاء على ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية أمر داخلي
نفسي . الاستدلال على الاشتراك بطريق الاستنتاج واستخلاص حصول
التحريض من أعمال لاحقة للجريمة . جاز .

أشخاص أربعة ألقوا بنتاً على الأرض وأمسكوها من يديها ورجليها . ٢٠٤ (٢٦٥) ج ٢
اثنان منهم طعناها بميدية في ساعدها وغذها حتى تمكن آخر من إزالة بكارتها
بإصبعه . هذه الأفعال تكون الفعل الأصلي لجريمة هتك العرض بالإكراه
لا الاشتراك فيها . كل منهم فاعل أصلي في هذه الجريمة .

رقم القاعدة الصفحة

اشتراك (تابع) :

تحرّض . كون المحرض له سلطة على المحرّض تجعله يخضع لأوامره . ٢٦٣ (٣٠٨) ج ١
لا يلزم . يكفي أن يصدر من المحرض من الأفعال والأقوال ما يهيج شعور
الفاعل فيدفعه إلى الإجرام .

تحرّض . استخلاصه من مجرد الشبهات التي تقوم لدى القاضي . جوازها . ٣٥٤ (٤٥٦) ج ٣

تعدد المتهمين وتعدد الجرائم الثابتة عليهم . ثبوت سبق إصرارهم عليها . ١١٤ (١٣٢) ج ٢
فعل كل جريمة من هذه الجرائم لا يمكن تصور وقوعه إلا من فاعل بعينه .
عدم الاهتمام إلى معرفة الفاعل الأصلي لكل جريمة . لا تصح نسبة الفعل
الأصلي لكل واحد منهم لأن هذه النسبة تكون مشكوكا فيها . وجوب
اعتبارهم جميعاً شركاء بالاتفاق في كل من هذه الجرائم إذ الاشتراك هو القدر
المتيقن في حق كل منهم . لامانع في القانون يمنع من عقاب الشريك إذا كان
الفاعل الأصلي مجهولاً ، كما لا مانع من اعتبار الشخص شريكاً فقط متى وقع
الشك في نسبة الفعل له وكانت عناصر الاشتراك متوفرة في حقه .

تقدم شخص لأداء شهادة تعزيزاً لبلاغ كاذب سبق تقديمه من آخر بناءً ٧ (٣) ج ٢
على تدبير سابق بينهما . اعتبار الشاهد شريكاً في جريمة البلاغ الكاذب .

ثلاثة متهمون . ثبوت نية القتل عند ثلاثتهم . ثبوت سبق إصرارهم ٢٣٤ (٢٨٦) ج ٢
واجتماعهم لهذا الغرض . ثبوت أن كلا من الأول والثاني أطلق عياراً نارياً
وأن أحد العيارين أصاب الرأس ونشأت عنه الوفاة وثانيهما أصاب الكتف
ولا يعرف صاحب العيار الذي نشأت عنه الوفاة . الثلاثة يعتبرون شركاء .

جرائم المشاجرات ما خلا حالة التجمهر المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ ٢٢٩ (٣٠٧) ج ٣
وحالة سبق الإصرار . مسؤولية كل ضارب من الوجهة الجنائية . وجوب
قصرها على فعله الشخصي .

خطف طفل . القانون يسوى في هذه الجريمة بين الفاعل والشريك . ١٠٤ (١٨١) ج ٥
بيان طريقة الاشتراك في الحكم . غير لازم .

شريك . الحد الفاصل بين الفاعل والشريك في جريمة تعدد فيها ١٨٨ (٢٤٢) ج ٢

رقم القاعدة الصفحة

اشتراك (تابع) :

المتهمون . الأعمال التي اقترفها كل منهم . دخول هذه الأعمال مادياً في تنفيذ ٣٣٨ (٤٣٣)
الجريمة . مقترفها فاعل . عدم دخولها . اعتباره شريكاً بالقيود المدونة بالمادة ٤١٦ (٥٨٤) ج ٤
٤ . متهمان بأن كلا منهما أطلق عياراً على المجنى عليه . إثبات الكشف الطبي
أن الوفاة حصلت من مقذوف واحد . عدم تبين أى مقذوف من الاثنين هو
الذى تسبب عنه القتل . وجوب اعتبار كل منهما شريكاً لفاعلاً^(١) . القدر
المتيقن في حق كل منهما هو أنه اتفق مع زميله على ارتكاب الجريمة وصمم
كلاهما على تنفيذها . يجب على سلطة الاتهام ، كما يجب على المحكمة ، في حق
من تريد اعتباره فاعلاً في جريمة القتل أن تبين أنه اقترف في الواقع فعلاً مادياً
من الأفعال المادية الداخلة في تكوين الجريمة . مجرد الاتفاق وسبق الإصرار
ليس له اعتبار قانوني فيما يتعلق بالفعل الأصلي الذي يقتضى تحقق معنى زائد
هو المقارفة الفعلية لعمل من أعمال التنفيذ المادية .

شريك . الاتفاق على ارتكاب جريمة . يكفي لتحصيل كل متفق نتيجة ١٨٠ (٢٣٤) ج ٣
الاتفاق . الشريك مفروض عليه أن يتوقع كافة النتائج التي يحتمل عقلاً
وبحكم المجرى العادى للأمر أن تنتج عن الجريمة التي اتفق مع شركائه على
ارتكابها . الاتفاق على ارتكاب سرقة منزل شخص معين . وقوع قتل .
مسؤولية كل شريك في السرقة عن حادثة القتل باعتبارها نتيجة محتملة
للاولى . مسؤوليته في القتل بنية احتمالية ولو ثبت أنه لم يكن يحمل سكيناً أو
أية أداة أخرى .

شريك . تغيير وصف الفعل الجنائى بالنسبة إلى الفاعل لظرف خاص به . ١٣٥ (٢٦١) ج ٥
مسؤولية الشريك على أساس وجود هذا الظرف . لا تكون إلا إذا كان
عالمًا به . يجب في هذه الحالة أن يثبت عليه توافر هذا العلم لديه .

شريك . فاعل أصلى أو شريك . براءته لانعدام القصد الجنائى لديه . ٢٦٢ (٥١٣)
لا تستلزم براءة باقى من ساهموا معه عن قصد في الجريمة . ٣٣٠ (٦٠٢) ج ٥
٢٠٩ (٢٧٩) ج ٦

(١) راجع تعليق حضرة الدكتور محمد مصطفى القللى بك على هذا الحكم وهو منشور بمجلة القانون
والاقتصاد بالصفحات من ٨٨٥ إلى ٨٩١ .

رقم القاعدة الصفحة

اشتراك (تابع) :

صدور حكم براءة الفاعل على أساس أن الواقعة لا عقاب عليها . استفادة ٣٠٥ (٥٧٩)
الشريك من هذا الحكم ولو لم يكن طرفاً فيه . أحكام الإدانة أو أحكام البراءة و ٣٩٢ (٦٤٨) ج ٥
لأسباب متعلقة بأشخاص متهمين معينين بالذات . لا حجة لها في هذا الصدد .

شريك . تعليق محاكمته على محاكمة الفاعل الأصلي والقضاء عليه بالعقوبة . ٤٠٣ (٦٥٩) ج ٥
لا يصح . تصح معاقبة الشريك استثنائياً قبل أن تنظر معارضة الفاعل
الأصلي ابتداءً .

شريك الشريك في الجريمة . عقابه . ٢١٦ (٢٨٧) ج ٦

ضرب أفصى إلى الموت . تعدد الإصابات . وفاة المجنى عليه من إصابة ٣٣٢ (٤٣٠) ج ٤
واحدة . عدم معرفة المحدث لها . اعتبار كل من المتهمين فاعلاً أصلياً . خطأ .
ثبوت أن هذا الاعتداء كان عن سبق إصرار وترصد . اعتبار كل واحد
منهم مسؤولاً جنائياً عن فعل الآخر الذي باشر الضرب على أساس الاشتراك
بالاتفاق والمساعدة .

عاهة مستديمة . نشوءها عن إحدى الإصابات التي وجدت بالمجنى عليه . ٢٢٩ (٣٠٧) ج ٣
تعدد المتهمين . عدم وجود ما يدل على المحدث لهذه الإصابة . إسناد العاهة
إلى المتهمين جميعاً . لا يصح .

عاهة مستديمة . اتفاق المتهمين على ارتكاب جريمة ضرب . مسؤولية كل ٣٨٠ (٥٤٠) ج ٤
منهم بصفته شريكاً بالاتفاق عما يقع من الباقيين تنفيذاً لهذا الاتفاق وعن
المضاعفات الناتجة عن الضرب . مثال .

عاهة مستديمة . محدث الضربة التي نشأت عنها . مسؤوليته عن العاهة ١١٣ (١٦٥) ج ٦
على أنها نتيجة محتملة لفعل الضرب الذي وقع منه . شريك . حكمه في ذلك
حكم الفاعل . اشتراك متهمين مع آخر في إحداث عاهة برأس المجنى عليه
بالاتفاق والمساعدة . مسؤوليتهما عنها ولو كان لم يقع منهما أى ضرب بل
حتى لو كانا لم يقصداها عند وقوع فعل الاشتراك منهما .

رقم القاعدة الصفحة

اشتراك (تابع) :

عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة قد شرعت على وجه الاستثناء للشريك ٢٨١ (٣٤٨) ج ٢
في جريمة القتل المستوجب لعقوبة الإعدام . شرعتها جاءت في باب غير باب
الشروع لاعتبارات لصيقة بنفس عقوبة الإعدام وهي ألا تكون تلك العقوبة
قضاءً محتملاً على الشريك . عقوبة الشريك في جريمة الشروع في القتل . سبيل
موازنتها استعراض عقوبة الفاعل الأصلي ثم قياسها عليها تطبيقاً للقاعدة العامة
الثابتة وهي من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها .

شريك . فاعل أصلي . تقدير العقوبة التي يستحقها كل منهما في الحدود ١٢٨ (٢٤٩) ج ٥
المقررة . موضوعي . توقيع عقوبة على الشريك أشد من عقوبة الفاعل .
لا مانع . بيان أسباب هذه التفرقة . لا يلزم .

نتيجة محتملة . مسؤولية الشريك عنها . متى تكون ؟ إذا كان الفعل ٣٤٠ (٤٣٥) ج ٣
الأصلي المتفق على ارتكابه يكون في حد ذاته جريمة ما . اتفاق زيد مع بكر
على أن يستخرج الثاني للأول جواز سفر بجنسية غير جنسيته نظير جعل
معين . ارتكاب بكر في سبيل ذلك جريمة التزوير . لا تصح مؤاخذه زيد على
جريمة التزوير ما لم يثبت أن ارتكاب هذا التزوير كان من ضمن ما وقع عليه
الاتفاق بين زيد وبكر صراحة أو ضمناً .

مسؤولية الشريك عن جميع الظروف المشددة التي تقترن بنفس الجريمة ٢٧٥ (٣٣٣) ج ٤
ولو كان يجهلها ومحاسبته عن كل جريمة تقع ولو كانت غير التي قصد ارتكابها
لمجرد كونها نتيجة محتملة لفعل الاشتراك الذي قارفه . الاشتراك بالاتفاق على
استعمال ورقة مزورة بطريقة تقديمها في دعوى مدنية توصلها لإثبات حق
لا وجود له يتناول كل النتائج الحتمية التي يقتضيها تقديم الورقة كمستند في
الدعوى من التمسك بها مع استمرار هذه الحالة إلى أن تنقطع بانتهاء الدعوى
نفسها أو بتنازل صريح من مقدم الورقة .

حمل سلاح في سرقة . استعمال حامله إياه في جرح أو قتل . يجب مؤاخذه ٢٨٢ (٣٧٥) ج ٣
الشركاء بهذا الفعل على اعتبار أنه نتيجة محتملة للجريمة الأصلية المتفق على
ارتكابها .

رقم القاعدة الصفحة

اشتراك (تابع) :

فاعل الجريمة . عدم عقابه لسبب خاص به . لا يمنع من عقاب الشريك . ٢٠٩ (٢٧٩) ج ٦
المادة ٤٣ ع . نصها عام يسرى على الاشتراك بجميع الطرق التي يقع بها . ماذا
يجب لمعاقبة الشريك ؟ جريمة شروع في رشوة . اختلاف قصد الفاعل عن
قصد الشريك . تبرئة الفاعل ومعاقبة الشريك . تجوز .

عقوبة الشريك في جناية القتل المعمد مع سبق الإصرار . اختلافها عن ٢٠٢ (٢٥٠) ج ١
عقوبة الفاعل الأصلي .

قتل عمد . شرط عقاب الشريك في هذه الجناية . ثبوت علمه بها وقت ٣٨٥ (٥٤٤) ج ٤
مقارفته فعل الاشتراك .

مجرد حضور شخص مع غيره وقت ارتكاب السرقة . لا يكفي لإداته ٤٩٦ (٦٤١) ج ٦
شريكا أو فاعلا . لا بد من ثبوت قيام الاتفاق بينهما .

أشربة مفسوشة — المادة ٢٢٨ ع = ٢٦٥ (ر . أيضاً : غش في المعاملات
التجارية) :

وضع مادة سلفات النحاس في شراب وتقديمه لشخص . عدم ثبوت نية ٣٥٤ (٥٦٩) ج ٢
القتل في تقديمها عمداً مع العلم بضررها وإحداثها في صحة المجنى عليه اضطراباً
ولوقتياً . هذا العمل يعتبر جريمة إعطاء مواد ضارة منطبقة على المادة ٢٢٨ ع .
أشياء ضائعة أو مفقودة (ر . سرقة) .

إصابة خطأ (ر . حكم « تسييه ») .

إصرار سابق (ر . حكم « تسييه » . ضرب وجرح . قتل) .

إضراب — المواد ١٢٤ و ١٢٤ و ١٢٤ ب و ١٢٤ ج و ٣٧٤ و ٣٧٤ مكررة

و ٣٧٥ ع الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الذي ألغى

المادة ٣٧٤ من قانون سنة ١٩٣٧ = ١٠٨ و ١٢٤ و ٣٢٧ مكررة :

شرط تحقق هذه الجريمة . توقف المستخدمين والأجراء التابعين لمصلحة ٣٤٧ (٤٥٣) ج ٤

رقم القاعدة الصفحة

إضراب (تابع) :

من المصالح البينة في المادة ٣٧٤ ع بالفعل عن العمل كلهم أو جماعات منهم بكيفية يتعطل معها سير العمل . رفع الدعوى العمومية على واحد من هؤلاء لا يستلزم رفعها على الباقيين ممن توقفوا معه عن العمل . ومعاقبته لا تستلزم ثبوت اتفاق أو تأمر سابق بينه وبين الآخرين .

عمال تابعون لمصلحة خاصة ، كالمقاول مثلاً ، حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة . توقفهم عن العمل بكيفية يتعطل معها سير العمل في تلك المصلحة . هم ومحرضوهم يقعون تحت طائلة المادة ٣٢٧ ع المكررة . تبعية العمال لمصلحة حكومية . انطباق المادة ١٠٨ ع عليهم .

إعادة الاعتبار — الرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاعتبار (ر . أيضاً متشردون ومشتبه فيهم) :

العرض من إعادة الاعتبار . فئة المشتبه فيهم الذين يستفيدون من قانون ٢٠٩ (٢٢٠) ج ٤ رد الاعتبار . هم الذين بنى إنذارهم على أحكام بالإدانة دون الدين بنى إنذارهم على تعدد الاتهام أو على الشهرة العامة . هذا التفريق الذي لا مسوغ له أساسه السهو من المشرع .

معنى إعادة الاعتبار . الحكم بها بالنسبة إلى بعض الأحكام دون بعض . لا يصح . حكم مع وقف التنفيذ . لا محل لرد الاعتبار . حكم بعقوبة واجب تنفيذها مع وجود أحكام أخرى بوقف التنفيذ لا تزال قائمة لعدم انقضاء مدة الخمس السنوات عليها . طلب رد الاعتبار بالنسبة إلى الحكم الأول . لا يصح إجابته ولو كانت جميع الشروط التي يتطلبها قانون إعادة الاعتبار متوفرة بالنسبة له بل يجب الانتظار حتى تنقضي تلك المدة .

محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة . العفو عن عقوبته . وجوب وضعه ٨ (٦) ج ٤ تحت مراقبة البوليس لمدة خمس سنوات . متى تبدى مدة الخمس عشرة سنة الواجب انقضاؤها لرد اعتباره ؟ من اليوم الذي تنتهى فيه مدة هذه المراقبة ولو كانت لم تنفذ .

رقم القاعدة الصفحة

إعادة الاعتبار (تابع) :

المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ يجوز رد الاعتبار إلى كل محكوم ٣١٦ (٤٢٢) ج ٢ عليه لجناية أو جنحة سواء أكانت الجريمة ماسة بالشرف أم غير ماسة به وسواء أكانت العقوبة مالية أو مقيدة للحرية وسواء أرتب عليها فقد الأهلية أو الحرمان من الحقوق أم لم يترتب عليها شيء من ذلك . وجوب الأخذ بعموم النص لا بخصوص السبب .

إعادة النظر (المادتان ٢٣٣ و ٢٣٤ تحقيق) :

طلب إلغاء حكم بناءً على المادة ٢٣٤ تحقيق . متى يصح ؟ يجب أن يكون ٣٦٠ (٤٩٧) ج ٦ الشاهد قد حكم عليه فعلاً لسبب تزوير في شهادته . لا يجوز أن تطالب محكمة النقض بإرجاء انفصل في الطعن حتى يقول القضاء كلمته في شهادة الشاهد .

القانون الجنائي لا يقيم وزناً لمصلحة غير المحكوم عليه ولا يعجز لورثته ١٠٤ (١٠٦) ج ٢ التحدى بالمصلحة الأدبية لطلب إلغاء حكم إلا استثناءً وفي صورة معينة نصت عليها المادتان ٢٣٣ و ٢٣٤ تحقيق جنایات وهي صورة إعادة النظر في حكمين متناقضين يستتج من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر أو في حكم صدر على متهم بجناية قتل ثم وجد المدعى قتله حياً أو حكم صدر بناءً على شهادة ثبت قضائياً فيما بعد أنها شهادة زور .

إعانة على القرار من وجه القضاء (ر . إخفاء الجانين) .

اعتراف (ر . إثبات) .

إعدام (ر . حكم « تسبيه » . عقوبة) .

أعذار مخففة (ر . عقوبة) .

إعفاء من العقوبة (ر . أسباب الإباحة وموانع العقاب . قتل) .

إعلان (ر . أيضاً : استئناف . معارضة) :

الإجراءات الواجبة الاتباع في طريقة إعلان طلبات التكليف بالحضور ٣٨٨ (٥٤٨) ج ٤

رقم القاعدة الصفحة

إعلان (تابع) :

في الدعاوى الجنائية هي بعينها الإجراءات التي تتبع في المواد المدنية . وجوب و ٩٣ (١٦٨) ج ٥
إعلانها لنفس الشخص المطلوب إعلانه . إعلانها لحادمه أو قريبه . شرط
صحّة الإعلان .

الإشارة في ورقة التكليف بالحضور إلى مادة القانون القديم بدلا من ١٧٠ (٢٤٠) ج ٦
المادة المعمول بها . استدراك النيابة هذا الخطأ في جلسة المحاكمة وسير الدعوى
على أساس المادة الصحيحة . لا تأثير لذلك الخطأ .

أوجه البطلان المتعلقة بتكليف التهم بالحضور . لا تعلق لها بالنظام العام . ٣٨٧ (٦٤٦) ج ٥
عدم التمسك بها قبل سماع أول شاهد . مسقط للحق في الدفع بها .

إيجاب توقيع شاهدين على أصل الإعلان وصورته . الغرض منه . ضمان ٤٧١ (٦٠٢) ج ٣
إيصال الإعلان إلى شخص المعلن إليه . تحقق هذا الغرض في الواقع . التمسك
ببطلان الإعلان لعدم تحقق هذا الشرط . لا يصح .

إعلان التهم للنيابة . أثره . ٤٧٠ (٦١٣) ج ٦

البيانات الواجب ذكرها في ورقة التكليف بالحضور . ذكر التهمة ومواد ١٨٥ (٢٥٤)
القانون المطلوب تطبيقها . ورقة التكليف بالحضور الصادرة من المدعى المدني و ٤٣٣ (٥٤٣) ج ٣
كإعلان الصادر من النيابة . في هذا الصدد . و ١٧٠ (٢٤٠) ج ٦

تكليف بالحضور لجلسة الاستئناف . إعلان التهم في النيابة على اعتبار أن ٢١٣ (٢٥٦) ج ١
ليس له محل إقامة معروف مع سبق تنبيهه النيابة إلى تغيير محل إقامته وتعيينه
لها جهة الإقامة الجديدة لتعلنه فيها بالجلسة . بطلانه .

تكليف التهم بالحضور في الجلسة . الادعاء ببطلانه . وجوب إيدائه قبل ١٢٨ (١٤٩) ج ١
الرافعة . مجرد ثبوت حضور التهم بجلسة المحكمة . ينفي ما يزعمه لدى محكمة و ١١٠ (٥) ج ٢
النقض من أنه لم يعلن بالحضور إليها . ١٩٩ (٢٦٦) ج ٣

مسجون . متى يقع إعلانه صحيحاً ؟ بتسليم صورته لمأمور السجن طبقاً ٤ (١٤) ج ١
لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ . ١٩٩ (٢٦٦) ج ٣

رقم القاعدة الصفحة

اغتصاب - ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ ع = ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ (ر .

أيضاً : أسباب الإباحة وموانع العقاب . حكم « تسبيبه » :

أركان هذه الجريمة . ركن التهديد . يتوافر متى كان من شأن التهديد ٣٢٢ (٥٩٧) ج ٥
تخويف المجنى عليه حتى يحمله ذلك على تسليم المال . الطريقة التي يستعملها
الجاني لذلك . لا تهم .

أركان هذه الجريمة . القصد الجنائي فيها . متى يعتبر متحققاً ؟ طيب . ٨٧ (٩٧) ج ١
رفضه الترخيص في دفن جثة قبل تشريحها إلا إذا حصل على تقود . تهديده
بتشريح الجثة . خيبة أثر فعله لسبب خارج عن إرادته . شروع في الجريمة .
انطباق الفقرة الثانية من المادة ٢٨٣ ع . القول بأن هذا العمل من قبيل
النصب . ما يرد عليه .

أركان هذه الجريمة . القصد الجنائي . لا عبرة بالبواعث . الاغتصاب ٣٢٨ (٦٠١) ج ٥
رغبة في الانتقام والثأر للاهانة التي لحقت المتهمة من المجنى عليه . لا تأثير له .

أركان هذه الجريمة . وقوع تهديد من المتهمة من شأنه إكراهه بطريق ١٢٤ (١١٥) ج ٤
التخويف والوعيد وبقصد الحصول بدون حق على مال أو على شيء آخر .
مجرد امتناع المتهمة عن دفع ثمن ما تناوله في مقهى من الشراب دون أن يبدو
منه أي تخويف أو وعيد . لا يكفي . شعور المجنى عليه في داخلية نفسه
بالرهبة أو الخوف . لا يتوافر به ركن التهديد .

اتصال المتهمة بالمجنى عليه ، لا مباشرة بل بالواسطة . إبلاغ الأمر إلى ٥٣٩ (٦٧٩) ج ٦
البوليس . سماع البوليس أقوال المجنى عليه والوسيط . وضع البوليس خطة
لضبط الواقعة . ضبط المتهمة بعد استيلائه على خمسة جنهات من المجنى عليه .
شروع في ارتكاب جريمة التهديد بقصد الحصول على مال الغير . القول بأن
دفع المال كان تنفيذاً للخطة الموضوعة لا تحت تأثير التهديد . لا محل له
ما دامت الواقعة شروعا .

رغم القاعدة الصفحة

اغتناب (تابع) :

التهديد بالتبليغ عن جريمة لم تقع على المهدد شخصياً . الحصول على مبلغ ٢٩٢ (٥٦٤) ج ٥
من المال مقابل عدم التبليغ . اغتناب لهذا المال . مثال . قبول المراهنة على
سباق الخيل خفية .

الطلب أو التكليف المصاحب للتهديد . المادة ٢٨٤ ع لم تبين نوعه . ٣٠٩ (٣٥٧) ج ١
وقوع العقوبة على التهديد سواء أكان الطلب قائماً على مال أم على شيء آخر و٧٢ (٦٣) ج ٢
وسواء أكان التكليف خاصاً بعمل أم بامتناع عن عمل وسواء أكان الطلب
أو التكليف غير شرعى فى ذاته أم لا . التهديد بإفشاء أمور خادشة تهديداً
مصحوباً بطلب . تنطبق عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٨٤ ولو كان المهدد
لا يقصد إلا الحصول على حقوق له عند من هدده . القصد الجنائى فى هذه
الجريمة . يكفي فيه علم الجانى المهدد أن قوله أو كتابته من شأن أيهما أن
يزعج المحنى عليه فى حالة التهديد البسيط أو يكرهه على الفعل المطلوب فى
صورة التهديد المصحوب بطلب أو تكليف بأمر .

تبليغ عبارات التهديد . لا يشترط تكليف المتهم الوسيط صراحة ٣٢٥ (٤١٦) ج ٣
بالتبليغ . يكفي أن يثبت أن المتهم كان يقصد إيصال التهديد إلى علم المحنى عليه
بطريق هذا الوسيط .

توجيه عبارات التهديد إلى الشخص الذى قصد تهديده . لا يشترط أن ٣٩ (٥٤) ج ٦
يكون مباشرة . يكفي أن يكون الجانى قد أعد رسالة التهديد لتصل إلى علم
الراد تهديده سواء بإرسالها إليه مباشرة أو بإرسالها إلى شخص آخر بلغها
إياه أو لم يبلغها . يكفي أن يثبت فى حق الجانى أنه لا يجهل أن هذا الطريق
يتوقع معه حتماً علم المحنى عليه بالتهديد .

الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٤ . انطباقها على جميع الجرائم التى يهدد
بها ضد النفس أو المال ما دامت تلك الجرائم لا تبلغ فى الجسامة درجة الجرائم
المشار إليها فى الفقرات الثلاث الأولى من تلك المادة .

مصرف . توجيه عبارات إلى بعض موظفيه فيها إشارة إلى حصول خسائر ٣٣١ (٤٦٦) ج ٢
فى أعماله وإلى فضائح ارتكبتها إدارته الخ . ذلك تهديد بإفشاء أمور خادشة

رقم القاعدة الصفحة

اغتصاب (تابع) :

لشرف المصرف . هذه الجريمة جريمة مستقلة بذاتها تتم بمجرد صدور التهديد سواء أحصل الإفشاء بالنشر فعلاً أم لم يحصل . ليس للمتهم أن يتذرع بإثبات وقائع التهديد . بيان الأمور المهدد بها في الحكم . يكفي أن يشير إليها ويذكر لحواها من الورقة المكتوبة بخط المتهم التي هدد شفهاً بنشرها والمودعة ملف الدعوى إذ هي بهذا الإيداع قد أصبحت جزءاً من الحكم يمكن الرجوع إليه عند تحرى التفاصيل .

اقتراء (ر . ر . حكم « تسييه » . قذف وسب) .

إفساد الأخلاق (ر . ر . هتك العرض) .

إفشاء الأسرار (ر . ر . إثبات) .

إفلاس بالتدليس (المادتان ٢٨٥ و ٢٨٦ ع = ٣٢٨ و ٣٢٩) :

حكم المحكمة بالعقاب في هذه الجريمة قبل صدور حكم بإشهار الإفلاس ٣٤٥ (٥٢٩) ج ٢ من القضاء التجارى . القول بأن ذلك يعتبر افتياتاً على نصوص القانون ويترب عليه العبث بحقوق المفلس وبضمانات الدائنين . لا محل له . للمحكمة الجنائية أثناء نظر هذه الجريمة أن تستظهر أركانها ، وأهمها تحقق حالة الإفلاس والتوقف ودفع الديون وتاريخ هذا التوقف . المطالبة الرسمية ليست شرطاً في إثبات حالة التوقف عن الدفع . للمحكمة الجنائية الحق في تقرير وجود حالة التوقف مسترشدة بظروف الواقعة وبكل وسائل الإثبات . المطالبة في المواد التجارية يجوز أن تكون بخطاب عادى أو برسالة تليفرافية كما يجوز أن تكون في بعض الأحوال بطريق المشافهة .

إقرار (ر . ر . إثبات) .

إقراض تقود بفوائد ربوية تتجاوز الحد المقرر — المادة ٢٩٤ المكررة

ع = ٣٣٩ (ر . ر . أيضاً : اختصاص . حكم « تسييه » . دعوى

مدنية . قوة الشيء المحكوم فيه) :

رقم القاعدة الصفحة

إقراض تقود بفوائد ربوية تتجاوز الحد المقرر (تابع) :

- أركان هذه الجريمة . العادة ركن أساسي فيها . يجب أن يبين الحكم ١٤٦ (١٥٩) ١ >
بالإدانة ما وقع من المحكوم عليه واقعة واقعة وتاريخ كل واقعة واسم المجني ١٤٤ (١٨٣)
عليه فيها . ١٤٨ (١٨٥) ٢ >
٦١ (٩٤) ٣ >
٣١ (٤٨) ٥ >

- أركان هذه الجريمة . الاعتياذ . يكفي لتحقيقه حصول قرضين ربويين ١٥٩ (٢١٧) ٢ >
مختلفين ولو لشخص واحد في وقتين مختلفين . الاتفاق على فوائد ربوية في ١٩ (٢٠)
قرضين مختلفين ولو لم يتم قبض الفوائد بالفعل . تمام الجريمة . ٤٠٠ (٥٦٦) ٤ >
٤٠٤ (٦٦٠) ٥ >
٥٣٤ (٦٧١) ٦ >

- أركان هذه الجريمة . الاعتياذ . اتحاد تاريخ القرضين الحاصلين ١٨١ (٢٣٨) ٢ >
لشخصين . لا يفقد ركن العادة إلا إذا ثبت أن عملية الإقراض كانت عملية
واحدة للشخصين معاً في آن واحد وأن دفع المبالغ المقرضة حصل في وقت
واحد . قبض كل من المقرضين مبلغه في وقت غير الذي قبض فيه الآخر
مبلغه . اتحاد تاريخ السندات لا يجعل الإقراض عن واقعة واحدة .

- أركان هذه الجريمة . الركن المادي . يتحقق بمجرد الإقراض مقابل ٣٣٩ (٤٣٤) ٣ >
تلك الفوائد . الاستيلاء بالفعل على الفائدة . لا يشترط . إغفال الحكم ببيان
حصول الاستيلاء . لا يبطله .

- أركان هذه الجريمة . ركن الاعتياذ . يتحقق ولو لم يحصل الفعل ١٢٢ (١٣٧) ٢ >
إلا مرتين فقط . أولى المرتين لم تسقط بمضي المدة قبل حدوث الثانية . والثانية
لم تسقط قبل رفع الدعوى . تحقق أركان الجريمة بهاتين المرتين . تعدد المجني
عليهم . عدم ذكر الحكم إلا تفاصيل حوادث الإقراض لأحدهم فقط . يكفي
لصحة توقيع العقوبة .

رقم القاعدة الصفحة

إقراض تقود بفوائد ربوية تتجاوز الحد المقرر (تابع) :

أركان هذه الجريمة . الاعتياد . شرطه . ألا يكون قد مضى بين كل ١٤٤ (١٨٣) ج ٣
حادثة من الحوادث التي تتكون منها العادة والحوادث التي تلتها الزمن الكافي و ٤٠٠ (٥٦٦) ج ٤
لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية عن الحادثة السابقة . و ١٦٤ (٢٩٨) ج ٥

الادعاء بحق مدني في دعوى جنحة الاعتياد على الإقراض برافاحش . ٣٨٢ (٤٥٣) ج ١
لا يجوز لانتفاء حصول ضرر لأحد من هذه الجريمة ، لأن الإقراض في ذاته و ١٢٢ (١٣٧)
لا عقاب عليه قانوناً وإنما العقاب هو على الاعتياد نفسه أي على وصف خلق و ١٨٩ (٢٤٧) ج ٢
خاص اتصف به المقرض إثر مقارنة الفعل الأخير الذي تحقق به معنى الاعتياد ، و ٣٨٧ (٤٩١)
وهذا الاعتياد الذي هو وحده مناط العقاب لا شأن للمقترضين به إذ هو و ٤٠٤ (٥٠٩) ج ٣
وصف معنوي بحث قائم بذات الموصوف ملازم لماهيته يستحيل عقلا أن
يضر بأحد لا من هؤلاء المقترضين ولا من غيرهم .

ادعاء المقترض بحق مدني أمام المحاكم الجنائية أو رفعه دعوى مباشرة ٥٣٤ (٦٧١) ج ٦
أمامها . لا يصح . ما يدفعه المقرض زائداً على الفائدة القانونية . الدعوى به
دعوى مدنية لا ترفع إلا إلى المحكمة المدنية ويحكم فيها ولو لم يكن هناك
الإقراض واحد .

الادعاء بحق مدني في هذه الدعوى . عدم اعتراض المقرض على دخول ١٢٢ (١٣٧) ج ٢
المقرض مدعياً بحق مدني ، لا لدى المحكمة الابتدائية ، ولا لدى الاستئناف .
لا يجوز له أن يطعن في هذا الصدد لأول مرة أمام محكمة النقض . هو شأن
متعلق بحقوق فردية خاصة لدوى الشأن فيها أن يأخذوا بها أو يهملوها
بلا حرج عليهم من قبل النظام العام .

الإقراض في معنى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٤ المكررة ع . لا يستلزم ١٢٢ (١٣٧) ج ٢
حتماً أن يعطى المقرض للمقرض المال المحتسبة عليه الفائدة الربوية إعطاءً
فعلياً . يكفي فيه قطع الحساب وتغيير السند بسند آخر تحسب فيه فائدة
أخرى ربوية للمستقبل .

رقم القاعدة الصفحة

إقراض نقود بفوائد ربوية تتجاوز الحد المقرر (تابع) :

ارتهان الدائن أرض المدين . عدم وضع يده على الأرض المرهونة . ٣٣٣ (٤٢٤) ج ٣
اقتضاؤه فوائد ربوية عن دينه تزيد على الحد الأقصى المباح تحت ستار الإيجار .
طرح أمر هذا القرض على المحكمة المدنية . تصفيتها الحساب على أساس تقدير
ما تغله الأرض من ريع واستئزال ذلك القدر من الفوائد الربوية التي كان
يتقاضاها الدائن ، وخصم ما زاد من أصل الدين . هذا لا تأثير له على الجريمة
التي ارتكبها الدائن بالاتفاق عليها وبتقاضى الفوائد الربوية فعلا .

استئجار المقرض بمقتضى عقد من المقرض أرضاً . تأجيرها من المقرض ١٩٩ (٢٠٥) ج ٤
إلى ابن المقرض . اعتبار المحكمة هذه الواقعة إقراضاً بالرأى الفاحش بناءً على
ما استخلصته من قصد المتعاقدين . من سلطة المحكمة .

تجديد السند . تكرره بفوائد أعلى من التي كان متفقاً عليها . اعتبار ١٧٤ (٢٢٢)
الانفاقات المتكررة عقود إقراض جديدة يتحقق بها ركن العادة . ٢١٤ و (٢٧٤) ج ٣
تجدد وقائع قبض الفوائد الربوية . لا يمنع من تكرار العقاب على ٣٣٣ (٤٢٤) ج ٣
ما استجد منها بعد الحكم الأول . صدور حكم على شخص في هذه الجريمة .
محاكمته مرة أخرى عن تهمة استمراره على تقاضى فوائد ربوية عن نفس
القرض بعد صدور الحكم الأول . تصح .

العبرة في هذه الجريمة . هي بعقود الإقراض لا باقتضاء الفوائد . تاريخ ٥٠ (٧١) ج ٦
دفع الفوائد الربوية . متى يصح الاعتداد به في حساب مدة السقوط ؟

عقد الإقراض بالرأى الفاحش . يعتبر في جملته واقعة واحدة هي التي يتكون ٤٥٠ (٥٨٣) ج ٣
منها الفعل الجنائي المعاقب عليه . جواز إثبات هذه الجريمة وإثبات الاعتقاد عليها
بكافة الطرق القانونية ومنها البينة ولو زادت قيمة القرض على ألف قرش .

عقود إجارة الأعيان التي ارتهنها المقرض إلى المقرضين . استبانة المحكمة ٤٣٣ (٥٤٣) ج ٣
أنها لم تكن إلا ستاراً لرأى فاحش . من سلطة المحكمة .

فوائد . مجرد دفع الفوائد عن الدين لا يعتبر قرضاً آخر . لا يحاسب ٤٠٤ (٦٦٠) ج ٥
في ركن العادة .

رقم القاعدة الصفحة

إقراض تقود بفوائد ربوية تتجاوز الحد المقرر (تابع) :

فوائد . عدم قبض الفوائد بالفعل . لا يمنع من تحقق الجريمة عند تحقق ١٤٨ (١٨٥) ج ٢
الشروط اللازمة .

قرض واحد . تكرر احتساب فوائد ربوية على باقيه . التجديد عملية ١٢٣ (١٨٠) ج ٣
ربوية مستقلة واجب حسابها في تكوين ركن العادة . ٤٠٠ (٥٦٦) ج ٤

هذه الجريمة غير مستمرة . هي جريمة اعتياد . متى تم ؟ تجديد الدين ٦٧ (٦٢) ج ٤
صراحة بتحرير سند جديد عنه أو ضمناً بمد أجل الدين مع تقاضى فوائد
ربوية عن التجديد . عملية ربوية قائمة بذاتها تحسب في ركن العادة .

إكراه (ر . أسباب الإباحة وموانع العقاب . سرقة) .

أمر الإحالة (ر . أيضاً : اختصاص . دعوى عمومية . قوة الشيء المحكوم
فيه . محكمة النقض) :

العبارة فيه . بحقيقة المقصود منه . مثال . ٥٥ (٧٦) ج ٦

خطأ أو سهو في عبارة الاتهام في أمر الإحالة . يجوز لمحكمة الجنايات ٢٣ (٢٤) ج ٤
إلى حين النطق بالحكم تداركه . ١٣١ (٢٥٦) ج ٥

٢٩٠ (٣٨٦) ج ٦

الطعن فيه . تناول أمر الإحالة بالناقشة من جهة ماقرره من وجوب ٩١ (١٣٤) ج ٣
محاكمة المتهم على التهمة التي يسندها إليه . لا يجوز . ليس للمتهم أن يطعن في
هذا الأمر متى صدر ولا فيما تقدمه من إجراءات التحقيق . له أن يتناول
موضوع الدعوى المطروح على المحكمة ، والمعول عليه في كل ذلك هو ما يبيده
سلطة الاتهام لدى المحكمة من أوجه الإثبات وما يبيده هو من أوجه الدفاع
وما تقوم به المحكمة نفسها من التحقيق .

الطعن فيه . الطعن فيه من النائب العام . متى يكون نظره من اختصاص ٢٠٨ (٢٦٧) ج ٢

غرفة المشورة ؟ إذا كان القرار مبنياً على عدم كفاية الأدلة ، فإن كان مبنياً ١٤٩ (١٩٨) ج ٣
على خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله فيكون نظره من اختصاص محكمة

أمر الإحالة (تابع) :

النقض . المراد بعبارة « عدم كفاية الأدلة » الواردة بالمادة ١٢ تشكيل . كل الأحوال التي يكون فيها عدم إقامة الدعوى راجعاً إلى تقدير أدلة وقائع الدعوى وإلى اقتناع القاضي بعدم إمكان الإحالة مع قصور تلك الأدلة واستفائها . هي تشمل عدم إقامة الدعوى لعدم الجناية أو لأن الجريمة في ذاتها لم تحصل أصلاً أو لأن نسبتها إلى المتهم غير صحيحة أو لأن الأدلة على نسبتها إليه غير متوفرة أو ما مائل ذلك . لا عبرة باللفظ الذي يختاره القاضي للتعبير عن مراده ما دام مراده واضحاً .

الطعن فيه . قرار قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة . معارضة المدعى المدني وحده فيه . تتناول الدعويين المدنية والعمومية وتطرحهما معاً أمام غرفة المشورة . هذه يجب عليها أن تنظرهما . عليها إذا رأت الأدلة متوافرة أن تحيل المتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته جنائياً عن التهمة المنسوبة إليه ومدنياً عن التعويض المطلوب منه . إحالته على تلك المحكمة نظر الدعوى المدنية فقط . خطأ . لا سبيل إلى تصحيح هذا الخطأ إلا بالطعن على قرارها لدى محكمة النقض . لا يملك هذا الطعن إلا النائب العمومي وحده . طعنه فيه وعدم قبول طعنه شكلاً أو عدم طعنه فيه . صيرورة هذا القرار انتهائياً . اعتبار محكمة الجنايات الدعوى العمومية غير قائمة أمامها . صحيح . لا صفة للمدعى المدني في الطعن أمام محكمة النقض في هذا الحكم . الصفة فيه للنسبة العمومية وحدها .

الطعن فيه . الطعن في أوامر الإحالة بطريق النقض . لا يجوز إلا لخطأ ٣٧٢ (٤١٨) ج ١ في تطبيق القانون فيما كان منها صادراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو بإعادة ١٤٩ (١٩٨) ج ٣ القضية للنسبة لسكون الأفعال المسندة إلى المتهم لا تخرج عن أنها جنحة أو مخالفة . الأوامر الصادرة بإحالة الدعوى لمحكمة الجنايات لظروف مخففة أو لأعذار قانونية . الطعن فيها لا يكون إلا بطريق المعارضة أمام غرفة المشورة سواء أبني هذا الطعن على الخطأ في تقدير الوقائع أم على الخطأ في التقديرات القانونية .

الطعن في أمر الإحالة أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى . لا يجوز ٤٠٥ (٦٦١) ج ٥

رقم القاعدة الصفحة

أمر الإحالة (تابع) :

بأى وجه من الوجوه . هو غير ملزم للمحكمة فيما اشتمل عليه . عدم
تصحيح المحكمة ما يكون فيه من خطأ . الطعن أمام محكمة النقض في الحكم
ذاته لا في أمر الإحالة .

الطعن في قرارات قاضي الإحالة أمام محكمة النقض . لا يجوز إلا لخطأ ٢٨٥ (٣٥٢) ج ٢
في تطبيق القانون أو في تأويله ولا يكون إلا من النائب العمومي .

قوة أمر الإحالة . ليس له من القوة إلا بالقدر الوارد في نصه . النص ١٣٠ (١٨٦) ج ٣
فيه على أن لا وجه لإقامة الدعوى على ثلاثة أشخاص قدمتهم النيابة إلى قاضي
الإحالة مع رابع . ليست لهذا القرار قوة في إفادة أن هذا الرابع هو وحده
الذي قارف الجريمة . لمحكمة الجنايات مطلق الحرية في تحرى حقيقة الواقعة
كيف حصلت .

أمر إحالة قضية إلى محكمة الجنج طبقاً للسادة الأولى من قانون ١٩ ١٨٢ (٣٤٦) ج ٥
أكتوبر سنة ١٩٢٥ . المعارضة فيه . لا تجوز إلا من النائب العمومي دون
غيره . عدم معارضته فيه . حيازته قوة الشيء المحكوم به ولو كان فيه خطأ
من جهة تطبيق القانون أو تأويله . اكتساب التهم الحق في محاكمته أمام
محكمة الجنج وفي عدم توقيع عقوبة الجناية عليه .

أمر إداري (ر . آثار) .

أمر جنائي :

واقعة اعتبرتها النيابة جنحة ضرب بسيط . تقديمها إلى القاضي الجزئي ٤٤٩ (٥٨٧) ج ٦
إصداره أمراً جنائياً بتفريم التهم خمسين قرشاً . إعلانه إلى العمدة لغياب
التهم . مضي ميعاد المعارضة فيه . صيرورته نهائياً . وفاة المجنى عليه بعد ذلك .
إحضار التهم إلى النيابة . إعلانه شخصياً بالأمر . معارضته فيه . الفصل في
المعارضة بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى . إعادة التحقيق وتقديم
التهم إلى محكمة الجنايات . طعنه في الحكم الصادر منها بعدم جواز محاكمته
لنهاية الأمر الجنائي . لا يقبل . معارضته في الأمر وحضوره الجلسة التي
حددت لنظرها يترتب عليه قانوناً اعتبار الأمر كأنه لم يكن .

رقم القاعدة الصفحة

- أمر الحفظ — المادة ٤٢ تحقيق (ر . أيضاً : قوة الشيء المحكوم فيه) .
- أمر الحفظ . لا يؤخذ فيه بالاستنتاج أو الظن . يجب أن يكون مدوناً ٢٧٩ (٥٤٦) ج ٥
بالكتابة وصريحاً بذات ألفاظه في أن من أصدره لم يجد من أوراق الدعوى
وجهاً للسير فيها . التأشير على تحقيق يرافقه بأوراق أخرى محفوظة .
لا يصح اعتباره أمراً بالحفظ . لا يمنع النيابة من رفع الدعوى بهذه الجريمة
بغير حاجة إلى إلقائه من النائب العمومي أو ظهور أدلة جديدة .
- العبارة في الحفظ هي بما انتهى إليه رأى المحقق وما استقر عليه قراره . ٤٠٢ (٥٠٤) ج ٣
قرار الحفظ لا يكون محترماً وناقذاً ما لم يذيله المحقق بإمضائه . وضع المحقق
مسودة قرار ثم عدوله عنها أو شروعه في تدبيج أسباب لقرار جال بخاطره
ثم امتناعه عن إتمامه . لا قيمة له .
- بناؤه على أسباب لا علاقة لها بالأدلة القائمة على التهمة . ابتناؤه على أساس ٤٠٤ (٥٠٩) ج ٣
الصلح الذي رأى المتنازعان حسم الخلاف به . هو قرار نهائي حائز لقوة الشيء
المحكوم فيه يقوم حائلاً دون تحريك الدعوى العمومية في المادة المحفوظة
بأية حال . ويحول كذلك دون الادعاء بحق مدنى ناشئ بأية صورة من
موضوع الشكوى المحفوظة . لا عبارة في هذا الصدد بما عساه يكون قد ورد
بذكره رئيس النيابة الملحقة بالتحقيقات والمبلغ للنياب العام لاستصدار موافقته
على الحفظ . العبارة بأسباب الحفظ نفسها المدونة بالتحقيقات .
- أمر الحفظ الذي يمنع من العودة إلى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا ٤٨٧ (٦١٦) ج ٣
ألغاه النائب العمومي في مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو إلا إذا ظهرت ٢٨٤ (٥٥٢) ج ٥
أدلة جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى . هو
القرار الصادر من النيابة إثر تحقيق أجرته بنفسها أو أجراه أحد مأموري
الضبطية القضائية بناءً على استداب تصدره لهذا الغرض خصيصاً . الحفظ
الحاصل على إثر تحقيقات إدارية أجراها البوليس في بلاغ ما من تلقاء نفسه
أو بعد إحالة الأوراق إليه من النيابة . لا يمنع من رفع الدعوى دون استصدار
إذن من النائب العام بإلغاء الحفظ . مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى
البوليس . لا يعد استدباباً لإجراء التحقيق .

رقم القاعدة الصفحة

أمر الحفظ (تابع) :

ماذا يشترط فيه لكي يكون له أثره ؟ إعلان شخص بصفته شاهداً في ١٤٥ (٢١٠) ج ٦
دعوى ضد متهمين فيها . لا يمنع من رفع الدعوى العمومية عليه باعتباره
منهما . حفظ الدعوى لا يؤخذ فيه بالظن .

أوامر الحفظ النصوص عليها بالمادة ٤٢ تحقيق . من الأعمال القضائية ٣٨٣ (٤٥٧) ج ١
الواجب أن تكون ثابتة بالكتابة الصريحة ومؤرخة وموقعة عليها من الموظف و ٢٤٦ (٢٩٩)
المختص بإصدارها . لا يقبل الاستدلال عليها لا بشهادة الشهود ولا بالاستنتاج و ٢٥٣ (٣٠٣) ج ٢
من أعمال أخرى إدارية كانت أو قضائية إلا إذا كان العمل يلزم عنه الحفظ و ٣٥٥ (٤٥٧) ج ٣
حتماً وبالضرورة العقلية كصورة التقرير بعد التحقيق برفع دعوى البلاغ و ٣٨٩ (٥٤٨) ج ٤
الكاذب . هذا التقرير دال بلفظه وبطريق اللزوم العقلي على أن من اتهمهم
البلغ بريئون مما اتهمهم به وأن النيابة ترى محاكمة من اتهمهم ظلماً . في هذه
الصورة يكون الحفظ ضمناً ويكون صحيحاً منتجاً آثاره .

أوامر الحفظ في الجنايات . ما يشترط فيها ؟ صدورها من رئيس ٢٧٢ (٣١٦) ج ١
النيابة العمومية أو ممن يقوم مقامه . لا يشترط لها ألفاظ خاصة تؤدي بها و ٢٨٦ (٥٥٧) ج ٥
ولا أن تكون مسببة . تأشير رئيس النيابة على أوراق تحقيق برفع دعوى
انبلاغ الكاذب . هذا يعتبر تصرفاً في التحقيقات بالحفظ بلا ضرورة لإصدار
أمر بالحفظ نصاً .

أوامر الحفظ التي تتقيد بها النيابة . اشتراط صدورها بعد تحقيق . محله . ١٥٥ (١٤٥) ج ٢
أن يكون الحفظ لأسباب موضوعية أو قانونية ترجع إلى تقدير الوقائع . الحفظ
المنبئ على سبب قانوني يمتنع كعدم انطباق المادة التاسعة من قانون المتشردين
والمشتبه فيهم على المتهم بالعود لحالة الاشتباه . لا يشترط في هذه الصورة إجراء
أى تحقيق يكون مانعاً من العود إلى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا أُلغى
النائب العام سواء أكان سبقه تحقيق أم لم يكن .

حجية أمر الحفظ . قرار من سلطة التحقيق بحفظ بلاغ كاذب لعدم ١٩٨ (٢٤٠) ج ١
صحته . لا يمنع محكمة الموضوع — عند نظرها القضية — من استيفاء ما نقص
منه لتستخلص ما تطمئن إليه فتحكم غير مقيدة بما رآته سلطة التحقيق .

رقم القاعدة الصفحة

أمر الحفظ (تابع) :

حجية أمر الحفظ . قرار من النيابة العمومية بحفظ الدعوى العمومية . ٢٤٦ (٢٩٩) ج ٢
لا يمنع المدعى الذى من رفع دعواه المدنية مباشرة فيحرك بها الدعوى العمومية (١) .

حجيته . قرار صادر من النيابة العمومية بحفظ التهمة مؤقتاً لعدم معرفة
الفاعلين . الاستناد إليه في طلب عدم قبول الدعوى العمومية . لا يصح .
الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور قرار عنها من النيابة بالحفظ . محله .
أن يكون قد وجهت إلى المتهم تهمة في موضوع معين وأن يكون قد صدر
عن هذه التهمة قرار بحفظ الدعوى . هذا الدفع هو من قبيل الدفع بعدم
جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

حجيته . قرار حفظ لعدم أهمية الحادثة . لاتفريق بينه وبين قرار الحفظ ٣٣٧ (٤٢٩) ج ٣
لعدم كفاية الأدلة في نظر المادة ٤٣ تحقيق . تنفيذ البوليس القضائى طلب و ٢٨٦ (٥٥٧) ج ٥
النيابة إليه ضبط المتهمين واستجوابهم وسؤال الشاكي . من أعمال التحقيق .

حجيته . أمر من النيابة العمومية بحفظ البلاغ المقدم لها قطعياً لعدم ١٧٦ (٣٢٨)
الصحة . لا حجية له على المحكمة عند نظرها الدعوى التى ترفع عن كذب و ٣٠٩ (٥٨٧) ج ٥
البلاغ .

حجيته . أمر من النيابة بحفظ شكوى عن واقعة لعدم استطاعة الشاكي ٨٧ (١٥٧) ج ٥
إثبات صحتها . لا يمنع المحكمة من أن تعتبر الواقعة صحيحة . هذا الأمر
لا حجية له على المحكمة من هذه الناحية .

حجيته . أمر حفظ من إحدى النيابة عن واقعة معينة . رفع نيابة ٦٤ (١٠٩) ج ٥
أخرى الدعوى على ذات المتهم بذات الواقعة . الحكم القدى يصدر في الدعوى .
بطلانه ولو كانت النيابة الأخرى والمحكمة لم يصل إلى علمها أمر الحفظ ولو
كان المتهم لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع . الدفع بسبق صدور أمر الحفظ
من أخص خصائص النظام العام .

(١) يظهر أن محكمة النقض تابعت ما عليه مذهب القضاء في هذا الصدد وإلا فإن هذا البدء على لكثير
من النظر .

رقم القاعدة الصفحة

أمر الحفظ (تابع) :

الحفظ المقصود بالمادة ٤٢ تحقيق . هو الذى يكون بعد أن تفحص ٣٦ (٢٩) ٢
النيابة التهمة وتحقق موضوعها وتوازن بين أدلة الإدانة وأدلة البراءة فيها و٣٣٧ (٤٢٩) ٣
وترجح بعد ذلك أن الدعوى بالحالة التى هى عليها ليست صالحة لأن ترفع إلى
المحكمة الجنائية . تأشير النيابة العمومية على أوراق مادة تزوير بحفظها وتفهيم
الشاكى بالطعن بالتزوير أمام المحكمة المختصة . ليس حفظاً بالمعنى القانونى
الوارد بالمادة ٤٢ المذكورة .

ظهور أدلة جديدة . شهادة الشهود من ضمن الدلائل التى يبيح ظهورها ٣٥٠ (٥٤٠) ٢
الشروع ثانية فى إنعام إجراءات الدعوى العمومية ما دامت المواعيد المقررة
لسقوط الحق فى الدعوى العمومية لم تنقضى بعد . واقعة نصب فائمة على جريمة
تزوير . كل دليل يقدم فى تهمة التزوير يعتبر دليلاً جديداً على محمة تهمة النصب
يبيح الرجوع إلى الدعوى العمومية فيما يتعلق بهذه الجريمة بعد حفظها .

ظهور أدلة جديدة . قرار حفظ . إجراء تحقيق بعد صدوره وقبل ٧٨ (٧٠) ٤
انقضاء الحق فى رفع الدعوى العمومية بمضى المدة . ظهور أدلة جديدة تسوغ
رفع الدعوى . لا مانع .

انتخابات :

الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٦٨ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ٣٥١ (٤٦٨) ٤
١٩٣٥ . أخبار كاذبة فى دعاية انتخابية . متى يصح العقاب عليها ؟ مثال .

المحكوم عليه بعقوبة مما نص عليه فى المادة الرابعة من قانون الانتخاب ١٩٥ (٢٦٣) ٣
مع وقف التنفيذ . توفيته بالشروط المنصوص عليها فى المادة ٥٣ ع . يصبح
بقوة القانون فى حل من أن يتمتع بحق الانتخاب ، شأنه فى ذلك شأن من
لم يحكم عليه أصلاً .

مباشرة حق الانتخاب عمل شخصى محض . لم يسلم القانون رئيساً على ٣٤٤ (٥٢٥) ٢
مرووس لمراقبته فى استعمال هذا الحق الشخصى أو لإلزامه القيام به على وجه
خاص أو فى ظرف معين^(١) .

(١) تجد هذه القاعدة بأسباب الحكم ص ٥٢٨ من الجزء الثانى والحكم منشور برمته .

رقم القاعدة الصفحة

انتهاك حرمة الآداب (١٥٥ ع = ١٧٨) :

كتب تحوى روايات عن كيفية اجتماع الجنسين . عرضها للبيع . جريمة . ١٥٦ (٢٠٧) ج ٣

انتهاك حرمة ملك الغير — المواد ٣٢٣ — ٣٢٧ ع = ٣٦٩ — ٣٧٣

(ر . أيضاً : حكم « بيان الواقعة » . هتك عرض) :

تأجير قطعة أرض لإنشاء مصرف بها . عدول المؤجر عن هذا الاتفاق . ٢١٢ (٢٨١) ج ٦
منعه المستأجر من عمل المصرف حتى يأذن مالك الأرض . شكوى المستأجر
من ذلك ثم تنازله عن الشكوى . منعه المؤجر من حيازة الأرض المؤجرة
بالقوة . جريمة .

حيازة . إلقاء بذور خلسة في أرض مستأجرة هيأها مستأجرها الحائز
لها للزراعة . لا يمكن اعتبار الملقى حائزاً لمجرد إلقائه البذور فيها . هو معتد
لخالسته المستأجر في إلقاء البذور .

حيازة . تسلّم عقار على يد محضر تنفيذاً لحكم قضائي . يحصل للتسلّم
بمجرد هذا التسليم حيازة فعلية واجبة الاحترام قانوناً من خصمه المحكوم
عليه . معارضته المحكوم عليه بعد فترة التسليم وعدم تمكنه المحكوم له من
الاستمرار في الحيازة باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها . عقابه طالت مدة
الاغتصاب المستندة إلى القوة (١) أو قصرت .

حيازة . التعدي على مجرد الحيازة الفعلية . معاقب عليه بقطع النظر ٣٤٩ (٣٩٤) ج ١
عما إذا كان سبب الحيازة الملكية ، مفرزة أو شائعة ، أم كان سببها أمراً آخر
غير الملكية .

حيازة . التعدي على مجرد الحيازة الفعلية . استعمال القوة في ذلك . ١٨٣ (٣٥٠) ج ٥
لا يشترط . يكفي أن يبدو من المتهم ما يدل على استوائه استعمال القوة . مثال . ٥١١ و (٦٥٢) ج ٦
حيازة . التعرض للحيازة الفعلية بغض النظر عن الحق في وضع اليد . ٤٠٣ (٥٣٧) ج ٦
هو مناط العقاب .

(١) لا شك أن مراد المحكمة بذكر عبارة « المستند إلى القوة » أنه اغتصاب فيه نزاع مستمر من
جانب المالك ولجوء مستمر إلى القوة من جانب الغتصب ، أى أنه ليس مما تحميه قواعد وضع اليد المعتبرة في
القانون المدني .

رغم القاعدة الصفحة

انتهاك حرمة ملك الغير (تابع) :

حيازة . حيازة فعلية أساسها محضر تسليم مشوب بما يطله . القانون ٣٤٩ (٤٦٤) ج ٤
يحميها .

حيازة . إثبات الحكم أن العقار الذي دخله المتهم في حيازة فلان بطريق
الإيجار . صدور أحكام أخرى بأن حيازة هذا العقار لآخر غير فلان هذا .
لا يجدى المتهم ما دامت الحيازة الفعلية لم تكن له هو .

حيازة . الحيازة المعتبرة قانوناً . محمية مهما كان سببها . دخول شخص ٤٣٣ (٥٦٧) ج ٦
عقاراً وبقاؤه فيه مدة من الزمن طالت أو قصرت . وجوب احترام حيازته .
لا سبيل إلى رفع يده عنها إلا بحكم قضائي . دخول شخص منزلاً بحجة أنه
اشتراه . امتناعه عن ترك المنزل . لا يصح القول عنه بأنه قصد بذلك منع
حيازة آخر .

حيازة . الحيازة الفعلية هي التي يحميها القانون . الحيازة الفعلية القائمة ٣١٩ (٤٣١) ج ٦
على الغصب والقوة التي لا يحميها القانون . محلها . ألا يكون متسلم العقار قد
تخلّى عن حيازته وتركها لخصمه . القضاء بالعقوبة على المتعرض في منزل . ترك
هذا المتعرض مقبلاً به سنين . مستأجر من مالك المنزل أراد سكناه . منع
المتعرض إياه من السكنى . لا عقاب عليه .

حيازة . عين لا تسمح طبيعتها ولا الظروف المحيطة بطريقة استغلالها ٣٩٤ (٤٩٦) ج ٣
بأكثر من وضع يد متقطع . وضع اليد على هذه الصورة . اقتراعه بنية
الحيازة على سبيل الاستمرار كلما تهيأت أسبابها . يكفي لتوفر الحيازة بركنيتها
للمادى والأدبى .

حيازة . يكفي أن تكون فعلية لا يشترط أن تكون شرعية ولا أن ٢٧٠ (٣٢٩) ج ٤
يكون الحائز مالكا . ١٨٣ (٣٥٠) ج ٥

دخول أرض في حيازة الغير . تبرئة المتهم بذلك على أساس أن ٢١٧ (٢٩١) ج ٦
الأرض في حيازته بوصف كونه مستأجراً لها من البنك الذي كان نسلها
بمحضر تسليم رسمي . لا خطأ . محضر التسليم يجب احترامه . التسليم الحاصل
بمقتضاء ينقل الحيازة .

رقم القاعدة الصفحة

انتهاك حرمة ملك الغير (تابع) :

دخول عقار . يجب لتطبيق المادة ٣٢٣ ع أن يكون قصد الفاعل من ٣٥٥ (٤٠٤) ج ١
دخول العقار هو منع الحيازة المقرون بالقوة . عدم تبين عزم الفاعل على ٤٠٠ (٦٥٧) ج ٥
الاعتماد على القوة في منع الحائز للعقار من حيازته . تعرض مدني بحث
لا جريمة فيه . مثال .

دخول المكان بقصد ارتكاب جريمة فيه . من الأركان الأساسية ٢٥٩ (٣٢٦) ج ٢
للجريمة المنصوص عليها بالشطر الثاني من العبارة الأولى من المادة ٣٢٤ ع .
على المحكمة أن تبين بياناً واضحاً أن هذا القصد الخاص قد ثبت لها . مثال
للقصور في هذا البيان .

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . القانون لم يشترط تعيين ١٤٥ (١٥٩) ج ١
هذه الجريمة بل هو إنما أراد العقاب في الصورة التي تقوم الدلائل على أن
قصد الداخل إنما هو الإجرام ويكون مستحيلاً أو متعذراً تعيين الجريمة التي
اعتزمها . قصد الإجرام . ركن أساسي من أركان هذه الجريمة . الفصل في
ثبوته وعدم ثبوته . موضوعي .

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . تحقق هذه الجريمة ٣٧٨ (٥٣٤) ج ٤
ولو كانت الجريمة التي قصد ارتكابها قد تعينت .

٦٥ (٨)

٣٢٠ و (٥٩٦)

٤٠٨ و (٦٦٣)

٤٤٣ و (٦٩٣) ج ٥

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . لا يطلب في هذه الجريمة ١٥٣ (١٦٢) ج ١
تعهد أمر خاص . حسب المحكمة أن تذكر في حكمها بالإدانة أن المتهم دخل
منزل المجني عليها بقصد ارتكاب جريمة فيه .

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . سطح المنزل الذي يسكنه ١٠ (١٠) ج ٤
المجني عليه هو وغيره . وجود المتهم مخفياً فيه . عقابه بمقتضى المادة ٣٢٥ ع .

رقم القاعدة الصفحة

اتهامك حرمة ملك الغير (تابع) :

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه :

ضبط المتهم محتبثاً بمنزل المحنى عليه في منتصف الليل . انطباق المادة ٣٢٥ ع ٢٣٢ (٢٥١) ج ٤
لا المادة ٣٢٣ أو ٣٢٤ .

عبارة « من لهم الحق في إخراجه » الواردة بالمادة ٣٢٥ ع . المقصود ٢٩١ (٣٥٩) ج ٢
بها هو رب الدار . دخول شخص منزلاً بدعوى من إحدى سيدات المنزل . و ١٩١ (٣٦٢) ج ٥
لا يكفي لتبرير وجوده به إذا كان وجوده غير مرغوب فيه من رب الدار .
وجود هذا الشخص مخفياً عن أعين رب الدار . يعد مقارفاً للجريمة المنصوص
عليها في المادة المذكورة .

عناصر تحقق هذه الجريمة . وجوب بيانها . مثال في القصور ٤٢٥ (٦٧٧) ج ٥
في هذا البيان .

لا عقاب على الدخول غير الجائز إلا في الصور التي ينص القانون على ٢٩٨ (٣٦٤) ج ٢
حظرها صراحة والعقاب عليها . قصد ارتكاب جريمة . ركن أساسي . يجب
بيانها في الحكم . لا يكفي في هذا المقام أن يقول القاضي : « إن التهمة ثابتة
على المتهم من شهادة المحنى عليه بأنه وجد المتهم بعد منتصف الليل بمنزله ومن
اعتراف المتهم بذلك » . ليس كل دخول معاقباً عليه .

المادة ٣٢٤ ع . تنطبق حق في حالة ما إذا وقعت فعلاً الجريمة التي كان ٢٨٨ (٣٨٣) ج ٣
الدخول في البيت سبباً لارتكابها أو كانت قد شرع فيها سواء أكان الشروع
معاقباً عليه أم لا .

تعين القصد وهو الزنا . طلب الزوج الذي طلق زوجته معاقبة الشريك ٩٧ (١٤٨) ج ٣
باعتباره مرتكباً لجريمة المادة ٣٢٤ ع أو طلب النيابة ذلك . لا يجوز ما دام
فعل الإجماع متعيناً أنه الزنا .

تعين الجريمة بما ظهر من رغبة المتهم في ارتكاب الزنا أو عدم تعينها . ٣٠٢ (٤٠٤) ج ٣
العقاب واجب في الحالتين .

رقم القاعدة الصفحة

انتهاك حرمة ملك الغير (تابع) :

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه (تابع) :

قصد الزنا . يصح إثبات هذا القصد على التهم ما دام لم ينفذ بالفعل . تمام ٣٧٨ (٥٣٤) ج ٤
جريمة الزنا . لا يجوز التعرض لبحث هذه الجريمة إلا عند قيام بلاغ من الزوج عنها . (٨) ج ٥

الوقائع الثابتة تتوافر فيها أركان جريمة الزنا . امتناع رفع الدعوى ٤١٧ (٥٢٦) ج ٣
العمومية على الزوجة بسبب تطلقها . يجب أن يستفيد الشريك . لا تصح معاقبته حتى ولا بتهمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة .

ركن القوة : المراد بالقوة . ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء . مجرد ٢٤٦ (٢٩١) ج ١
نزع السلك المجمول سوراً للعقار . لا يكون هذا الركن .

ركن القوة . لا يشترط استعمال القوة فعلاً لمنع الحيازة . يشترط فقط ٢٦٣ (٣٢٨) ج ٢
دخول العقار بقصد منع الحيازة بالقوة . التهديد باستعمال القوة . تحقق ١٨٣ (٣٥٠) ج ٥
الجريمة ولو لم تستعمل القوة بالفعل . مثال .

ركن القوة . اعتداء التهم بالضرب على من كان يحول بينه وبين دخول ٨٣ (١١٧) ج ٦
العقار . ذكر ذلك في الحكم يكفي في إثبات توافر هذا الركن . الذي حال
لا علاقة له بالحيازة . ذلك لا يهم .

إهانة وتعمد — النواد ١١٧ و ١١٨ و ١٤٨ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ ع =

١٣٣ و ١٣٦ و ١٧١ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ (ر . أيضاً : جرائم

الجلسة . حكم « نسييه » . قذف وسب) :

سوء القصد في هذه الجريمة . توافره من مجرد توجيه العبارات المهينة ٥٧ (٤٩) ج ٢
عمداً مهما كان الباعث على توجيهها . ٥٤ و (٥٢) ج ٤

القصد الجنائي في جريمة الإهانة بالكتابة . يتوافر بمجرد تعمد توجيه ٤٢٢ (٦٧٦) ج ٥
العبارات المهينة إلى المجنى عليه . إرسال الكتابة إلى المجنى عليه في ظرف
مقفّل لا يشفع للتهم .

الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٥٩ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ ٧٢ (١٠٤) ج ٣

رقم القاعدة الصفحة

إهانة وتعد (تابع) :

لسنة ١٩٣١ . معناها . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟ متى كانت العبارات تحمل بذاتها معنى الإهانة . الازدراء بحكم محكمة . يشملته هو والهيئة التي أصدرته معاً .

١> إهانة المحكمة المشار إليها في المادة ١١٧ ع . كلمة الإهانة مستعملة في ٣٨٠ (٤٣٣) ١
هذه المادة بمعناها العام الذي يشمل كل ما يوجه للموظف ماساً بشرفه أو ٤٢٢ (٦٧٦) ٥
كرامته أو إحسانه قذفاً أو سباً أو غيرها . إسناد الخطأ للمحكمة عقب إصدارها حكمها في القضية . يدخل في معنى الإهانة ولو كانت المحكمة مخطئة في الواقع .

٢> إهانة المحكمة أثناء انعقاد الجلسة . لقاضي الإحالة سلطة الحكم فيما يقع من الجنب في الجلسة التي يعقدها . القانون لم يحتم إصدار الحكم في نفس الجلسة التي وقعت فيها جنحة الإهانة ما دام قد بدىء في نظرها في تلك الجلسة . يجوز تأجيل الحكم إلى جلسة أخرى . محام . وقوع جنحة منه على المحكمة أو أحد أعضائها أو أرباب الوظائف فيها . محاكمته فوراً . القيد الوارد في المادة ٨٩ مرافعات . خاص بصفة المعتدى عليه لا بصفة المعتدى . المراد من لفظ المحكمة ، الوارد في المادة ١١٧ ع . هو هيئة المحكمة ومن يعتبرون جزءاً متما لها . عضو النيابة متمم لتلك الهيئة في الجلسات الجنائية ومنها جلسات الإحالة .

٦> التفوه بألفاظ الإهانة في أثناء الجلسة . كونها غير متعلقة بالدعوى ١٨٢ (٢٥١) ٦
المنظورة أو بشؤون القاضى الخاصة . العقاب عليها باعتبارها مكونة لجريمتي إهانة المحكمة والقاضى .

١> تفوه شخص وقت انعقاد الجلسة بألفاظ عدها القاضى إهانة . ٢٣٨ (٢٧٦) ١
المرجع في تقدير هذه الحالة إلى القاضى الذي وجهت إليه الإهانة وسمع بأذنيه ورأى بعينه ما كان من لهجة المتهم وحركاته .

٦> تفوه المتهم بعبارات مهينة موجهة الخطاب إلى المحكمة في هيئتها وإلى شخص القاضى الذي أصدر الحكم . يكون جرمي إهانة المحكمة والإخلال

إهانة وتعد (تابع) :

بمقام القاضى . كون ذلك يمكن اعتباره تشويشاً فى حكم المادة ٨٩ مرافعات .
لا يمنع من العقاب عليه باعتباره مكوناً لهاتين الجريمتين . ألفاظ الإهانة .
التفوه بها فى أثناء الجلسة . كونها غير متعلقة بالدعوى المنظورة أو بشؤون
القاضى الخاصة . العقاب عليها باعتبارها مكونة للجريمة إهانة المحكمة
والقاضى .

المادة ١٨٤ ع . تنطبق على العيب فى محكمة معينة بسبب دعوى معينة ٣١٥ (٥٩٢) ج ٥
نظرتها . المادة ١٨٦ ع . المقصود منها هو العقاب على مجرد الإخلال بهيبة
المحاكم أو سلطتها . مثال .

لجنة العفو المشار إليها فى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ . لقد قراراتها ١٤٧ (١٤١) ج ٤
دون تعرض لأشخاص أعضائها أو التشهير بهم . لقد مباح . لقد القانون
فى ذاته من حيث عدم توافر الضمانات الكافية فى أحكامه . لقد مباح .

المتناف يمثل عبارة « لتسقط الوزارة الحائنة » . إهانة لهيئة نظامية ١٧٩ (٢٠٠) ج ١
معاقب عليها بالمادة ١٦٠ ع . هذا العمل ليس من قبيل الإعراب عن رأى
ولا من النقد المباح . هو سب مجرد .

المتناف علناً يمثل عبارة « لتسقط الوزارة الحالية » ، وعبارة « لتسقط
الوزارة المستبدة » إهانة لهيئة نظامية يحمل فى ذاته سوء النية .

نواب . التعرض لأشخاص النواب والطعن فى ذمهم برميهم بأنهم أقروا ١٤٦ (١٤٠) ج ٤
المعاهدة المصرية الإنجليزية مع يقينهم أنها ضد مصلحة بلادهم الخ . إهانة لهم .
النقد المباح . حده .

موظف . إرسال كتاب إليه متضمن إهائته فى ظرف مقفل . معاقب ٤٢٢ (٦٧٦) ج ٥
عليه . ما يوجه إلى الموظف مما يمس شرفه وكرامته . معاقب عليه قدفاً كان
أوسباً . لا يقبل من المتهم إثبات صحة ما أسنده إلى الموظف ما دام ذلك
لم يقع علناً ولم يكن مقصوداً أن يذاع .

الركن الأساسى لجريمة إهانة الموظف المنصوص عليها بالمادة ١٥٩ ع ٢٦١ (٣٢٧) ج ٢
هو وقوع الإهانة بسبب أمور تتعلق بوظيفته . يجب للتحقق من هذا الركن

رقم القاعدة الصفحة

إهانة وتعد (تابع) :

النظر في جميع أجزاء المطبوع ، فإذا اتضح من الصور والمقالات التي اشتملت عليها الصحيفة أنها كلها سلسلة واحدة يرمى بها المتهم إلى الطعن في حق المجنى عليه بسبب أمور تتعلق بوظيفته تعين اعتبار ما وقع منه إهانة موظف بسبب أعمال تتعلق بأداء وظيفته تقع تحت نصوص المواد ١٤٨ و ١٥٨ و ١٥٩ ع^(١) .

ثبوت هذه الجريمة على شخص . لا ينحلي من العقاب عليها أنه كان في حالة دفع اعتداء وقع عليه . عبارة المادة عامة تشمل كل إهانة بالإشارة أو القول بلا فرق بين أن تكون حصلت إيذاءً من المعتدى أو ردّاً لإهانة وقعت عليه .

تعد على موظف . يجب للعقاب عليه أن يثبت أن التعدي كان أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

موظفو المجالس البلدية وعمالها . من الموظفين الذين تحميهم المادة ١١٧ ع .

قول شخص للمأمور مركز حال اجتماع عام بمكتبه « أنا مش أشتغل في الدار بتاعتك » مقترناً ذلك بالإشارة باليد في وجه المأمور . يكفي لتكوين الجريمة المبينة في المادة ١١٧ ع . اقتصار الحكم الاستثنائي على إثبات صدور هذه العبارة مقترنة بالإشارة باليد في الظروف التي حدثت فيها وعدم ذكره باقي الألفاظ المنسوب صدورها إلى المتهم والمدونة في الحكم الابتدائي . لا يعد قصوراً .

موظف . وقوع الإهانة بعد انتهاء الموظف من عمله وخارج مكان العمل لا يمنع من العقاب عليها ما دامت هي لم تقع إلا بسبب الوظيفة .

أهلية (ر . دعوى مدنية) .

أوامر أودة المشورة (ر . محكمة النقض « التقرير بالطعن وأسبابه وكيفيته ») .

أوراق مالية (ر . تزوير) .

(١) الواقعة قبل صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ .

رقم القاعدة الصفحة

إيقاف تنفيذ الأحكام ٥٢ - ٥٤ ع = ٥٥ - ٥٩ (ر . أيضاً :

استئناف . إعادة الاعتبار . حكم « تسببه » . محكمة النقض « اختصاصها وسلطتها ») :

الأصل في الأحكام وجوب تنفيذها . ليس من واجب النيابة أن تنبه ٨٣ (٧٩) ٢ >
المحكمة في كل قضية إلى أنها لو أرادت الحكم فلا توقف التنفيذ لوجود مانع .
على المحكمة نفسها قبل الحكم بإيقاف التنفيذ أن تتحقق من عدم وجود
ما يمنع من ذلك وأن تثبت ذلك في الحكم .

وقف التنفيذ من العناصر التي تدخل في وزن العقوبة . القضاء به ٤٩٠ (٦٣٠) ٦ >
تخفيف للعقوبة .

حكمة وقف التنفيذ وشروطه . الحكم به معلقاً على شرط لم يأت به القانون ٢٩٥ (٣٧٦) ٤ >
(إعادة الطفل الخطوف إلى والدته الحاضنة له) . لا يجوز .

الحكم بوقف التنفيذ . أمر موضوعي يقرره القاضي لمن يراه مستحقاً ٢٦١ (٣٤٨) ٣ >
له بحسب ظروف كل دعوى وحالة كل متهم .

الحكم بوقف التنفيذ في التعويضات أو الرد بجميع صوره . لا يجوز . ٥٦٧ (٧٠٧) ٦ >
الرد بجميع صوره لم يشرع للعقاب أو الزجر وإنما قصد به إعادة الحال إلى
ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة . الحكم بإزالة مبان أقيمت مخالفة للقانون
مع وقف التنفيذ . لا يجوز .

الحكم بعقوبتي الحبس والغرامة . سلطة المحكمة في الأمر بوقف تنفيذ ١٦٦ (٢٣٤) ٦ >
إحدى هاتين العقوبتين أو كليهما .

٩ (١٧)

سبب وقف التنفيذ . وجوب بيانه .

٢٣ و (٤٣) ١ >

٤٥٦ و (٥٩٢) ٣ >

سبب وقف التنفيذ . من واجب المحكمة أن تحرى ما إذا كانت العلة ١٤٠ (١٩٣) ٣ >
المانعة من وقف التنفيذ قائمة أو غير قائمة . وقوفها عند حد كون أساس سابقة
المتهم حكماً غايياً وعدم تحريها ما إذا كان قد أصبح نهائياً أم لا . ذلك منها
خطأ . يتعين على محكمة النقض تصحيحه بإيجاب التنفيذ .

رقم القاعدة الصفحة

إيقاف تنفيذ الأحكام (تابع) :

- إلغاء وقف التنفيذ . لا موجب لبيان الأسباب . ٤٥٦ (٥٩٢) ج ٣
- شرط إيقاف التنفيذ في عقوبة الحبس . ألا يكون سبق الحكم على المدان ٢٣ (٤٣) ج ١ بعقوبة من نوع خاص^(١) .
- سابقة للمتهم . تمنع من الحكم بوقف التنفيذ مهما قدمت في الزمن^(٢) . ٩٠ (٨٢) و ١٦٣ (٢١٩)
- ٣٥٩ (٥٩١) ج ٢
- المدة المعينة لوقف التنفيذ . لا يجوز التغيير فيها بالزيادة أو بالنقص . ٢٩٥ (٣٧٦) ج ٤ مثال .
- المدة المعينة لوقف التنفيذ . مبدؤها . اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً . يجب أن يصرح في الحكم بذلك . عدم التصريح بذلك في الحكم الابتدائي . وجوب التصريح به في الحكم الاستئنافي ولو كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده .
- عقوبة قضت بها محكمة الدرجة الأولى بغير إيقاف ونفذت فعلاً . الحكم ١٩٥ (٢٦٣) ج ٣ في الاستئناف بوقف التنفيذ . لا مانع . آثار الحكم بوقف التنفيذ . يائها . مضى الخمس السنين لا يؤثر في الغرامة المقررة بها ولا فيما ترتب للغير من الحقوق بمقتضى الحكم من مثل التعويضات والرد والمصاريف وغيرها^(٣) .
- متهم قضى له ابتدائياً بوقف التنفيذ . وقرر الحكم أنه لا سوابق له . طلب ٢٤١ (٣٢٣) ج ٣ النيابة تأييد الحكم استئنافياً . تأييده . طعن النيابة فيه بطريق النقض لقضائه بوقف التنفيذ مع أن للمتهم سابقة . عدم ادعاء النيابة في التقرير أن صحيفة السوابق كانت موجودة تحت نظر المحكمة الاستئنافية وأنها عرضتها عليها ولقنت نظرها . لا تستطيع محكمة النقض المساس بالحكم .
- متهم عائد أو سبق الحكم له بوقف التنفيذ . وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة ١٠٩ (١٦٠) ج ٦ إليه . غير محظور .

(١) و(٢) و(٣) هذه القواعد مفهوم بالبداية أنها قبل تعديل المادة ٥٢ من قانون سنة ١٩٠٤ . أما قانون العقوبات الحالي فإن المادة ٥٤ منه المقابلة للمادة ٥٢ سابقة الذكر لم تشترط ما اشترطته تلك المادة من عدم سبق الحكم على الجاني .

إيقاف تنفيذ الأحكام (تابع) :

- نقض حكم بوقف التنفيذ لوجود سابقة حبس عن جنحة للمحكوم عليه ٢٣ (٤٣) ١ ج
ولعدم تسببه . لمحكمة النقض إما أن تصحح التطبيق الخاطئ ، وإما أن تحيل
الدعوى على قاضى الموضوع . الإحالة أولى رعاية لمصلحة المتهم .
- حكم فى جناية عامة مع استعمال المادة ١٧ قضى بأقل من ثلاثة أشهر ٣١٢ (٣٥٨) ١ ج
حبساً أو بغرامة . يجب على محكمة النقض تصحيحه والحكم بثلاثة أشهر
حبساً . ليس لها أن تأمر بوقف التنفيذ .

(ب)

- بلاغ كاذب — المادة ٢٦٢/٢ و ٢٦٤ ع = ٣٠٣ و ٣٠٥
(ر . أيضاً : إثبات . اشتراك . تعويض . حكم « تسببه ») :
- البلاغ لا يشترط أن يكون مكتوباً . تقدم المتهم إلى قسم البوليس ٢٨٥ (٣٧٥) ٦ ج
وإثبات الضابط ما أخبره به فى مذكرة الأحوال . هذا بلاغ بالمعنى القانونى .
- التبليغ . كفيته . إتيان المتهم أفعالا بقصد إيصال خبره إلى السلطة المختصة ٢٣٩ (٤٣٤) ٥ ج
لكى يتم أمامها من أراد اتهامه بالباطل ولو لم يكن ذلك إلا بناءً على سؤال
من المحقق . توافر ركن التبليغ . مثال .
- التبليغ بالكتابة . لا يشترط . يكفى حصول التبليغ من تلقاء نفس ٢٩٤ (٥٦٥) ٥ ج
المبلغ إما مباشرة أو بالإدلاء أثناء التحقيق معه فى أمر لا علاقة له بموضوع
البلاغ . مثال .
- إخبار الجهة الحكومية عن الأمر المعاقب عليه . يشترط أن يكون ٣٦٩ (٤١٧) ١ ج
حاصلاً بمحض اختيار المبلغ . تحقق هذا الاختيار المحض . يكفى ولا يلزم
أن يكون الإخبار غير مسبوق بأى تبليغ آخر . القانون لا يشترط أن يكون
الإخبار حاصلاً عن أمر مجهول لدى ذوى السلطة .
- حصول التبليغ أثناء استجواب المبلغ فى تحقيق مادة سيق من أجلها ٤٤ (٣٨) ٢ ج
إلى مركز البوليس وسمعت أقواله فيها كمعنى عليه . لا عقاب . يشترط أن
يكون تقديم البلاغ بمحض إرادة المبلغ .